جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
الخرطوم

دراســـــــة
المسح الاحصائي والاقتصادي
للقطاع الزراعي
بدولة قطــر
(المرحلة الثانية)

الخرطوم يناير (كانون ثاني) ١٩٨٦

تقديـــــم

بناء على قرار مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى دورته العادية الثالثة عشرة المنعقدة بمدينة الخرطوم بشأن أستكمال المرحلة الثانية لمشروع المسح الاحصائى والاقتصادى بدولة قطر ، قامـــت الادارة العامة بدعوة فريق من الخبراء العرب للقيام بهذه المهمة . وقد قـــام فريق خبراء الدراسة بزيارة دولة قطر خلال الفترة من ١٩٨٤/١٠/٢٦ الى١/١٢/ ١٩٨٤ واجتمع خلالها بالمسئولين المشرفين على مسار القطاع الزراعى كمـــا اتيحت للفريق القيام بعدد منالزيارات الميدانية للتعرف على اوجـــــه النشاط فى مجالات الزراعة المختلفة .

ولقد استهدفت هذه المرحلة من الدراسة وضع اطار عام لخطة التنمية الزراعية فى دولة قطر اعتمادا على تحليل نتائج المسح الاحصـــــــائى الاقتصادى الشامل الذى تم أجرائه فى عام ١٩٨٢ وهو يعتبر بمثابة المرحلة الاولى لهذه الدراسة . وتعد هذه الخطة من اولى الخطط الزراعية القطرية ضمن الجهود التى تبذلها الدولة لتطوير القطاعات الاقتصادية الغيـــــر بترولية ووضع أسس ثابتة لها حتى تتمكن من المساهمة بدرجة اكبر فـــــى النشاط الاقتصادى للبلاد .

وفى ضوء الاختناقات والقيود الاخرى التى تواجه الزراعة القطريـــة فلقد تركزت اهداف خطة التنمية الزراعية فى تحقيق درجات أعلى مـــــن الاكتفاء الذاتى للمنتجات الزراعية وتنشيط القطاع الزراعى وزيـــــادة مساهمته فى الناتج القومى وزيادة دخول العاملين فى القطاع وتحســـين مستوى معيشتهم مع العمل على ترشيد وحسن استغلال الموارد الطبيعية .

وقد استعرضت الدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة للقطـــاع الزراعى فقد بينت ان اجمالى الدخل الزراعى بلغ ٢ر٢١٢ مليون ريـــــال قطرى تمثل قيمة الانتاج النباتى نسبة ٦١٪ ويمثل قطاع الانتاج الحيـــوانى نسبة ٢٨٪ بينما ساهم قطاع الاسماك فى اجمالى الدخل الزراعى بحوالى ١١٪ وقد بلغت قيمة مستلزمات الانتاج الزراعى ٨ر١٣١ مليون ريال قطـــــرى أى ان القيمة المضافة للدخل القومى القطرى من القطاع الزراعى تبـــلغ حوالى ٤ر٨٠ مليون ريال .

وقد تعرضت الدراسة للمشكلات والاختناقات التى تواجه القطـــــاع الزراعى كما اجرت الدراسة توقعات للطلب على السلع الزراعية حـــــتى عام ٢٠٠٠ حيث بينت ان اجمالى استهلاك الخضر سوف يصل الى ٤٧ ألف طـــن

بزيادة ٧٤٪ عن مستوى لا ستهلاك فى عام ١٩٨٣ واستهلاك الفاكهة ٤٢ر٤ ألف طن والتمور ١٧ ألف طن ،بينما يتوقع ان يزداد استهلاك اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والاسماك والالبان ليصل فى عام ٢٠٠٠ الى ٢٧ر٢ ألف طن ٢٥ر٥ ألف طن ، ٤ر٤ ألف طن ، ٣٤ر٢ ألف طن على التوالى .

ولقد قامت الدراسة باستخدام اسلوب النماذج الخطية لتحديد ثلاثه بدائل رئيسية لخطة الانتاج الزراعى وتتفاوت البدائل الثلاثه فى المساحات المحصولية التى تقدر بنحو ٢٨٦٤ هكتار للبديل الاول ونحو ٤٨١٨ هكتار للبديل الثانى ونحو ٤٣٥٧ هكتار للبديل الثالث كما تقدر قيمة الانتاج فى عام ٢٠٠٠ بنحو ٢٣١ مليون ريال قطرى للبديل الاول ونحو ٣٦٢ و ٣٢٣ مليون ريال قطرى للبديلين الثانى والثالث فى حين تتفق البدائل الثلاثه فى كميات المياه المستخدمة وهى تقدر بحوالى ٤٤ مليون متر مكعب .

كما قامت الدراسة بتعريف بعض المشروعات المقترح ادراجها فى خطة التنمية الزراعية ، كما تناولت بالتحليل السياسات والاجراءات اللازمة لتطوير القطاع الزراعى بشقية الحيوانى والنباتى وذلك فى مجالات ترشيد استخدام الموارد الطبيعية ومدخلات الانتاج اضافة الى امكانية الدعم المباشر للانتاج بدلا من دعم مدخلات الانتاج ، هذا مع اعطاء تصور واضح لتطوير الاجهزة الانتاجية والخدمية .

وتشتمل المشروعات المقترح ادراجها فى خطة التنمية الزراعية على مشروعات الانتاج المباشر مثل مشروع انتاج اللحوم والالبان ومشروع مزارع الخضر المحمية ومشروعات لتدعيم الخدمات المساندة مثل مشروع دعم وتحديث التسويق الزراعى ومشروع تطوير الخدمات البيطرية . كما تضمنت الخطة ايضا مشروعا للمخزون الغذائى الاستراتيجى .

وفى مجال البحوث الزراعية المائية فقد تبنت الخطة مشروعات لتطوير وتحسين وسائل الرى الحديث واستخدام المياه المالحة فى الزراعة وكذا مشروع التغذية الطبيعية والصناعية للحوض الجوفى ومشروع المسح الطبوغرافى للمزارع والاراضى القابلة للزراعة ومشروع تطوير محطات الارصاد الزراعية والمائية .

وفى مجال الاسماك فقد شملت الخطة مشروعات لتطوير صناعة الاسماك وتطوير الابحاث السمكية ومشروع لتطوير موانئ الصيد .

وقد بلغ اجمالى الاستثمارات للمشـــاريع المدرجة فى الخطة ٦ر١٠٦٣ مليون ريال قطرى يخص المرحلة الاولى منها ٦ر٣٤٤ مليون ريال قطرى .

والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وهى تقدم هذه الدراسة ترجو ان تكون قد ساهمت فى تدعيم مسيرة التنمية الزراعية فى دولة قطـــــر، وتجدر الاشاره الى ان هذا الانجاز ما كان يتحقق لولا الدعم والرعاية التى لاقاها فريق الدراسة من الشيخ فيصل بن ثانى آل ثانى وزير الصناعـــــة والزراعة بدولة قطر والسادة المسئولين بالوزارة ، فلهم جميعا كـــل شكر وتقدير .

كما اتوجه بشكرى الى السادة رئيس واعضاء الفريق على جهودهـــم المخلصة والبناءة فى اعداد هذه الدراسة .

وفقنا الله جميعا الى ما فيه خير الامة العربية .

المدير العام

الدكتور حسن فهمي جمعـه

تقـــــديم

بقلم: السيد المهندس أحمد عبدالرحمن المانع
وكيل وزارة الصناعة والزراعة بدولة قطر

يطيب لي أن تصدر هذه الدراسة معبرة عن استمرارية التعاون المثمر بين وزارة الصناعة والزراعة بدولة قطر والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

والدراسة التى بين أيدينا تمثل تحليلا اقتصاديا واحصائيا لتلك النتائج التجميعية التى أمكن الحصول عليها من مشروع المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل للقطاع الزراعى بدولة قطر، والذى قامت به وزارة الصناعة والزراعة عام ١٩٨٢ وبمعنى آخر فان هذه الدراسة تقوم على تحليل بيانات احصائية حديثة وواقعية تـــم جمعها ميدانيا، وهذا هو ما يضفى على الدراسة طابعها المعنوى والتطبيقى فـى ذات الوقت.

هذا، وقد تناولت الدراسة العديد من الموضوعات من أهمها:

* الموارد الزراعية وانماط الانتاج الزراعى السائد
* المؤشرات التخطيطية للزراعة القطرية بوضعها الراهن
* العرض والطلب على المنتجات الزراعية بدولة قطر
* المشكلات الرئيسية فى الزراعة القطرية
* المؤشرات التخطيطية لتنمية القطاع الزراعى خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠

والدراسة على هذا النحو تلقى الضوء على مسيرة التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية الشاملة بدولة قطر بصورة عامة، والتنمية الزراعية القطرية بصـــورة خاصة، تلك المسيرة التى يقودها ويرعاها حضرة صاحب السمو خليفه بن حمد آل ثانى أمير دولة قطر المفدى، وسمو الشيخ حمد بن خليفه آل ثانى ولي عهده الامين.

ومما لاشك فيه ان هذه الدراسة تعنى كافة المسئولين والباحثين، كمـــا أنها تمثل أثرا ١ للمكتبة القطرية خاصة والمكتبة العربية عامة، وذلك علـى الرغم مما قد تثيره من جدل وذلك لان أية دراسة تمثل اجتهادا علميا بنى على بيانات وأستند فى تحليله على نظريات علمية، وسبحان الله الذى له وحـــده الكمال.

وبعد... فأنه لايسعنى الا ان أتوجه بالشكر للمنظمة العربية للتنميـــة الزراعية على تعاونها البناء، كما أثنى بالشكر للفريق الذى قام باعداد تلك الدراسة القيمة

والله من وراء القصـــد.....

أحمد عبدالرحمن المانع
وكيل وزارة الصناعة والزراعـــة

المحتويـــــات

المحتويات

	رقم الصفحة
تقديم المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية	أ
تقديم وكيل وزارة الصناعة والزراعة بدولة قطر	د
المحتويات	هـ
موجز الدراسة	١
الباب الاول : الاطار العام للدراسة	
١-١ مقدمة	٤
١-٢ خلفية عن الدراسة	٥
١-٣ اسلوب الدراسة	٦
الباب الثانى: الموارد الزراعية وانماط الانتاج الزراعى	
٢-١ تمهيد	٨
٢-٢ الموارد الزراعية	٩
٢-٢-١ مصادر المياه	٩
٢-٢-٢ الموارد الارضية	١٠
٢-٢-٣ العمالة الزراعية	١١
٢-٣ استخدامات الاراضى الزراعية بدولة قطر	١٢
٢-٣-١ التوزيع التكرارى لاعداد المزارع طبقا للمساحة القابلة للزراعة	١٢
٢-٣-٢ التوزيع التكرارى لاعداد المزارع طبقا للمساحة المحصولية	١٣
٢-٣-٣ التوزيع التكرارى لاعداد المزارع طبقا لمساحة الاعلاف الخضراء بكل مزرعة	١٨
٢-٤ درجة التكثيف المزرعى	٢٠
٢-٥ كثافة رأس المال فى الزراعة القطرية	٢١
الباب الثالث : المؤشرات التخطيطية للزراعة القطرية وفقا لنتائج المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل للقطاع الزراعى	
٣-١ تمهيد	٢٧
٣-٢ اجمالى الدخل الزراعى القطرى	٢٧
٣-٣ صافى الدخل الزراعى (القيمة المضافة)	٢٧
٣-٤ المؤشرات الاقتصادية لحسابات الدخل الزراعى القطرى	٢٨
٣-٤-١ معامل رأس المال فى الزراعة القطرية	٣٣
٣-٤-٢ متوسط انتاجية الفرد المشتغل فى القطاع الزراعى	٣٤
٣-٤-٣ متوسط دخل الفرد من السكان بدولة قطر من النشاط الزراعى	٣٤
٣-٤-٤ متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان النشطين اقتصاديا من صافى الدخل الزراعى	٣٤

رقم الصفحة

الباب الرابع : العرض والطلب على السلع الزراعية بدولة قطر

٤-١ الانتاج المحلى للسلع الزراعية ٣٦

٤-١-١ تطور الانتاج النباتى ٣٦

٤-١-٢ تطور الانتاج السمكى ٣٩

٤-١-٣ تطور الانتاج الحيوانى ٤٢

٤-٢ النظام التسويقى للسلع الزراعية ٤٧

٤-٢-١ تمهيد ٤٧

٤-٢-٢ النظام التسويقى الحالى للخضر والفاكهة ٤٨

٤-٢-٣ موسمية أسعار منتجات الخضر الرئيسية ٥١

٤-٢-٤ النظام التسويقى للاسماك ٥٣

٤-٢-٥ موسمية أسعار الاسماك ٥٤

٤-٢-٦ النظام التسويقى للمنتجات الحيوانية ٥٤

٤-٢-٧ ملامح السياسة السعرية والتسويقية الزراعية ٥٧

٤-٣ التجارة الخارجية للسلع الزراعية بدولة قطر ٥٩

٤-٣-١ الصادرات ٥٩

٤-٣-٢ الواردات ٦٠

٤-٣-٢-١ التركيب السلعى للواردات ٦١

٤-٣-٣ التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية ٦١

٤-٣-٤ هيكل واتجاهات الواردات الزراعية والغذائية ٦٤

٤-٤ استهلاك السلع الغذائية بدولة قطر ٧٣

٤-٤-١ تطور استهلاك السلع الغذائية ٧٦

٤-٥ الاكتفاء الذاتى والفجوة الغذائية ٨٠

٤-٦ العوامل المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية فى دولة قطر ٨٠

الباب الخامس : المشكلات الرئيسية فى الزارع القطرية

٥-١ ضيق التربة وقلة المياه الصالحة للرى ٨٤

٥-٢ صغر الحيازات ٨٤

٥-٣ مشاكل جهاز الارشاد الزراعى ٨٤

٥-٤ مشاكل جهاز البحوث الزراعية ٨٥

٥-٥ مشاكل الخدمات الزراعية ٨٥

٥-٦ مشاكل الجهاز التسويقى ٨٥

٥-٧ عدم وجود جهاز متخصص للتسليف الزراعى ٨٦

٥-٨ مشاكل العمالة ٨٦

رقم الصفحة

الباب السادس : المؤشرات التخطيطية لتنمية القطاع الزراعى ٨٥-٢٠٠٠

٦-١ الاهداف العامة لخطة التنمية الزراعية ٨٧

٦-٢ توقعات الطلب على السلع الزراعية ٨٨

٦-٢-١ الحبوب ٨٨

٦-٢-٢ الخضروات ٨٨

٦-٢-٣ الفاكهة والتمور ٨٩

٦-٢-٤ اللحوم ٨٩

٦-٢-٥ الالبان ٨٩

٦-٢-٦ البيض ٨٩

٦-٢-٧ الاسماك ٨٩

٦-٣ التوقعات المستقبلية للعرض ٨٩

٦-٣-١ المحاصيل الزراعية ٨٩

٦-٣-١-١ البديل الاول ٩٠

٦-٣-١-٢ البديل الثانى ٩٥

٦-٣-١-٣ البديل الثالث ٩٨

٦-٣-٢ توقعات الانتاج الحيوانى ١٠١

٦-٣-٣ توقعات الانتاج السمكى ١٠١

٦-٤ الفجوة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتى ١٠٢

٦-٥ استراتيجية التنمية الزراعية والسياسات المساندة ١٠٤

٦-٥-١ استراتيجية التنمية للموارد المائية ١٠٤

٦-٥-٢ تنمية الانتاج النباتى ١٠٦

٦-٥-٣ تنمية الانتاج الحيوانى ١٠٧

٦-٥-٤ تنمية الانتاج السمكى ١١٠

٦-٥-٥ المؤسسات المساندة ١١٢

٦-٥-٥-١ الارشاد الزراعى ١١٢

٦-٥-٥-٢ التسليف الزراعى ١١٣

الباب السابع : المشروعات المقترحة لخطة التنمية الزراعية ١١٧

مرفقات: تطوير وحدة الحاسب العلمى (الكمبيوتر) ١٣٧

فريق خبراء الدراسة ١٤٢

موجز باللغة الانجليزية ١٤٣

الموجـــز

اعتمادا على تحليل نتائج المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل الذى أجرى للقطاع الزراعى فى دولة قطر خلال عام ١٩٨٢ والذى كان بمثابة المرحلة الاولى لهذه الدراســـة ، تستهدف هذه المرحلة من الدراسة وضع اطار عام لخطة التنمية الزراعية على ضوء تحليـــل للمشكلات والاختناقات التى تواجه الزراعة القطرية فى الوقت الحالى . ومع الاخذ فى الاعتبار الموارد الطبيعية وغير الطبيعية المتاحة للدولة ، وكذلك الاهداف العامة التى تسعى لهـا الدولة من وراء تنمية القطاع الزراعى والتى تتضمن تحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتـى للمنتجات الزراعية ، وتنشيط القطاع الزراعى وزيادة مساهمته فى الناتج الاجمالى ورفع المستوى المعيشى للعاملين فى الزراعة والعمل على حسن استغلال الموارد الطبيعية .

تبين الدراسة أن المساحة الصالحة للزراعة بالدولة تصل الى ٣٣ ألف هكتـــار تتوزع على مزارع تتفاوت فى مساحتها وان كان أغلبها يقع فى فئة الحيازة ٧ ـ ٣٠ هكتار،وتعتمد هذه المساحات فى ريها على السحب من المياه الجوفية ، وتشير الدراسة الى تعـرض المخزون الجوفى لاستنزاف كبير نسبة لزيادة السحب عن معدلات التغذية السنوية التى تبلـغ ٢٧ مليون متر مكعب سنويا فى المناطق الشمالية ، ٢٤ مليون متر مكعب سنويا فى جنـــوب البلاد ، وتعتبر الامطار هى المصدر الاساسى لتغذية الخزان الجوفى .

وتعتبر الثروة السمكية أحد الموارد الطبيعية الاساسية التى تتميز بها دولة قطـــر نسبة لموقعها الساحلى الممتاز على الخليج العربى مما مكنها من تحقيق درجة عالية مـــن الاكتفاء الذاتى فى انتاج الاسماك وصل فى السنوات الاخيرة الى ٨٥٪ من جملة الاستهلاك المحلى .

وتتركز الثروة الحيوانية فى القطاع التقليدى الذى يعتمد على المراعى الطبيعيـــة وهى قليلة وذات غطاء نباتى ضعيف بسبب قلة الامطار وتعتبر الاغنام والماعز أهم عناصـــر الثروة الحيوانية بالدولة مع تواجد اعداد قليلة من الجمال والابقار وقد بدأ ظهور قطـاع حيوانى حديث فى السنوات الاخيرة بقيام مزارع للالبان واخرى لانتاج اللحوم الحمـــراء بالاضافة الى مزارع حديثة لانتاج البيض واللحوم البيضاء .

وقد استعرضت الدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة للقطاع الزراعى القطـرى وفقا لنتائج المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل لسنة ١٩٨٢ ، فقد بينت ان اجمالى الدخل الزراعى بلغ حوالى ٢ر٢١٢ مليون ريال قطرى فى حين بلغت قيمة مستلزمات الانتـــاج الزراعى حوالى ٨ر١٣١ مليون ريال اى أن القيمة المضافة للقطاع الزراعى تقدر بحوالـــى ٤ر٨٠ مليون ريال .

ومن جهة اخرى فقد تم تقدير انتاجية الاستثمار الزراعى بحوالى ٧ر٩٪ فى حين قدر معامل رأس المال للزراعة القطرية بحوالى ٣ر٨ ، وقدر متوسط انتاجية العامل الزراعى بحوالى ٢٤١١٣ ريال .

واستنادا على مبدأ ضرورة استغلال الموارد المحلية لانتاج أقصى مايمكن انتاجه تحقيقا للامن الغذائى وعملا على تنويع مصادر الدخل القومى وتنشيطا للقطاعات الغير بترولية فقد عمدت الدولة على تشجيع ودعم القطاع الزراعى وذلك من خلال البرامج الخاصة بتوفير مدخلات الانتاج الاساسية والمساعدة فى حفر الابار وتوفير طلمبات الرى بالاضافة الى تقديم خدمات الميكنة الزراعية والارشاد الزراعى ووقاية النباتات واقامة اسواق الجملة والقطاعى للخضر والفاكهة لتسهيل عمليات التبادل بين المنتجين والمستهلكين ، وكذلك من خلال تطوير موانى الصيد وتقديم العون للصيادين وتطوير الخدمات البيطرية للقطاع الحيوانى

هذا بجانب المساهمة المباشرة فى الانتاج من خلال المشاركة فى المشروعات الانتاجية كما هو الحال بالنسبة لشركة قطر الوطنية للاسماك وشركة الدواجن ومزرعة الاغنام بابوسمره - وقد انعكست هذه المجهودات التى استهدفت تنشيط وتشجيع القطاع الزراعى فى مساهمة الانتاج المحلى فى توفير نسب متزايدة من جملة الاستهلاك ، حيث بلغ ما امكن توفيره محليا من الاسماك ٨٥٪ من جملة الاستهلاك ومن التمور ٧٧٪ ومن الخضر ٤٩٪ ومن الالبان ٧٧٪ ومن الفاكهة ١٤٪ ومن البيض ١١٪ ومن اللحوم البيضاء ١١٪ ومن اللحوم الحمراء ٣٪ .

وقد تعرضت الدراسة للمشكلات والاختناقات التى تواجه القطاع الزراعى وتحد من تطوره فى الوقت الحالى وحددت ذلك فى قلة المياه الصالحة للرى وانخفاض درجة خصوبة التربة الزراعية وقسوة الظروف المناخية التى تحد من طول الموسم الزراعى ، وقلة المراعى الطبيعية وعدم اقبال المواطنين القطريين على العمل الزراعى والاستثمار فى القطاع الزراعى، ونقص الكوادر الوطنية المدربة والاعتماد على العمالة الاجنبية الغير مدربة ، وضعف الاجهزة الخاصة بالبحوث الزراعية والخدمات المساندة .

وقد أجرت الدراسة توقعات للطلب على السلع الزراعية حتى عام ٢٠٠٠ حيث بينت أن جملة استهلاك الخضر سوف يصل الى ٤٧ ألف طن بزيادة ٧٤٪ عن مستوى الاستهلاك فى عام ١٩٨٣ واستهلاك الفاكهة الى ٤٢ر٤ الف طن والتمور الى ١٧ الف طن بينما يتوقع ان يزداد استهلاك اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والاسماك والالبان ليصل فى عام ٢٠٠٠ الى ٢٧ر٢ الف طن ، ٢٥ر٥ ألف طن ، ٤ر٤ ألف طن ، ٣٤ر٢ الف طن على التوالى - وسوف يصل جملة استهلاك البيض الى ١٣٤ مليون بيضه وذلك بالمقارنة بـ ٧٣ مليون بيضه فى عام ١٩٨٣ .

ومن ناحية التوقعات المستقبلية للعرض فقد استعرضت الدراسة ثلاثة بدائل للخطة الانتاجية للمحاصيل الزراعية استنادا على نتائج تحليل ثلاثة نماذج للبرمجة الخطية وتتلخص نتائجها فى الاتى :

	البديل الاول	البديل الثانى	البديل الثالث
* المساحة المحصولية (هكتار)	٢٨٦٤	٤٨١٨	٤٣٥٧
* اجمالى قيمة الانتاج فى عام ٢٠٠٠ (مليون ريال)	٢٣١	٣٦٢	٣٢٣
* كمية المياه المستخدمة (مليون متر مكعب)	٤٤	٤٤	٤٤

وقد تناولت الدراسة بالنقاش الاسس التى يمكن أن يعتمد عليها صانعو القرار فى الدولة فى الاختيار بين البدائل الثلاثة .

وفى مجال السياسات والاجراءات اللازمة لتطوير القطاع الزراعى خلال الفترة القادمة دعت الدراسة - فى مجال الانتاج النباتى - الى ترشيد استخدامات المياه وتطبيق نظم الرى الحديث وترشيد استخدامات مدخلات الانتاج الزراعى ، ودراسة امكانية الدعم المباشر للانتاج بدلا من دعم مدخلات الانتاج كما دعت الى تطوير خدمات الارشاد الزراعى وربطها بالبحوث الزراعية ، وتركيز خدمات المكنة الزراعية ووقاية النباتات .

وفى مجال الانتاج الحيوانى دعت الدراسة الى تطوير الخدمات البيطرية وخدمات صحة الحيوان ، والعمل على تحسين السلالات المحلية ، وتوسيع خدمات التلقيح الصناعى ، والعمل على انشاء ادارة مستقلة للثروة الحيوانية تعنى بوضع وتنفيذ برامج تطوير هذا القطاع الهام .

وفى مجال الانتاج السمكى دعت الدراسة الى تطوير شركة قطر الوطنية للاسماك والعمل على الاستفادة من الاستثمارات الحالية وخاصة المصنع القائم حاليا فى ميناء الدوحة ، كما دعت الى تشجيع القطاع الخاص بتقديم الدعم المادى اللازم لتشجيع الاستثمارات فى القطاع السمكى والعمل على تطوير خدمات موانىء الصيد والعمل على تدعيم ادارة مصايد الاسماك بالكوادر الفنية خاصة فى مجال الابحاث السمكية .

وفى مجال الخدمات المساندة دعت الدراسة الى تحسين البنية التسويقية اضافة الى انشاء جهاز متخصص للتمويل الزراعى (بنك التسليف الزراعى) يعنى بتقديم القروض اللازمة للقطاع الزراعى ويخفف من الاعباء الملقاة على الكادر الفنى بوزارة الصناعة والزراعة .

واخيرا قامت الدراسة بتعريف بعض المشروعات المقترح ادراجها فى خطة التنمية الزراعية ، وهى مشروعات تحتاج الى دراسات تفصيلية للتأكد من جدواها الفنية والاقتصادية .

الباب الأول
الاطار العام للدراسة

الباب الاول

الاطار العام للدراســـة

١-١ مقدمـــة

تكتسب قضية التنمية الزراعية اهمية متزايدة فى عالم اليوم نظرا لما يلعبه القطاع الزراعى من دور حيوى وهام فى اقتصاديات الدول وحياة الشعوب

فهو أولا مصدر الغذاء الذى اصبح عمادالاستقرار السياسى والاجتماعى مما جعل مسألة الامن الغذائى تكتسب اهمية خاصة فى السنوات الاخيرة حيث لم تعد هذه المسألة منفصلة عن مسائل الامن العسكرى والسياسى للدول فلم يعد هناك فى عالم اليوم قرار سياسى مستقل بدون اقتصاد وطنى منتج يوفر الضرورات الغذائية للمواطن - وهذا يعنى ان الاستقرار السياسى يتطلب وضع الخطط الشاملة التى تضمن تنمية قدرات البلاد الاقتصادية وتوفير الحاجات المعاشية الضرورية واولها الحاجات الغذائية .

وثانيافان تنمية القطاع الزراعى بجانب تنمية القطاعات الاخرى تعنى تنويع مصادر الدخل القومى والتقليل من مخاطر الاعتماد على مصدر واحد وهى ظاهرة تتميز بها كثير من الاقطار النامية .

وثالثا تتيح تنمية القطاع الزراعى توفير مجالات واسعة للعمل لقطاعات من المواطنين يتمكنون من خلاله من دفع عجلة التنمية بالبلاد.

ورابعا فان الاعتماد الكلى على الواردات لمقابلة زيادة الاستهلاك الغذائى دون الاهتمام بتنمية الموارد الزراعية المحلية يشكل عبئا حقيقيا على اقتصاديات الدولة ،

اضف الى كل ذلك ان نمو الدخل الزراعى كنتيجة طبيعية للتنمية الزراعية يعمل كعامل منشط للنمو الاقتصادى بصفة عامة لما ينجم عنه من ارتفاع فى الطلب على منتجات القطاعات المختلفه للاقتصاد الوطنى،

لكل ذلك تهتم الدول بقضية التنمية الزراعية ،وزيادة الانتاج الزراعى من خلال تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاخذ بالبرامج والسياسات المساندة لها حتى تتمكن من استغلال مواردها الاستغلال الامثل ،كذلك اخذت المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية فى السنوات الاخيرة تدعو الى تضافر الجهود والعمل المشترك بين الدول من اجل مواجهة قضايا التنمية الزراعية وتوفير احتياجاتها الاساسية حتى تتمكن هذه الدول وخاصة النامية منها - من التغلب على الصعوبات التى تعترض تنفيذ مشروعات التنمية المختلفة .

وفى دولة قطر يعتبر البترول المصدر الاساسى للدخل القومى حيث يساهم بحوالى ٥٩ر٣ ٪ من اجمالى الناتج القومى، ولهذا السبب كان لانخفاض الايرادات البترولية بسبب التقلبات التى تعرضت لها السوق البترولية فى السنوات الاخيرة اثارا سلبية على مجمل النشاط الاقتصادى بالدولة مما دفع المسئولين الى الاسراع فى الجهود المبذولة حاليا لتنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى بينها القطاع الزراعى - لتلعب دورا اكبر فى دفع عجلة التنمية وفى تنوع مصادر الدخل القومى وتقليل الاعتماد على النفط. ومن جهة اخرى فان الزيادات المستمرة فى الاستهلاك بسبب ارتفاع مستوى المعيشة والزيادة غير الطبيعية فى عدد السكان كنتيجة لتدفق العمالة العربية والاجنبية يتطلب الاهتمام بتنمية القطاع الزراعى ليفى بجزء من متطلبات الاستهلاك المحلى للسلع الزراعية .

وتأتى هذه الدراسة عن المؤشرات التخطيطية لتنمية القطاع الزراعى خلال السنوات القادمة ضمن الجهود التى تبذلها الدولة لتطوير القطاعات الاقتصادية الغير بترولية ووضع أسس ثابتة لها حتى تتمكن من المساهمة بدرجة اكبر فى النشاط الاقتصادى للبلاد ،وبالنسبة للقطاع الزراعى بالذات فان هذه الجهود من قبل الدولة بالاضافة الى ماليديها من امكانيات مادية تجدالسند اللازم فيما توصلت اليه العلوم والتكنولوجيا الحديثة من نتائج فى ميدان العلوم الزراعية بما فى ذلك المجالات الخاصة بايجاد الحلول المناسبة لمشاكل المياه والتربة ونقص الايدى العاملة الامر الذى يعطى خطط التنمية الزراعية التى تتبناها الدولة قاعدة ثابتة وراسخة للتطبيق وتحقيق الاهداف المنشودة .

١-٢ خلفية عن الدراسة :

تمثل هذه الدراسة الجزء الاخير من مشروع المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل للقطاع الزراعى بدولة قطر - وقد تضمنت المرحلة الاولى صياغة استمارة الاستبيان وتجربتها ميدانيا ثم تدريب الاحصائيين ثم جمع البيانات عبر زيارات ميدانية لجميع المزارع القائمة بالبلاد عدا تلك المزارع التى دخلت فى نطاق المدن ، وقد تضمنت استمارة الاستبيان بيانات عن الحائز ونمط استغلال الحيازة والتركيب المحصولى ، والاصول الرأسمالية الثابتة والمتداولة والعمالة والقرض من نشاط المزرعة والمعوقات والاختناقات التى تواجه الزراعة .

وقد قامت وزارة الصناعة والزراعة بدولة قطر باستكمال هذه المرحلة فى عام ١٩٨٢ .

اما المرحلة الثانية لهذا المشروع فقد تمت بالتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية ووزارة الصناعة والزراعة ،وشملت:-

١/ اعداد الجداول النهائية المستهدف الحصول عليها .
٢/ اعداد برامج تفريغ البيانات على الحاسب الالى
٣/ تركيب حاسب آلى جديد
٤/ تدقيق استمارات الاستبيان
٥/ تفريغ البيانات
٦/ اعداد برامج الحصول على الجداول النهائية
٧/ الحصول على الجداول النهائية .

المرحلة الاخيرة : وهى المرحلة التى نحن بصددها وتتناولها هذه الدراسة وتتضمن تحليل المعلومات والبيانات التي امكن الحصول عليها فى المرحلتين السابقتين واعداد المؤشرات التخطيطية لتنمية القطاع الزراعى خلال الفترة القادمة مع اقتراح اطار مبدئى لخطة التنمية الزراعية .

١-٣ أسلوب الدراسة :

اعتمدت الدراسة فى الاساس على تحليل نتائج المسح الاحصائى الزراعى الشامل الذى اجرى للقطاع الزراعى خلال عام ١٩٨٢ ،وفى الوقت نفسه انتهجت أساليب متباينة تفاوتت بين التحليل الاحصائى لبيانات المسح المشار اليه والبيانات الاخرى التى امكن الحصول عليها من مصادر مختلفة والتحليل الاقتصادى والوصفى للواقع الراهن وللسياسات الزراعية المتبعة حاليا فى القطاع الزراعى.

ففى الباب الاول استعراض وصفى للموارد الزراعية بينما يعتمد الباب الثانى على تحليل اقتصادى لاهم المؤشرات الاقتصادية الزراعية ولموقع القطاع الزراعى فى الاقتصاد القومى - وذلك وفق نتائج المسح الاحصائى الزراعى الشامل باستخدام المبادئ العامة للحسابات القومية ويعتمد الباب الثالث على تحليل اقتصادى لموقف العرض والطلب خلال الفتره الماضية . وفق البيانات التى تم توفيرها من دراسات الميزان السلعى للسلع الزراعية المختلفة بالاضافة الى البيانات والمعلومات التى تم جمعها خلال الزيارات الميدانية .

وفى الجزء الخاص بتوقعات الطلب خلال الفتره القادمة حتى سنة ٢٠٠٠ اعتمدت الدراسة على تحليل العلاقة الاحصائية بين معدل الزيادة فى استهلاك الفرد للسلع المختلفه وبين معدل النمو السكانى ومعدل نمو الدخل الفردى والمرونة الدخلية مستندة فى ذلك الى بيانات الميزان السلعى ،بالاضافة الى نتائج دراسة المخزون الاستراتيجى للسلع الزراعية فى دولة قطر.

واعتمدت الدراسة فى تناولها للجزء الخاص بتوقعات العرض للمحاصيل الزراعية على نتائج الحل الرياضى لنموذج البرمجة الخطية واعتمدت توقعات الانتاج الحيوانى على كمية الاعلاف المنتجة فى ظل البدائل الثلاثه للنموذج

المشار اليه ، بينما اعتمدت توقعات الانتاج للحوم الحمراء والبيض والاسماك على تحليل اهداف معينة للاكتفاء الذاتي في كل السلع.

وفي الجزء الاخير استعرضت الدراسة السياسات السائدة للتنمية الزراعية مستندة في ذلك على نتائج التحليل الوصفي للسياسات الزراعية المتبعة حاليا وتحليل للاختناقات والمشكلات التي تواجه القطاع الزراعي

الباب الثاني
الموارد الزراعية وأنماط الانتاج الزراعي

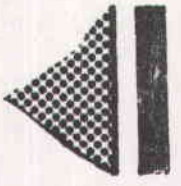

الباب الثـــانى

الموارد الزراعية وانماط الانتاج الزراعى

٢-١ تمهيـد:

تقع دولة قطر على الساحل الغربى للخليج العربى وهى عباره عن لسان من اليابسه يمتد شمالا بين خطى طول ٤٥ ° ٥٠ و ٤٠ ° ٥١ شرقا وبين خطى عـــرض ٢٧ ° ٢٤ و ١٠ ° ٢٦ شمالا وتبلغ مساحتها حوالى ١١٤٢٧ كيلو متر مربع وتحدهـا البحار من ثلاث جهات ماعدا الجهة الجنوبية المتصلة بشبه الجزيرة العربية.

وقد طبع هذا الموقع على الدولة تكوين محدود للعديد من الظواهـــــر الجغرافية والمناخية المرتبطة بالشريط القارى الخاص بالمناطق الجافـــة وشبه القاحلة والتى تتمثل بشح الامطار وانحسار الغطاء النباتى وقلة المصادر المتاحة من الاراضى والمياه . ونظرا لهذه الظروف المتداخلة من موقع ومنـاخ فقد انعكس اثرها على النشاط المعيشى وحياة السكان والتى كانت مرتبطة بالبر والبحر على حد سواء. وفى عام ١٩٣٨ اكتشف البترول ونتيجة للوضع العالمـــى آنذاك فقد حجب اثر هذا الاكتشاف الهام على النشاط حتى بداية الخمســـينات عندما اندفعت الانطلاقه الاولى بالانتاج والتصدير واصبحت قاعدة لعصر الازدهار والنمو الذى تتضح ثماره ونتائجه هذه الايام.

يتصف المناخ بالدفء والاعتدال شتاء وشدة الحرارة صيفا وتبلغ درجـــة الحرارة فى معدلها ٢٦ درجة مئوية واقصاها ٤٨ درجة مئوية ونادرا جدا انتصل الى درجة التجميد. اما من ناحية الرطوبة فهى متغيرة على مدار السنة وكثـيرا ما تكون قراءاتها متشابهة صيفا وشتاء وتبلغ فى المتوسط ٦٣ فى المائـــة. وتسقط الامطار غالبا فى شكل عواصف مطرية على مناطق دون غيرها وقلما تغطى كل المناطق فى وقت واحد. ويمتد هذا الموسم من شهر اكتوبر حتى شهر مايـو من كل عام ويبلغ المتوسط ٦٥ ملم.

تتكون شبه جزيرة قطر من تقوس جيولوجى محدب سهل الانبساط وذو محـــور شمالى جنوبى بشكل عام مع غالبية الميلان باتجاه الشرق . اما من الناحيـــة الغربية فيوجد كذلك تقوس جيولوجى مرتفع نوعا ما عن بقية شبه الجزيـــرة ويتمثل فى سلسلة ممتدة من منتصف الساحل الغربى وحتى الحدود الجنوبيـــة ويعرف بجبل دخان والذى اكتشف به البترول والغاز أول مره . وتتمتع الاراضى المنبسطة بطابع خاص من التكوينات المنخفضة يطلق عليها الاسم المحلى الشائع بالروضات ويبلغ عددها حوالى ٨٥٠ روضة يمتد قطرها ما بين ٢٥٠ مترا الى اكثر من ٤٥ كيلو متر واكثرها تجمعا فى شمال البلاد وهى اراضى ترسبت بها كميـات من الطمى من اثر الامطار والسيول على مر السنين واصبحت موطنا لكثير مـــن النباتات والاشجار البرية الملائمة للبيئة المحلية ، وتميزت فيما بعد بكونها

الاراضى المناسبة للزراعة وقيام المزارع بشكل خاص . ومن الملاحظ ان هذه المنخفضات لا تترابط مع بعضها البعض فى مساحة واحدة مشتركة ولكنها تشكل بقعا متفرقة تختلف اعماقها من دون ٣٠ سم الى اكثر من ٢ متر وبخطوط مساحية متغيرة بمسافات صغيرة جعلت استغلالها فى ذات الوقت واحدا من ابرز العقبات التى تحد من التوسع الزراعى الافقى.

٢-٢ الموارد الزراعية :

تعتمد الزراعة فى دولة قطر على مجموعة من الموارد الاساسية المتوفرة تتمثل فى التالى:-

٢-٢-١ مصادر المياه :

لقد اثبتت الدراسات التفصيلية من خلال حفر الابار الاستكشافية وبيانات المناسيب والملوحة ومن خلال النظائر الكيميائية فى معظم مناطق البلاد ان الامطار هى المصدر الوحيد لتغذية مياه الخزانات الجوفية والتى بدورها تستغل فى الزراعة وقد اوضحت هذه الدراسات كذلك بوجود منطقتين منفصلتين جيولوجيا وتحتويان على نوعيات مختلفة من المياه تتمثل فى المنطقة الشمالية ذات النوعية المتوسطة (١٨٠٠ جزء فى المليون) والمنطقة الجنوبية ذات النوعية الشبه مالحة (٤٠٠٠ جزء فى المليون) وعند دراسة التتابع الجيولوجى للطبقات الحاملة للمياه يتبين ان اكثر الطبقات انتشارا على السطح هى طبقة الدمام العلوى لتتابع الايوسينى الاوسط (العصر الثلاثى) ذات حجر الدولوميت والحجر الجيرى المتبلور يليها بعد ذلك الدمام السفلى ثم طبقة الرش التى تظهر على السطح فى بعض المناطق لتتابع الايوسينى السفلى وتتكون كذلك من الحجر الجيرى ثم يليها طبقة ام الرضومه ذات الملوحة العالية .

وتتواجد المياه الصالحة فى اعماق تتراوح بين بضعة امتار الى ٧٠ مترا تقريبا من سطح الارض فى الطبقة المشتركة بين اسفل الرس واعلا أم الرضومه .

وعند حساب تقديرات التغذية المائية لفترة ٢٠ سنة (١٩٦٤/٦٢ - ٨٢/ ١٩٨٣) يتبين ان:

١/ متوسط التغذية الجوفيه لشمال قطر يبلغ ٢٧ مليون متر مكعب
الحد الادنى ٥٠ر٠ مليون متر مكعب
الحد الاعلى ٨٥ر٧٥ مليون متر مكعب
ومساويا ٢٪ من كمية الامطار السنوية تغذية مباشرة و ١٠٪ تغذية غير مباشرة .

٢/ متوسط التغذية الجوفيه لجنوب قطر يبلغ ١٤ مليون متر مكعب
الحد الادنى ٢٠ر٠ مليون متر مكعب
الحد الاعلى ٤٠ر٠٠ مليون متر مكعب

ومن هذا يتضح ان معدل التغذية لكافة البلاد تبلغ ٤١ مليون متر مكعب اما معامل النفاذية فيختلف من بئر الى اخر ويمتد ما بين ٣٠ متر مربع في اليوم الى ٣٠٠٠ متر مربع/ اليوم . ويبلغ معامل التخزين (١٪ - ٠٫١٪) وبسعة تبلغ ٢٥٠٠ مليون متر مكعب.

ويوجد في اقصى الجنوب الغربي مصدر مائي منفصل في طبقة الدمام العلوى وينحصر في تركيب يسمى علات معدل سمكة حوالى ١٢ متر ويعطى حدا آمنا من التصريف يبلغ ٢ مليون متر مكعب سنويا بملوحة تبلغ ما بين ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠ جزء في المليون.

وتقدر مجموع كميات المياه المستغلة من المصادر المائية الجوفيه بحدود ٤٠ مليون متر مكعب سنويا . اما مياه التحليه فيقدر مجموعها بنحو ٨٥ مليون متر مكعب في السنة وهناك مصدر مائي اخر يتمثل في مياه المجارى المعالجة وتبلغ ١١ مليون متر مكعب سنويا .

٢-٢-٢ الموارد الارضية .

قامت وزارة الصناعة والزراعة بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة الدولية بمشروع استكشافي اولى الغرض منه حصر المصادر المائية والزراعية (١٩٧١ - ١٩٧٣) وكان من اهم نتائجه دراسة انواع الاراضي الموجودة في قطر حيث تبين انه يمكن تقسيم هذه الاراضي وفق التقسيم التالي:

١/ اراضي الروضات - وتشمل المنخفضات التي تكون فيها رواسب حديثة جرفتها مياه الامطار ومخلوطة برمال مسفيه بالرياح تغطى جميعها كسر الحجر الجيرى. وتتميز هذه الرواسب بقوام طميي طيني جيرى أو طمى جيرى او طمى رملى طينى جيرى او طمى رملى جيرى ويتراوح العمق بين ٣٠سم الى ٢ متر وهى صالحة للزراعة وتبلغ حوالى ٣٥ الف هكتارا اى حوالى ٣٪ من المساحة الكلية .

٢/ اراضي السبخات - وهى اراضي شديدة الملوحة وتوجد غالبا ملاصقه للشواطئ وذات مستوى ماء ارضى شديد الملوحة وينمو بها بعض الحشائش المقاومة للاملاح ويتراوح عمقها بين ٣٠ الى ١٥٠ سم وتبلغ مساحتها حوالى ٧٠ ألف هكتار اى حوالى ٦٪ من المساحة الكلية .

٣/ الاراضي الرملية - وهى اراضي رملية ناعمة او خشنة من اصل بحرى او صحراوى ويتراوح عمقها ما بين ٣٠ سم الى اكثر من ٢ متر وتبلغ مساحتها حوالى ٣٦ الف هكتار اى حوالى ٣٪ من المساحة الكلية .

٤/ ٠ الاراضى الحجرية - وتشمل الغالبية العظمى من أراضى قطر وتتميز بأنها ذات قطاع ضحل مختلط بكسر الحجر الجيرى ويغطى الطبقة الصماء للحجر الجيرى ويبلغ عمقها فى أغلب الاحيان مابين ١٠ الى ٣٠ سم ومساحتهـــا أكثر من مليون هكتار أى حوالى ٨٨ ٪ من المساحة الكلية .

٣-٢-٢ العمالة الزراعية :

لم يجر حصر لاعداد العمالة الزراعية بدولة قطر قبل المسح الاحصائـــى الزراعى الشامل الذى قامت به ادارة البحوث الزراعية والمائية بالتعاون مـــع المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى عام ١٩٨٣. ولذا لاتوجد احصائيات لتبيان تطور العمالة الزراعية عبر السنوات الماضية .

أما بالنسبة للوضع الحالى للعمالة الزراعية بالمزارع فيتضح مـــن بيانات الجدول رقم(١) أن أصحاب المزارع القطريين يعتمدون اعتمادا كاملا علـــى العمالة الاجنبية فى الانتاج . وبالنسبة لتركيب العمالة .. يتبين من الجدول المذكور أيضا أن المصريين يكونون اكبر نسبة من العمالة حيث وصل عددهم الى حوالى ١٠٢٠ عامل فى عام ١٩٨٢ يمثلون نحو ٣٠ر٦ ٪ من اجمالى عدد العمال البالغ ٣٣٣٤ عامـــل. ويلى المصريين الايرانيون وقد بلغ عددهم ٧١٧ عامل يمثلون نحو ٢١ر٥٪ ، ثـــم الباكستانيون وقد بلغ عددهم ٦٥٨ عامل يمثلون حوالى ١٩ر٧ ٪من مجموع العمالـــة ، يلى ذلك العمال القادمون من الهند وقد بلغ عددهم ٤٦٨ عامل يمثلون ١٤ ٪ . وماتبقى أعداد قليلة بلغ مجموعها ٤٧١ عامل يمثلون نحو ١٤ ٪ من مجموع العمالـــة ويشملون العمال العمانيين والفلسطينيين وجنسيات اخرى.

ومن جهة اخرى يقدر عدد العاملين بالقطاع السمكى بحوالى ٦٠٠ شخص أغلبهم عمالة اسيوية .

جدول رقم(١) العمال الزراعيون بدولة قطر حسب الجنسيات (١)

الجنســـية	العـــدد	٪
باكســـتانيين	٦٥٨	١٩ر٧٤
ايرانيـــين	٧١٧	٢١ر٥١
مصريين	١٠٢٠	٣٠ر٥٩
عمانيين	٩٩	٢ر٩٧
هنـــود	٤٦٨	١٤ر٠٤
فلسطينيين	٦٢	١ر٨٥
جنسيات اخرى	٣١٠	٩ر٣٠
المجموع	٣٣٣٤	١٠٠ر٠٠

المصدر: دولة قطر ،وزارة الصناعة والزراعة : نتائج المسح الاحصائى والاقتصادى للقطاع الزراعى بدولة قطر عام١٩٨٢. (١) لايشمل العاملين بالقطاع السمكى.

٢-٣ استخدامات الاراضى الزراعية بدولة قطر:

تضمن المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل للقطاع الزراعى بدولة قطر عدد ٥٧٩ مزرعة ،ومن الجدير بالذكر أن هذا العدد لايشمل المزارع المسجلة والتى دخلت حاليا فى كردون مدينة الدوحة والمدن الاخرى بالدولة حيث أصبحت هذه المزارع بمثابة حدائق خاصة لاصحاب الفيلات والمنازل والقصور التى أقيمت عليها .

وتتوزع المزارع التى شملها المسح بحسب طبيعة الحيازة الى ثلاثة أقسام الاول منها المزارع الخاصة والتى تستغل لحساب ملاكها ،أما الثانى فهو المزارع المؤجرة ،فى حين يمثل القسم الثالث المزارع الحكومية وذلك على النحو التالى:

- المزارع الخاصة ويبلغ عددها ٥١٣ مزرعة وتمثل ٦ر٨٨٪ من اجمالى عدد المزارع ..
- المزارع المؤجرة ويبلغ عددها ٤٠ مزرعة وتمثل ٩ر٦ ٪ من اجمالى عدد المزارع .
- المزارع الحكومية ويبلغ عددها ٢٦ مزرعة وتمثل ٥ر٤ ٪ من اجمالى عدد المزارع .

وقد تبين أنه من بين هذا العدد من المزارع يوجد عدد (مائه وواحد) مزرعة مهملة منها عدد من المزارع الحكومية المملوكة لوزارة الكهرباء والماء والتى تستغل أساسا لاستخراج المياه الصالحة للشرب من الابار المقامة على هذه المزارع . كما أن هناك عدد من المزارع المهملة بسبب نضوب او تملح مياه الابار بها ، وأخيرا هناك عدد من المزارع أهمل طواعية بسبب عدم تفرغ مالكيه للزراعة .

وبناء على ماسبق فانه يمكن القول أن عدد المزارع القطرية المنتجة فعلا هو ٤٧٨ مزرعة فقط أى ما يمثل حوالى ٦ر٨٢ ٪ من اجمالى عدد المزارع القائمة .

٢-٣-١ التوزيع التكرارى لاعداد المزارع طبقا للمساحة القابلة للزراعة :

يبين الجدول رقم (٢) التوزيع التكرارى لاعداد المزارع طبقا للمساحة القابلة للزراعة بكل مزرعة ،وحيث يشاهد من هذا الجدول أن الفئة المنوالية هى تلك الفئة من المزارع التى تتراوح مساحتها القابلة مابين ٧٠ دونم الى أقل من ١٥٠ دونم حيث يوجد بها اكبر عدد من الحيازات (١٣٧ مزرعة) . وبصفة عامة فان عدد المزارع يتركز أساسا فى الفئة المنوالية السابق الاشارة اليها والفئة التى تليها (١٥٠-٣٠٠دونم) .

جدول رقم(٣) : التوزيع التكرارى لاعداد المزارع بدولة قطر طبقا للمساحة القابلة للزراعة

فئات المساحة	عدد المزارع	٪ لعدد المزارع
أقل من ١٠ دونم	٣٧	٦ر٣٩
١٠ –	٤١	٧ر٠٨
٢٠ –	٤٧	٨ر١٢
٣٠ –	٦٧	١١ر٥٧
٥٠ –	٤٨	٨ر٢٩
٧٠ –	١٣٧	٢٣ر٦٦
١٥٠ –	١٢٦	٢١ر٧٦
٢٠٠ –	٤١	٧ر٠٨
٥٠٠ –	٣٠	٥ر١٨
١٢٠٠ –	٣	٠ر٥٢
٢٠٠٠ فاكثر	٢	٠ر٣٥
اجمالى	٥٧٩	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من. دولة قطر ،وزارة الصناعة والزراعة ، استمارات الاستبيان الخاصة بمشروع المسح الاحصائى الزراعى الشامل .

ويتضح من الجدول رقم(٣) والشكل رقم(١) أن ثلث عدد المزارع تقريبا هى من المزارع القزمية التى تقل المساحة القابلة للزراعة بالمزرعة الواحدة عن خمسين دونم وهذه المزارع يمكن ان يطلق عليها" مزارع الكفاية" حيث أن هذه المزارع تنتج فقط لغرض كفاية الاسر القائمة عليها وليس للاغراض التجارية .

٢-٣-٢ التوزيع التكرارى لاعداد المزارع طبقا للمساحة المحصولية :

اشارت النتائج التجميعية للمسح الاحصائى الزراعى الى أن عدد المزارع المنتجة خلال عام ١٩٨٢ بلغ ٤٧٨ مزرعة، وقد تراوحت المساحة المحصولية بكل منها مابين أقل من خمسة دونم الى اكثر قليلا من ٢٠٠٠ دونم وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٣).

شكل رقم (1): التوزيع التكرارى لاعداد المزارع طبقا للمساحة القابلة للزراعة بكل مزرعة فى دولة قطر

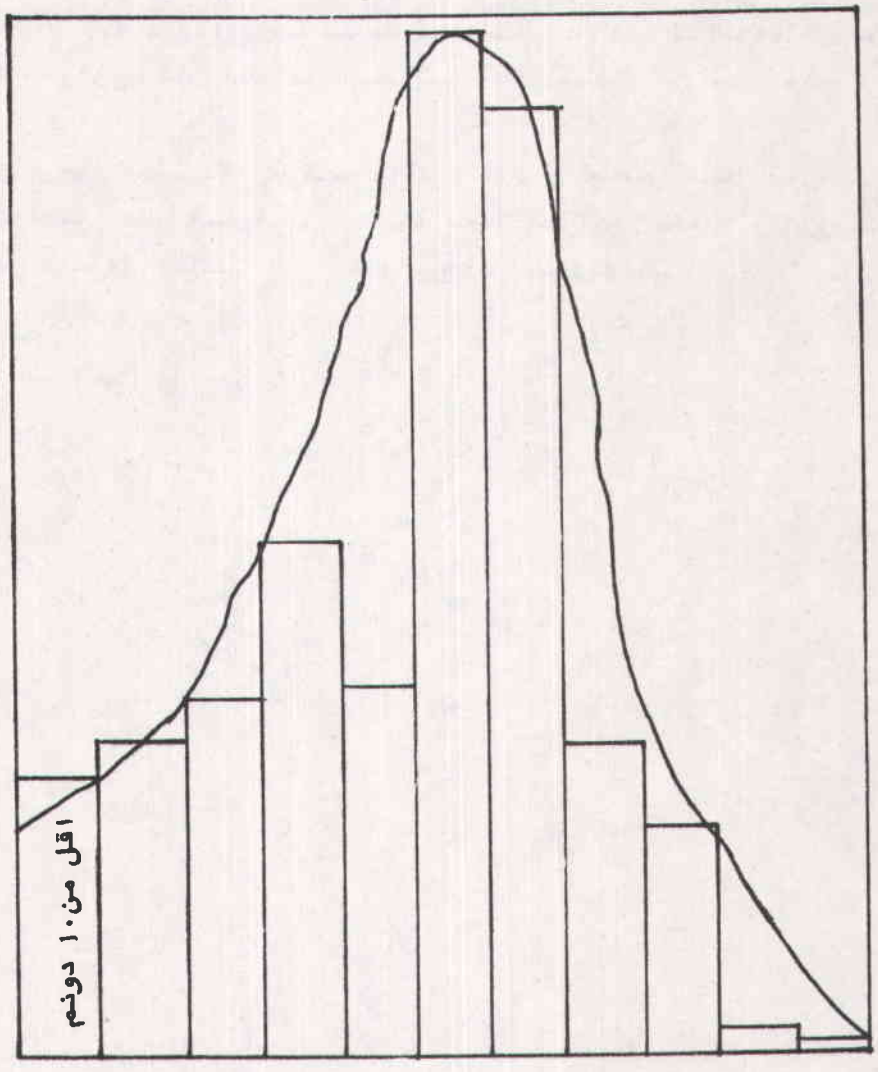

ويشاهد من الجدول رقم (٣) أن حوالى ٤٦ ٪ من عدد المزارع يقع فى الفئتين ٥٠ ـ ٧٠ (٧٠ ـ ١٥٠ دونم مساحة محصولية)، هذا بالاضافة الى حوالى ٦٠ ٪ من عدد المزارع تقل المساحة المحصولية بكل منها عن ١٥٠ دونم .

وتبين الرسوم البيانية أرقام (٢ ، ٣ ، ٤) خصائص منحنى لورنز فيما يتعلق بالفائلة بين التكرارات النسبية لعدد المزارع النشطة والتوزيع النسبى لكل من المساحة القابلة للزراعة والمساحة المحصولية .

شكل رقم (٢) : منحنى لورنز (التوزيع التكراري النسبي لعدد المزارع ، التوزيع التكراري النسبي للمساحة المحصولية

١،١

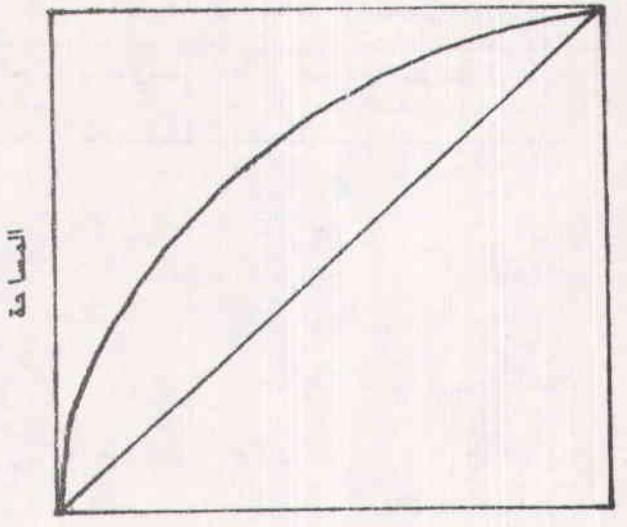

شكل رقم(٣) : منحنى لورنز (التوزيع التكراري النسبي للمساحة القابلة للزراعة)

١،١

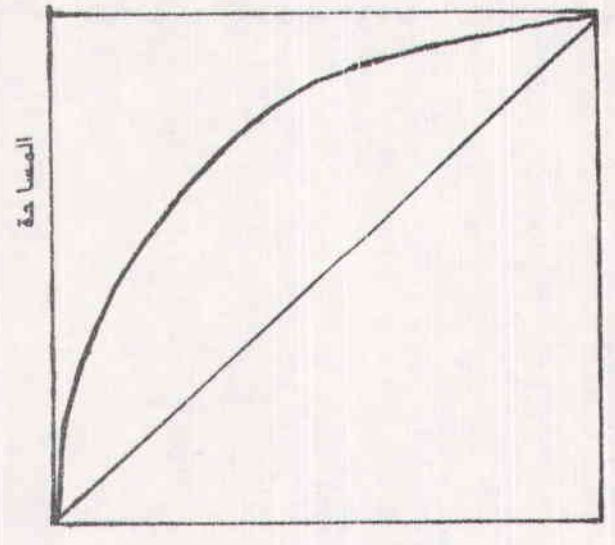

جدول رقم(٣) التوزيع التكرارى لاعداد المزارع النشطة
طبقا للمساحة المحصولية

فئات المساحة المحصولية بالدونم	عدد المزارع (التكرارات)	التوزيع التكرارى النسبى ٪
أقل من ٥	٢٦	٥ر٤٤
٥ —	٣٥	٧ر٣٢
١٠ —	٣٨	٧ر٩٥
١٠ —	٥٣	١١ر٠٩
٣٠ —	٣٦	٧ر٥٣
٥٠ —	١١١	٢٣ر٢٢
٧٠ —	١١١	٢٣ر٢٢
١٥٠ —	٣٥	٧ر٣٢
٣٠٠ ——	٢٨	٥ر٨٦
٥٠٠ —	٣	٠ر٦٣
١٢٠٠ فاكثر	٢	٠ر٤٢
الاجمالـــى	٤٧٨	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان الخاصة بالدراسة .

٢-٢-٣ التوزيع التكرارى لاعداد المزارع طبقا لمساحة الاعلاف الخضراء بكل مزرعة :

بينما اشارت التحليلات السابقة أن اعداد المزارع تتوزع طبقا للمساحة القابلة للزراعة على شكل توزيع طبيعى ، الا أن أعداد المزارع طبقا لفئات مساحة الاعلاف الخضراء بكل مزرعة تتركز فى فئة المساحة الاقل من عشرة دونم أعلاف خضراء وتقل هذه الاعداد فى الفئات التالية لتلك الفئة بصورة تدريجية وذلك على النحو المبين فى الجدول رقم(٤) والشكل رقم (٥)..

شكل رقم (٤): منحنى لورنز (التوزيع التكرارى النسبى لعدد المزارع، التوزيع التكرارى الطبيعى للمساحة المحصولية ، التوزيع التكرارى النسبي للمساحة القابلة للزراعة)

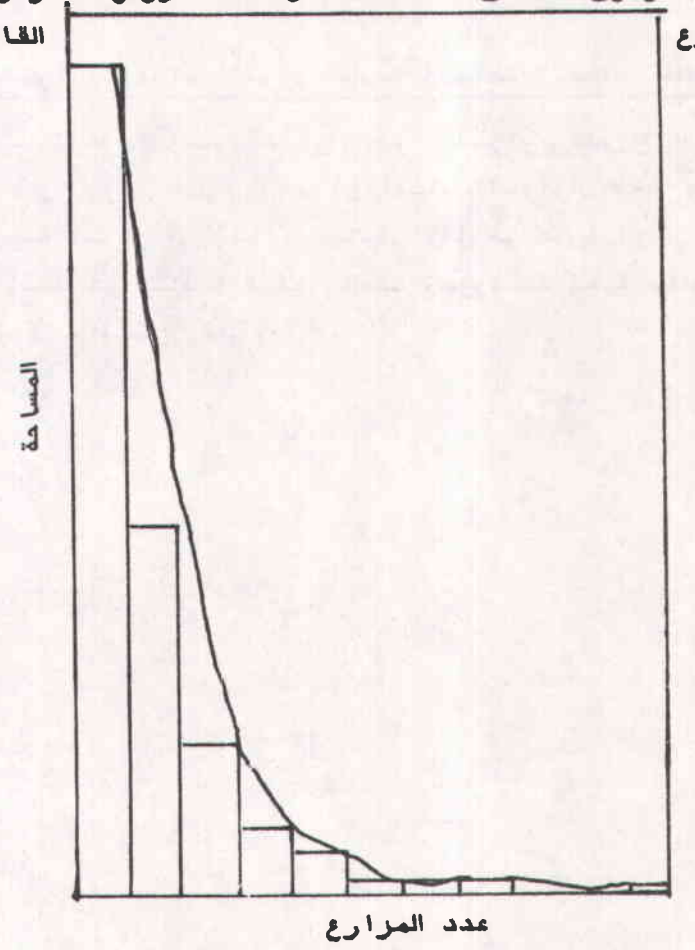

شكل رقم (٥): التوزيع التكرارى لاعداد المزارع بدولة قطر طبقا لفئات مساحة الاعلاف الخضراء

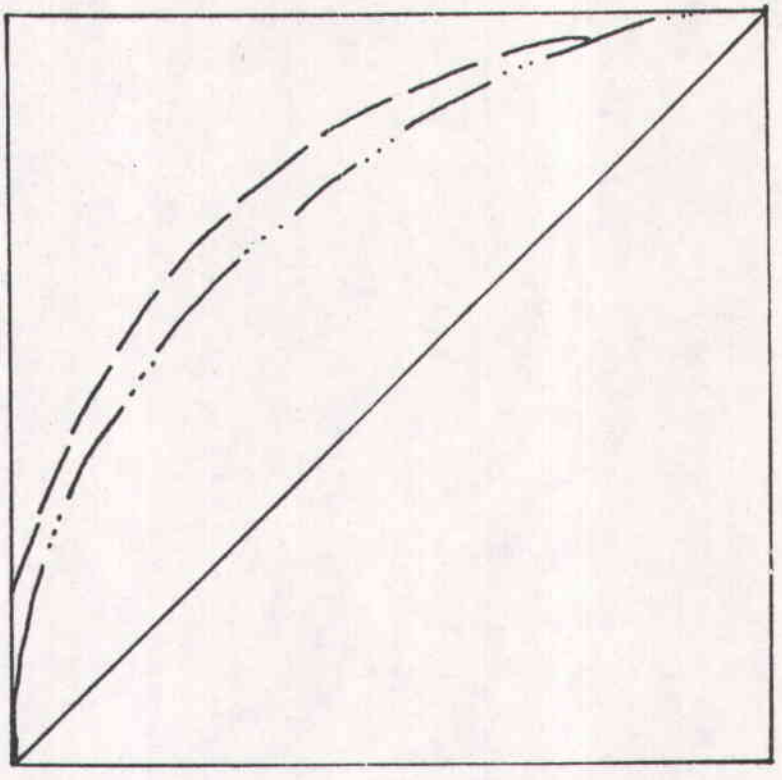

جدول رقم (٤): التوزيع التكرارى لاعداد المزارع طبقا لمختلف فئات المساحة المزروعة بالاعلاف الخضراء

فئات المساحة بالدونم	عدد المزارع التكرارات	التوزيع التكرارى النسبى ٪
أقل من عشره	١٦١	٥٦ر٤٩
١٠ –	٧٠	٢٤ر٥٦
٢٠ –	٢٨	٩ر٨٢
٣٠ –	١١	٣ر٨٦
٤٠ –	٧	٢ر٤٦
٥٠ –	٢	٠ر٧٠
٦٠–	٢	٠ر٧٠
٧٠–	٢	٠ر٧٠
٨٠–	صفر	صفر
٩٠–	صفر	صفر
١٠٠ فأكثر	٢	٠ر٧٠
الاجمالى	٢٨٥	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: استمارات الاستبيان الخاصة بالدراسة.

ويشاهد من الجدول رقم(٤) أن حوالى ٨١ ٪ من عدد المزارع تقل مساحة الاعلاف الخضراء بكل منها عن عشرين دونم، كما أن عدد المزارع التى يقل فى كل منها مساحة الاعلاف الخضراء عن النصف يربو قليلا على٥٦ ٪ من اجمالى عدد المزارع المنتجة للاعلاف الخضراء بدولة قطر.

كما يشاهد أيضا أن عدد المزارع التى تنتج الاعلاف الخضراء قد بلغ ٢٨٥ مزرعة فقط أى مايشمل حوالى ٦٠ ٪ من اجمالى عد د المزارع النشطة بدولة قطر.

٤-٢ درجة التكثيف المزرعى:

تشير درجة التكثيف المزرعى الى العلاقة بين المساحة المحصولية والمساحة القابلة للزراعة .ومن البديهى أنه كلما زادت درجة التكثيف المزرعى كلما دل ذلك على ترشيد استخدام الارض الزراعية كعنصر انتاجى هام.

ويشير الجدول رقم (٥) الى نتائج تقدير درجة التكثيف المزرعى فى الزراعة القطرية بصفة عامة وفى داخل كل فئة حيازية بصفة خاصة ويتضح من هذا الجدول أن اجمالى المساحة القابلة للزراعة بالمزارع المنتجة قد بلغ عام ١٩٨٢ حوالى ٨ر٨٣ الف دونم ، بينما بلغت المساحة المحصولية خلال نفس السنة حوالى ٣ر٣٤ الف دونم ، ومن ثم فان درجة التكثيف الزراعى تقدر بنحو ٨ر٤٠ ٪ .

ويعنى ذلك ببساطة أن حوالى اربعين بالمائة فقط من الارض القابلة للزراعة داخل المزارع المنتجة قد تم زراعتها بينما ترك حوالى ستين بالمائة منها بدون زراعة ومن البديهى ان هذا يعزى اساسا لمحدودية الموارد المائية المتاحة للرى . ومن جانب آخر فان هذا يشير الى انه فى حالة تدبير موارد مائية كافية فانه يمكن الوصول بالمساحة المحصولية فى دولة قطر الى مايزيد عن ضعفى مساحتها الحالية على الاقل بنفس عدد المزارع القائمة حاليا [1].

ويلاحظ أيضا من الجدول رقم (٥) ان درجة التكثيف المزرعى فى فئات الحيازة الصغيرة اكبر من نظيرتها فى فئات الحيازة الكبيرة . وبصورة اكثر دقة فان درجة التكثيف المزرعى فى الحيازات داخل الفئة اقل من عشرة دونم تبلغ ٣٩ر٦٦ ٪ ثم تنخفض تدريجيا بحيث تصل الى ادنى مايمكن فى فئة الحيازة (الاكبر من ١٢٠٠ واقل من ٢٠٠٠ دونم) ثم تعود للارتفاع مرة أخرى فى فئة الحيازة الاكبر من هذا الحد .

ومن البديهى أن درجة التكثيف المزرعى تقل كلما زادت مساحة المزرعة بسبب عدم كفاية مياه الرى بها ، وهذه فى حد ذاتها تمثل مشكلة خطيرة اذ بينما تتمتع المزارع الكبيرة بميزة اقتصادية هامة وهى "ميزة الانتاج الكبير وماتحققة ذلك من زيادة فى الانتاجية وخفض لكلفة الانتاج الا ان هذه المزارع لايتوفر لديها امكانية تحقيق هذه الميزة بسبب ندرة المياه .

٢-٥ كثافة رأس المال فى الزراعة القطرية :

يبين الجدول رقم (٦) اجمالى قيمة الاصول الرأسمالية المستخدمة فى المزارع القطرية القائمة ودرجة التكثيف لمختلف بنود الاصول الرأسمالية الثابتة فى مختلف فئات الحيازة المزرعية معبرا عنها بالريال القطرى لكل دونم .

---

(١) تبلغ درجة التكثيف المزرعى فى جمهورية مصر العربية حوالى ١٩٠ ٪ حيث تبلغ مساحة الاراضى المزروعة حوالى ستة ملايين فدان، يزرع غالبيتها مرتين فى السنة الواحدة فتصل المساحة المحصولية الى ٥ر١١مليون فدان سنويا وذلك بسبب توافر المياه الصالحة للرى.

جدول رقم(٥): المساحة المحصولية، المساحة القابلة للزراعة، درجة التكثيف المزرعى فى المزارع القطرية عام١٩٨٢م

فئات الحيازة بالدونم	عدد المزارع	المساحة القابلة للزراعة بالدونم	المساحة المحصولية بالدونم	درجة التكثيف الزراعى
اقل من عشره	٢٦	١٥١	١٠٠ر٢٥	٦٦ر٣٩ ٪
١٠ –	٣٥	٤٧٨	٣٨٣ر٥٠	٥٩ر٢١ ٪
٢٠ –	٣٨	٨٩٤	٥٥٧ر٥٠	٦٢ر٥٦ ٪
٣٠ –	٥٣	٢٠١٦	١٢٣٥ر٧٥	٦١ر٣٠ ٪
٥٠ –	٣٦	٢٠٩٦	١١٩٠ر٠٠	٥٦ر٧٧ ٪
٧٠ –	١١١	١١٥٨١	٦٠٧٩ر٢٥	٥٢ر٤٩ ٪
١٥٠ –	١١١	٢٢٩٤١	٩٤٦٦ر٢٥	٤١ر٢٦ ٪
٣٠٠–	٣٥	١٢٣٢٦	٤٨٦٨ر٠٠	٣٦ر٥٣ ٪
٥٠٠ –	٢٨	١٩٤٩٨	٥٣٠١ر٧٥	٢٧ر١٩ ٪
١٢٠٠ –	٣	٤٩٥٧	١٢١٢ر٠٠	٢٤ر٤٥ ٪
٢٠٠٠ فاكثر	٢	٥٩١٢	٣٩٩٥ر٠٠	٦٧ر٧٥ ٪
الاجمالى العام	٤٧٨	٨٣٨٥٠	٣٤٢٨٩	٤٠ر٨٠ ٪

المصدر: جمعت وحسبت من:
وزارة الصناعة والزراعة ،ادارة البحوث الزراعية والمائية- سجلات مشروع المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل للقطاع الزراعى

جدول رقم (٦): درجة التكثيف الرأسمالى فى مختلف فئات الحيازة المزرعية بدولة قطر (معبرا عنها بقيمة الاصول المستخدمة فى كل دونم)

فئات الحيازة المزرعية طبقا للمساحة القابلة للزراعة	اجمالى المساحة القابلة للزراعة فى كل فئة بالدونم	اجمالى قيمة الاصول الرأسمالية المستخدمة فى كل فئة بالالف ريال قطرى	قيمة الاصول الرأسمالية المستخدمة فى كل دونم بالالف ريال قطرى
أقل من عشره دونم	١٥١	٣١٨٩	ار٢١
١٠–	٤٧٨	٦٦٨٧	ر١٤٠
٢٠–	٨٩٤	١٢٣٦٧	ر١٣٨
٣٠–	٢٠١٦	١٨٧٦٩	ر٩٣
٥٠ –	٢٠٩٦	١٤٧٣٧	ر٧٠
٧٠ –	١١٥٨١	٦٥٤٢٧	ر٥٦
١٥٠ –	٢٢٩٤١	٦٥١٧٨	ر٢٨
٣٠٠–	١٣٣٢٦	٢٨٨٩١	ر٢٢
٥٠٠ –	١٩٤٩٨	٢٣٠١٦	ر١٢
١٢٠٠–	٤٩٥٧	١٣٤١٢	ر٢٧
٢٠٠٠فاكثر	٥٩١٢	٣٣٢١٤	ر٥٦
الجملة	٨٣٨٥٠	٢٨٤٨٨٧	المتوسط العام=ر٣٤ الف ريال قطرى للدونم

المصدر: جمعت وحسبت من:
وزارة الصناعة والزراعة: النتائج النهائية لمشروع المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل للقطاع الزراعي القطرى ١٩٨٢.
سجلات غير منشورة.

ويتضح من نفس الجدول أن قيمة الاصول الرأسمالية المستخدمة بواقع الدونم الواحد تختلف بحسب فئة الحيازة المزرعية، فهى تكون أعلى مايمكن من فئات الحيازة الصغيرة جدا (الاقل من عشرة دونم) ثم تنخفض تلك القيمة تدريجيا كلما ازدادت فئات الحيازة المزرعية حتى تصل الى ادنى مايمكن فى الفئة الحيازية (اكبر من ٥٠٠ وأقل من ٢٠٠٠ دونم) بعدها تعود للزيادة التدريجية كلما زادت الحيازة عن ذلك.

أما عن هيكل الاصول الرأسمالية فى الزراعة القطرية فيشير الجدول رقم (٧) الى هيكل الاصول الرأسمالية الثابتة بالزراعة القطرية، ويلاحظ منه أن آبار الرى تمثل قيمتها البند الاكبر فى هيكل الاصول الرأسمالية الثابتة حيث بلغت حوالى ١٠٥ مليون ريال تمثل حوالى ٣٦ر٨٪ من اجمالى قيمة الاصول الرأسمالية الثابتة بالمزرعة، هذا فى حين تمثل كلفة اسوار المزارع حوالى ١١٪ منها كما تمثل حظائر الحيوانات ايضا حوالى ١١ ٪ منها وكذلك مكائن السحب من الابار.

جدول رقم (٧): هيكل الاصول الرأسمالية الثابتة بالمزارع القطرية

البنود المختلفة للاصول الثابتة	قيمة الاصول بالالف ريال قطرى	النسبة الى اجمالى قيمة الاصول الثابتة
ابار الرى	١٠٤٩٦٣	٣٦ر٨٤ ٪
مكائن السحب من الابار	٣٠٤٩٦	١٠ر٧١ ٪
مكائن السحب من البرك	٧٥٢	٠ر٢٦ ٪
شبكة الرى	١٩٦٣١	٦ر٨٩ ٪
برك تخزين المياه	٢٦٤٣٨	٩ر٢٨ ٪
مسكن المشرف على المزرعة	١٢١٢	٠ر٤٣ ٪
مساكن العمال	١٢٨٣٣	٤ر٥١ ٪
وسائل نقل المحاصيل	١٣١٦٠	٤ر٦٢ ٪
الات مزرعية خاصة	٣٠٣٨	١ر٠٧ ٪
مخازن	٩٧٥٣	٣ر٤٢ ٪
اسوار المزرعة	٣١٥٧٨	١١ر٠٨ ٪
حظائر الحيوانات	٣١٠٣٢	١٠ر٨٩ ٪
اجمالى الاصول الرأسمالية الثابتة بالالف ريال قطرى	٢٨٤٨٨٦	١٠٠ ٪

المصدر: جمعت وحسبت من:

وزارة الصناعة والزراعة: النتائج التجميعية لمشروع المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل للقطاع الزراعى — سجلات غير منشورة، ١٩٨٢.

هذا ،وتتباين درجة التكثيف بالنسبة لمختلف بنود الاصول الرأسمالية الثابتة بالمزارع القطرية طبقا لتباين فئات الحيازة المزرعية- كما يتضح من جدول رقم (٨)، ففيما يتعلق بجهار الرى (البئر وماكينة السحب منه وشبكة الرى) فانها تكون اكبر مايمكن فى المزارع القزمية وتقل تدريجيا كلما ازداد حجم المزرعة . حيث يبين الجدول أن متوسط كلفة جهار الرى للدونم الواحد قابل للزراعة فى فئة الحيازة الاقل من عشرة دونم يصل الى ١٢٫٦ الف ريال قطرى ثم ينخفض هذا الرقم تدريجيا كلما ازدادت مساحة المزرعة حتى تصل الى أدنى مايمكن (٧٠٠ ريال للدونم القابل للزراعة) فى المزارع الذى يزيد حجمها عن ٥٠٠ دونم ويقل عن ١٢٠٠ دونم،وبعد هذا الحجم تبدأ الكلفة فى الارتفاع مرة أخرى كلما ازدادت مساحة المزرعة ولكن بمعدل بطئ جدا بحيث لم يتجاوز الرقم ٢٥٠٠ ريال للدونم حتى اكبر المزارع حجما .

ويتضح من الجدول أيضا أن ماينطبق على جهار الرى من حيث ارتفاع درجة التكثيف الرأسمالى فى الفئات الحيازية الصغيرة وانخفاضها تدريجيا كلما ازداد حجم المزرعة حتى يصل الحجم الى الفئة الحيازية (٥٠٠-١٢٠٠ دونم) ثم يعود الى الصعود التدريجى مرة أخرى ،ينطبق فى ذات الوقت مع بنود الاصول الرأسمالية الاخرى تقريبا . وتواكب هذه النتائج المفاهيم الاساسية للنظرية الاقتصادية والتى توضح أن لأى منشأة اقتصادية حجما أمثل يكون معدل توظيف الاصول الرأسمالية فيه ادنى مايمكن ويزيد هذا المعدل عن ذلك اذا زاد حجم المنشأة الاقتصادية عن ذلك أو نقص.

وبمعنى آخر ،فانه من وجهة النظر الخاصة بوفورات الحجم،فانه طبقا للنتائج المبينة فى الجدول رقم (٨) فان أحجام المزارع الذى يتراوح مابين ٥٠٠ الى ١٢٠٠ دونم قابل للزراعة يمثل الحجم الامثل للمزرعة القطرية ومن ثم يجب العمل على تشجيع المزارع من هذا الحجم ،وفى ذات الوقت العمل على منع التفتت الحيازى بكافة السبل وذلك ترشيدا لمسار التكوين الرأسمالى بالقطاع الزراعى القطرى خلال السنوات القادمة .

ان خلاصة فكرة وفورات الحجم التى يحققها قيام المنشآت ذات الحجم الامثل يمكن أن تكون أكثر توضيحا بالعودة مرة أخرى الى الجدول رقم(٨) والذى يتضح منه أن متوسط الاصول الرأسمالية الثابتة الموظفة فى الدونم الواحد قابل للزراعة للمزارع التي يتراوح حجمها بين ٥٠٠- ١٢٠٠ دونم يبلغ ١٢٠٠ ريال قطرى،الامر الذى يعنى أن القطاع الزراعى القطرى كان يمكن أن يوظف فقط ١٠٠٫٦ مليون ريال قطرى بدلا من ٢٨٤٫٩ مليون ريال ويكون المستوى الانتاج عند نفس مستواه الراهن لو أن المزارع جميعها كانت داخل الفئة الحيازية ٥٠٠ - ١٢٠٠ دونم..

جدول رقم (٨) : درجة التكثيف لمختلف بنود الاصول الرأسمالية فى مختلف فئات الحيازة المزرعية القائمة (معبرا عنها بالريال القطرى لكل دونم قابل للزراعة)

فئات الحيازة بالدونم قابل للزراعة	بنود الاصول الرأسمالية الثابتة بالمزرعة							
	جهار الرى	برك تخزين المياه	مساكن العمال	وسائل نقل المحاصيل	الات مزرعية	المخازن	سور المزرعة	حظائر الحيوانات
أقل من عشره دونم	١٣٦٠٠	٢٢٠٠	١٠٧٠	صفر	صفر	٣١٠	٣٣١٠	٦٢٠
١٠ –	٨٦٠٠	١٤٠٠	٧١٠	٦٠	٦٠	١٤٠	٢٦٢٠	٤١٠
٢٠ –	٦٤٠٠	١٠٠٠	٦٦٠	١١٠	٣٠	٧٦٠	٢٥٧٠	٢٢٧٠
٣٠–	٥٤٠٠	١٠٠٠	٥٦٠	٩٠	٣٠	١٧٠	١٦١٠	٤٤٠
٥٠ –	٣٨٠٠	١٠٠٠	٣٦٠	٨٠	٦٠	٢٠٠	١٢٢٠	٢٨٠
٧٠ –	٣٠٠٠	٦٠٠	٢٧٠	٧٠	٢٠	٩٠	٥٥٠	١٠٠
١٥٠–	١٨٠٠	٣٠٠	١٧٠	٦٠	٥٠	٤٠٠	٢٩٠	٩٠
٣٠٠–	١٢٠٠	٢٠٠	١١٠	٥٠	٣٠	٨٠	٢١٠	٢٩٠
٥٠٠ –	٧٠٠	١٠٠	٨٠	٤٠	٤٧	٣٠	١٢٠	٩٠
١٢٠٠–	١٠٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٢٠٠	٩٠	١١٠	١٣٠٠
٢٠٠٠فأكثر	٢٥٠٠	١٠٠	١٤٠	١٥٧٠	٣٠	٥٧٠	٤٩٠	٢٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من :

وزارة الصناعة والزراعة – النتائج التجميعية لمشروع المسح الاحصائى الاقتصادى الشامل للقطاع الزراعى سجلات غير منشورة ، ١٩٨٢.

الباب الثالث

المؤشرات التخطيطية للزراعة القطرية وفقاً لنتائج المسح الاحصائي والاقتصادي الشامل للقطاع الزراعي

الباب الثالث
المؤشرات التخطيطية للزراعة القطرية
وفقا لنتائج المسح الاحصائى والاقتصادى
الشامل للقطاع الزراعى

٣-١ تمهيد: يتناول هذا الباب دراسة وتحليل الدخل الزراعى، وصافى الدخل الزراعى القطرى وهيكله. كما يتضمن هذا الباب أيضا دراسة تطبيقية لمعيار معدل العائد القومى على الاستثمارات الزراعية فى دولة قطر أو مايسمى بانتاجية الاستثمار وكذلك لمعيار معامل رأس المال، وانتاجية الفرد المشتغل فى القطاع الزراعى.

هذا، وقد استندت الدراسة فى تقييمها لقيم سلع الانتاج الزراعى على المتوسط المرجح لاسعار السوق لهذه السلع خلال عام ١٩٨٢م. أما فيما يتعلق ببنود الاستهلاك للمعدات الحكومية فقد قام قسم المعدات الزراعية بالوزارة بتقدير القيمة الحالية لتلك المعدات ومن ثم تقدير قيمة الاستهلاك السنوى فيها.

٣-٢ اجمالى الدخل الزراعى القطرى:

يشير الجدول رقم (٩) الى أن اجمالى الدخل الزراعى القطرى خلال عام ١٩٨٢م قد بلغ حوالى ٢ر٢١٢ مليون ريال قطرى حيث تمثل قيمة الانتاج النباتى منه حوالى ١٣٠ مليون ريال قطرى أى بنسبة ٦١٪ من اجمالى الدخل الزراعى..

أما قطاع الانتاج الحيوانى (ويشمل انتاج اللحوم الحمراء والالبان والمنتجات اللبنية ولحوم الدواجن والبيض) فقد ساهم فى اجمالى الدخل الزراعى القطرى خلال السنة موضع الدراسة بحوالى ٦٠ مليون ريال قطرى أى بنسبة تبلغ حوالى ٢٨٪ من اجمالى الدخل الزراعى.

هذا، فى حين بلغت قيمة الانتاج القطرى من الاسماك والروبيات خلال عام ١٩٨٢م حوالى ٥ر٢٢ مليون ريال قطرى، وبذلك فقد ساهم فى اجمالى الدخل الزراعى بحوالى ١١ ٪.

٣-٣ صافى الدخل الزراعى (القيمة المضافة):

يشاهد من الجدول رقم(٩) أن اجمالى القيمة النقدية لمستلزمات الانتاج الزراعى المستخدمة خلال السنة موضع الدراسة، قد بلغت حوالى ٨ر١٣١ مليون ريال قطرى، ومن ثم فان القيمة المضافة للدخل القومى القطرى من القطاع الزراعى القطرى تبلغ حوالى٢ر٨٠ مليون ريال..

كما يشاهد من الجدول رقم(٩) أن قيمة الاعلاف الخضراء والالبان والاعلاف الجافة والمركزة المستخدمة تلك السنة قد بلغت حوالى ٨٣ر٢ مليون ريال قطرى أى مايمثل حوالى ٦٣ ٪ من اجمالى القيمة النقدية لمستلزمات الانتاج الزراعى هذا فى حين تمثل باقى بنود مستلزمات الانتاج الزراعى حوالى ٣٧٪ منها.

وبناء على ماسبق يتضح ضخامة الدور الذى تلعبه وفرة الاعلاف بأسعار ميسرة فى نمو القطاع الزراعى القطرى..

ومن جهة اخرى يوضح الشكل رقم (٦) النمط التوزيعى للقيمة المضافة المتولدة عن القطاع الزراعى القطرى على العناصر الانتاجية الاساسية وهى الارض والعمل ورأس المال حيث تبين أن التوزيع يتم على النحو التالى:-

- اجور العمال والمشرفين على المزارع ٦ر٥٤ ٪
- ايجارات الاراضى الزراعية ار٢٨ ٪
- عوائد حقوق التملك للاصول الرأسمالية ٣ر١٧ ٪

٤-٣ المؤشرات الاقتصادية لحسابات الدخل الزراعى القطرى:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليلا كليا Macro-analysis لمجمل القطاع الزراعى القطرى بهدف القاء الضوء على الزراعة القطرية كنشاط اقتصادى وهو من الامور التى تعاون واضعى السياسة الزراعية ومتخذى القرارات المتعلقة بمسار التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة.

انتاجية الاستثمار :

يقدر هذا المعيار بقسمة صافى الدخل الزراعى على اجمالى حجم الاستثمارات الزراعية وضرب الناتج فى مائة. وبناء على ذلك فان :

$$\text{انتاجية الاستثمار الزراعى القطرى} = \frac{\text{القيمة المضافة من القطاع الزراعى}}{\text{حجم الاستثمارات الزراعية}}$$

$$\times ١٠٠ = \frac{٨٠٢٩٣٠٠٠}{٨٢٦٠٠٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٩ر٧٣ ٪$$

جدول رقم(٩): صافى الدخل القطرى خلال عام ١٩٨٢م

البنـــــــــود		القيمة بالالف ريال قطرى
اجمالى الدخل الزراعى:		
انتاج نباتـــــى	٨٦٢	١٢٩
انتاج حيوانى (بمافيه الدواجن والبيض)	٨٥٤	٥٩
انتاج اسماك	٥١٥	٢٢
اجمالى القيمة النقدية للانتاج الزراعى	٢٣١	٢١٢
مستلزمات الانتاج الزراعى		
التقـــاوى	٧٠٠	٢
الاسمدة الكيماوية	٨٦٥	١
الاعلاف الخضراء	٨٠٨	٤٦
الالبـــــان	٧٠٠	
أعلاف جافة ومركزة	٦٧٩	٢٥
المبيدات الحشرية والادوية الحيوانية	٣٣٤	٤
الوقودوقطع الغيار للالات	١٥٨	٢٠
اهتلاك الاصول الرأسمالية السلوكية للقطاع		
الخـــــاص	٨٩٤	١٧
اهتلاك الاصول الرأسمالية المملوكة للحكومة	٧٠٠	١
اجمالى القيمة النقدية لمستلزمات الانتاج الزراعى	٨٣٨	١٣١
صافى الدخل الزراعى النقدى (القيمة المضافة)=	٢٩٣	٨٠

* التقاوى قدرت على أساس مشتريات الوزارة + ٥٠ ٪ منها مشتريات القطاع الخاص.
* المبيدات الحشرية تمثل ٧٠ ٪ من بند المبيدات الحشرية والادوية .
* الاعلاف المركزة والجافة تتضمن الشعير والذرة والاعلاف المركزة والشوار المحلى والمستورد.
* الوقود تم تقديره من قبل قسم المعدات الزراعية .

المصدر:

تقديرات البحث مبنية على أساس النتائج التجميعية لمشروع المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل للقطاع الزراعى القطرى(١٩٨٢) وفى ضوء الملاحظات المشار اليهـــــا .

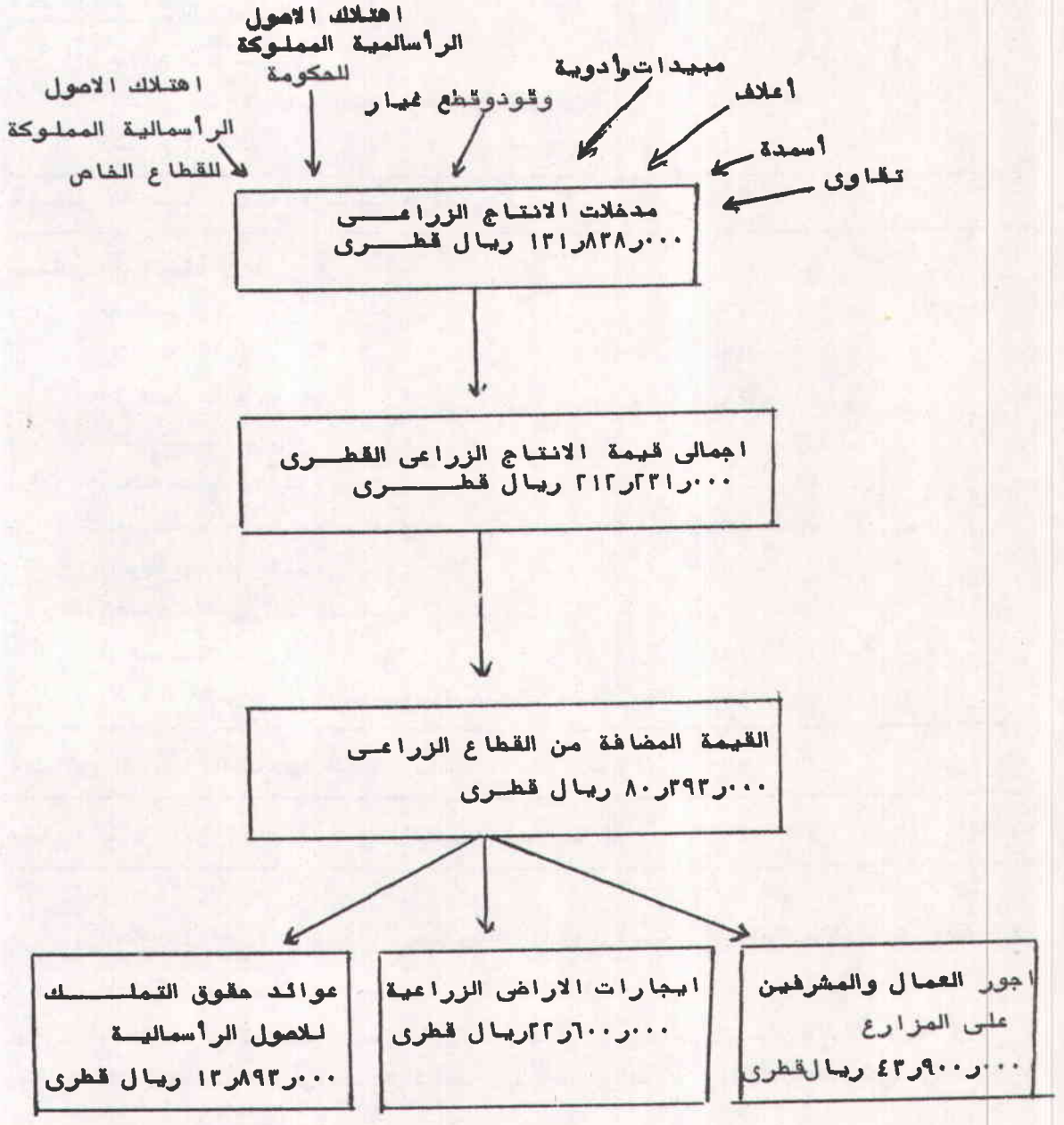

شكل رقم (٦) : النمط التوزيعى للقيمة المضافة المتولدة عن القطاع الزراعى القطرى.

وعلى الرغم من أن هذا المعدل لانتاجية الاستثمار الزراعى القطرى يعتبر جيدا فى ضوء مايمثله القطاع الزراعى من كونه نشاطا استراتيجيا ،الا أن ثمة تساؤل يطرح نفسه ازاء طريقة احتساب معدل انتاجية الاستثمار فى ظل الظروف الواقعية بدولة قطر وحيث أن جميع العمال بالقطاع الزراعى القطرى هم أجانب ومعظم أجورهم يتم تحويلها الى مواطنهم الاصلية ،ومن ثم فان هذه الاجور يلزم استقطاعها من القيمة المضافة من النشاط الزراعى وأن تعامل اقتصاديا فى هذه المعادلة كبند من بنود مستلزمات الانتاج.

وبافتراض صحة هذا التساؤل المنطقى فان انتاجية الاستثمار الزراعى القطرى يمكن تقديرها على أنها = $\frac{\text{القيمة المضافة - اجور العمال والمشرفين}}{\text{حجم الاستثمارات الزراعية}} \times 100$

$$= \frac{٨٠٣٩٣٠٠٠ - ٤٣٩٠٠٠٠٠}{٨٢٦٠٠٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٤٫١ \%$$

وهذا المنهج فى تقدير انتاجية الاستثمار ربما يثير الكثير من الجدل وخاصة من المشتغلين والمهتمين بالدراسات الاقتصادية والتخطيطية حيث يرون أن العمالة الوافدة لها وظيفة أخرى تتعلق بخلق الانشطة الجديدة على المجتمع، ولكن تجدر الاشارة الا انه حتى بالابتعاد عن المنهج الجدلى والاستناد الى المنهج الكلاسيكى فى تقدير انتاجية الاستثمار،فانه كما سبق أن تبين فان القيمة المضافة التى تتحقق حاليا فى القطاع الزراعى القطرى (وفقا للمنهج الكلاسيكى فى القياس) تكاد تغطى بالكاد بندى الايجار، والاجور والرواتب ، ولايتبقى الا مبلغ ثلاثة عشرة مليون ريال وثمانمائة وثلاثة وتسعين الف ريال كنصيب البند الخاص بعوائد حقوق التملك للاصول الرأسمالية المستخدمة فى القطاع الزراعى والتى سبق تقديرها بحوالى ٢٨٥ مليون ريال قطرى، أى أن عوائد الاصول الرأسمالية لاتتجاوز ٤٫٨٧ ٪ .ومن ثم فانه يتضح أهمية الدعم الذى تقدمه الدولة الى القطاع الزراعى لتحفيزه واستمرار نموه .

ومن هنا يجوز طرح التساؤل التالى: هل يجب أن تستمر الزراعة كنشاط اقتصادى أم يجب أن يتوقف ؟ والاجابة بديهيا تتلخص فى ضرورة الاستمرارية وذلك للاسباب التالية :-

أ) الزراعة هى مصدر الغذاء، وهى ترتبط بعلاقة طردية مع الاستقلال السياسى. فالامن الغذائى هو جزء لايتجزأ من الامن الاجتماعى والامن السياسى للبلاد، ومفهوم البحث للامن الغذائى : هو ذلك القدر من الغذاء الذى يغطى حد الكفاف.

" وحد الكفاف هو ذلك القدر من الغذاء الذى يؤمن للفرد ١٦٠٠ سعر حرارى يوميا ".

فاذا ما تحقق هذا الحد من الامن الغذائى ساعتها يبدأ التفكير فى اقتصاديات الانتاج الزراعى وجدوى التوسع عن ذلك القدر.

ب) أن قياس وتحليل انتاجية الاستثمار فى الزراعة يلزم اولا تعديله بحيث يؤدى الى ترجيح معدل العائد بقيمة معنية ولتكن" كلفة مخزون غذائى استراتيجى و لتوضيح تلك النظرية دعنا نفترض جدلا اتخاذ قرار بوقف كامل للنشاط الزراعى على أن يتم استيراد كافة الاحتياجات الغذائية من خارج البلاد. فى هذه الحالة سوف يستلزم الامر بناء مخزون استراتيجى يغطى احتياجات سنة على الاقل من الحبوب ونصف سنة على الاقل من اللحوم والالبان والخضروات والاسماك ولحوم الدواجن والبيض والفاكهة . فى هذه الحالة فان مواد غذائية قيمتها مائة مليون ريال من هذه السلع سوف يتم تخزينها بكلفة تتراوح بين ١٢،٨ مليون ريال قطرى أى بمتوسط عشرة بالمائة من قيمة المواد الغذائية المخزنة.

بناء على ماسبق يمكن اعادة قياس وتحليل انتاجية الاستثمار فى الزراعة القطرية على النحو الموضح فى الشكل التالى:

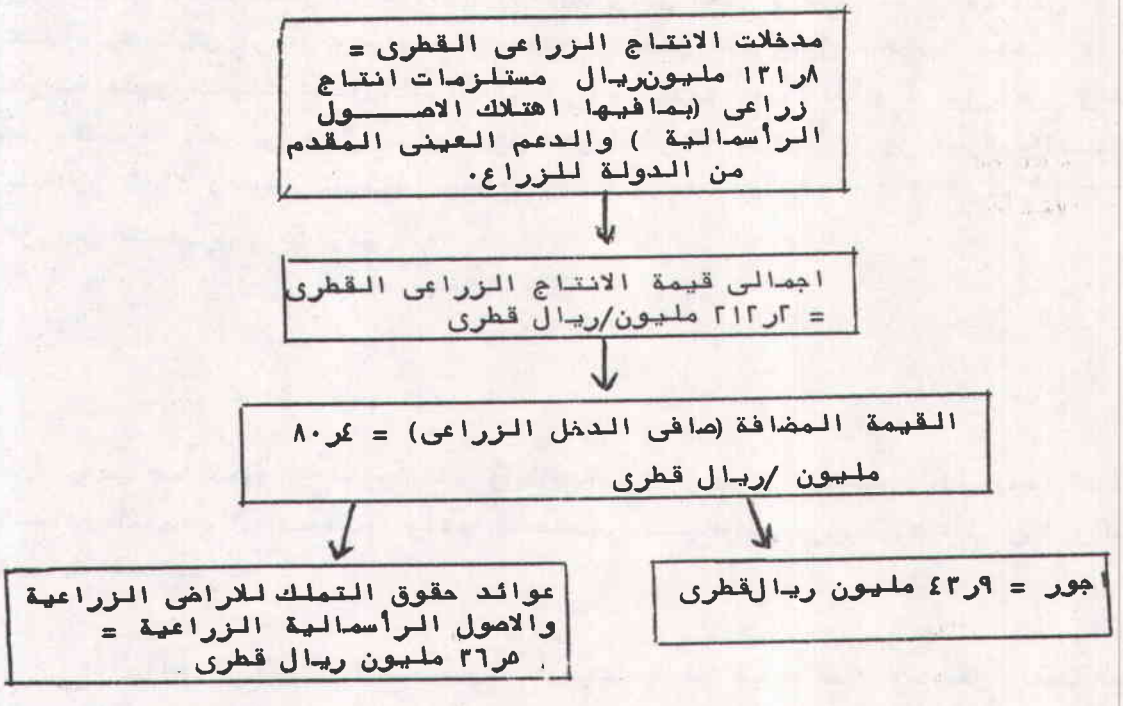

- معدل العائد =

$$\frac{\text{القيمة المضافة} + 10\% \text{ من اجمالى الدخل الزراعى نظير الاعتبارات الاستراتيجية}}{\text{قيمة الارض والاصول الرأسمالية الثابتة والاصول الرأسمالية المتداولة}} \times 100$$

$$= \frac{٤ر٨٠ + ٢ر٢١}{٢٨٤+٢٨٥+٢٥٧} \times 100 = ٣ر١٢\% .$$

ومن المعتقد أن هذا المعدل من العائد على الاستثمارات فى القطاع الزراعى القطرى هو معدل جيد فى ظل زراعة حديثة العهد، وفى ضوء ما يتيحه ذلك من فرص توظيف وتشغيل المدخرات القطرية وتوطينها على التراب الوطنى وترسيخ انتماء المواطن لارضه ودولته .

٣-٤-١ معامل رأس المال فى الزراعة القطرية : يرتبط الدخل فى أى قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى مع حجم رأس المال المستثمر فى هذا القطاع بعلاقة خطية وذلك عن طريق معامل معين يسمى بمعامل رأس المال، والذى يعرف بانه مقلوب انتاجية الاستثمار .

أو بمعنى آخر فان معامل رأس المال فى الزراعة القطرية =

$$\frac{1}{\text{انتاجية الاستثمار الزراعى القطرى}} = \frac{1}{12\%} = ٨ر٣٣\% .$$

وهذا يشير الى أن زيادة حجم الاستثمار الزراعى بمقدار ثمانية ملايين ريال وثلث مليون ريال قطرى من شأنها أن تحقق زيادة فى الدخل الزراعى القطرى بمليون ريال قطرى.

ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا الصدد أنه كلما صغر معامل رأس المال كلما دل ذلك على مرحلة النمو الاقتصادى التى يمر بها المجتمع، ففى الدول المتقدمة يبلغ معامل رأس المال ثلاثة فقط في حين انه لايقل عادة فى احسن الدول النامية ظروفا عن اربعة .

وبصفة عامة فطالما أن هدف السياسة القطرية هو العمل على تنويع مصادر الدخل القومى من أجل تأمين مستقبل الانسان ،فانه بمعرفة معامل رأس المال فى الزراعة القطرية يمكن تحديد حجم الاستثمارات اللازمة للقطاع الزراعى التي من شأنها تحقيق هذا الهدف السياسى الاستراتيجى..

أن هدفا لمضاعفة الدخل الزراعى كل عشر سنوات يجب أن يمثل حدا أدنى للسياسة الزراعية خلال السنوات القادمة ، وهذا يعنى أن معدل النمو السنوى للدخل الزراعى يجب أن يكون فى حدود ٧ر٢ ٪ (محسوبة كمعدل نمو سنوى مركب)، وهذا يتطلب وفقا لما سبق وضع برنامج استثمارى طموح للقطاع الزراعى يتضمن تنفيذ استثمارات فى مشاريع انتاجية قدرها حوالى ٦٧٠ مليون ريال قطرى خلال السنوات العشرالقادمةلمضاعفة صافى الدخل الزراعى من٨٠ر مليون ريال حاليا الى ١٦٠ر٨ مليون ريال بعد عشرة سنوات مع ملاحظة أن هذه الاستثمارات يجب أن يساهم فيها القطاعين العام والخاص وأن يكون توجيه تلك الاستثمارات مواكبا لما هو متاح من موارد زراعية ، ومتضمنا فى الوقت ذاته توجيه قدر من تلك الاستثمارات لحل مشاكل الندرة ، ونقاط الاختناق فى القطاع الزراعى القطرى.

٣-٤-٢ متوسط انتاجية الفرد المشتغل فى القطاع الزراعى:

يقاس هذا المعيار بقسمة صافى الدخل الزراعى علىعدد الافراد المشتغلين فى القطاع الزراعى. وطبقا لبيانات الحصر الشامل فقد بلغ عدد العاملين بالقطاع الزراعى خلال عام ١٩٨٢م(٣٣٣٤ عاملا) ومن ثم فان متوسط انتاجية الفرد المشتغل فى القطاع الزراعى القطرى يقدر بنحو ٢٤١١٣ ريال قطرى سنويا أو مايعادل نحو ٦٦٢٤ دولار تقريبا .

ويعتبر هذا المعيار على جانب كبير من الاهمية حيث يعكس مايمكن أن يحققه المواطن القطرى من دخل اذا هو مارس العمل بنفسه فى النشاط الزراعى.

٣-٤-٣ متوسط دخل الفرد من السكان بدولة قطر من النشاط الزراعى:

ربما لايمثل الدخل الفردى من النشاط الزراعى فى دولة قطرالاجزء يسيرا من الدخل الفردى من كافة الانشطة ، وعلى الرغم من ذلك يظل معيار متوسط الدخل الفردى من النشاط الزراعى بمثابة موءشر هام لكل من الفرد والدولة على حد سواء وخاصة اذا ساد العالم موقف غامض ينبىء بمستقبل مجهول.

ويقاس متوسط الدخل الفردى من النشاط الزراعى بقسمه صافى الدخل الزراعى على عدد السكان الحاليين بدولة قطر. وتطبيقا لذلك فيقدر هذا المتوسط بنحو ٣٢٩ ريال قطرى سنويا .

٣-٤-٤ متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان النشطين اقتصاديا من صافى الدخل الزراعى:

قام الجهاز المركزى للاحصاء بدولة قطر بتقدير عدد السكان النشطين اقتصاديا بدولة قطر فى اكتوبر عام ١٩٨١ بحوالى ١٠٤ر٨ الف نسمة ، وعلى فرض انهم يزدادون

زيادة طبيعية بحوالى ٥٪ ، ومن ثم فان عددهم التقديرى لعام ١٩٨٢م وهى السنة موضع الدراسة يمكن تقديره بحوالى ١١٠ الف نسمة..

وبناء على ماسبق فان نصيب الفرد الواحد من السكان النشطين اقتصاديا من صافى دخل القطاع الزراعى يساوى ٧٣٠ ريال قطرى أى حوالى ٢٠٠ دولار أمريكى.

الباب الرابع
العـرض والـطلب على السلع الزراعية بدولة قطر

الباب الرابع
العرض والطلب على السلع الزراعية بدولة قطر

٤-١ الانتاج المحلى للسلع الزراعية:

٤-١-١ تطور الانتاج النباتى:

يتميز الانتاج النباتى بدولة قطر بالتنوع، حيث يشمل محاصيل الحبوب كالقمح والشعير، كما يشمل الاعلاف الخضراء والتمور والفاكهة والخضر ،ويتركز الانتاج بصفة خاصة فى انتاج الخضر بأنواعها المختلفة وفى انتاج التمور والفاكهة فبالاضافة لسعة المساحة التى تحتلها هذه المحاصيل والتى تقدم ذكرها - فان لها النصيب الاكبر فى اجمالى قيمة الانتاج الزراعى. فقد بلغت قيمة انتاج الخضر فى عام ١٩٨٢ حوالى ٥٥ر٨ مليون ريال قطرى،أى مانسبته نحو ٢٦ر٣ ٪ من اجمالى قيمة الانتاج الزراعى ،كما بلغت قيمة انتاج الفاكهة والتمور حوالى ٢٥ر٩ مليون ريال قطرى تمثل نحو ١٢ر٢ ٪ من اجمالى قيمة الانتاج الزراعى لعام ١٩٨٢،والذى قدر بنحو ٢١٢ر٢ مليون ريال كما يتبين من الجدول رقم(١١) وتشمل أهم أنواع الخضر المنتجة محليا الطماطم التى تتراوح انتاجها بين نحو ٢٩ ٪ فى عام ١٩٨٠ ونحو ٢٨ ٪ فى عام ١٩٨٢ من اجمالى انتاج الخضر والقرعيات (وتشمل الكوسة والخيار والبطيخ والشمام) وقد تراوح انتاجها بين حوالى ٣٠ ٪ فى عام ١٩٨٠ وحوالى ٢٨ر٧ ٪ فى عام ١٩٨٢ من اجمالى انتاج الخضر.

يشير الجدول رقم (١٢) الى التغيرات التى طرأت على انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة خلال الفترة ١٩٨٠ -١٩٨٣ نتيجة للتطورات التى طرأت على المساحة والانتاجية خلال نفس الفترة ويتبين من جدول (١٣) أن انتاج القمح قد تراوح بين حد اعلا بلغ نحو ٢٠٠ر٨ ٪ فى عام ١٩٨٢ وحد أدنى بلغ نحو١٠٢ر٤٪ فى عام ١٩٨١ وذلك بالمقارنة بانتاج ١٩٨٠ . أما بالنسبة للشعير ، فقد بلغ الانتاج حوالى ٢١٧ر٠ ٪ كحد أقصى فى عام ١٩٨٢ ونحو ١١٧ر٩ ٪ كحد ادنى فى عام ١٩٨١ . وتراوح انتاج البلح والتمور بين حد اعلا بلغ نحو ٢١٦ر٢ ٪ فى عام ١٩٨٢ وحد ادنى بلغ نحو ١٩٢ر٢ ٪ فى عام ١٩٨١. أما انتاج الفاكهة فقد تراوح بين حد أقصى بلغ نحو ٣٣١ر١ ٪ فى عام ١٩٨٢ وحد أدنى بلغ نحو ١١١ر١ ٪ فى عام ١٩٨١. اما فيما يختص بالخضر فقد بلغ الانتاج نحو ١٠٦ر٥ ٪ كحد أقصى فى عام ١٩٨٢ ثم انخفض ليبلغ نحو ٧٤ر٢ ٪ كحد ادنى فى عام ١٩٨٣. وفيما يختص بالاعلاف تراوح الانتاج بين حد أعلا بلغ نحو ١١٧ر٧ ٪ فى عام ١٩٨٢ وحد أدنى بلغ حوالى ١٠٤ر٨ ٪ فى عام ١٩٨١.

جدول رقم (١١): اجمالى قيمة الانتاج الزراعى

بدولة قطر الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ (الف ريال)

بيان	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
القمح	٨٨	٠ر٠٥	١٠٤	٠ر٠٦	٢٠٤	٠ر١٠
الشعير	٤٨١	٠ر٢٩	٥٦٣	٠ر٢٩	١٠٣٥	٠ر٤٩
الاعلاف الخضراء	٣٦٤٠٠	٢١ر٩١	٤٢٥٤٨	٢٢ر١٤	٤٦٨٠٨	٢٢ر٠٥
البلح والتمور	٢٤٤٨٠	١٧ر٧٤	١٧٦٤٠	٩ر١٨	١٩٨٤٣	٩ر٣٥
الفاكهة	٣٥٢٨	٢ر١٢	٣٧٧٥	١ر٩٧	٦١١٠	٢ر٨٨
الخضروات	٤٣٦٨٣	٢٦ر٢٩	٥٣٨٦١	٢٨ر٠٣	٥٥٧٧٠	٢٦ر٢٨
محاصيل نباتية أخرى	٣١٦	٠ر١٩	٥٨٠	٠ر٣٠	٩٢	٠ر٠٤
لحوم حمراء	١٤٠٢٠	٨ر٤٤	١٥٢٤٠	٧ر٩٣	١٣٧٥٩	٦ر٤٨
لحوم دواجن	٤٥٩٩	٢ر٧٧	٤٩٦٤	٢ر٥٨	٦٨٧١	٣ر٢٤
الالبان	٢١١٠٤	١٢ر٧٠	٢٧٩٩١	١٤ر٥٦	٣٦٦٠٠	١٧ر٢٤
البيض	١٩٢٦	١ر١٦	٢٢٢٩	١ر٢١	٢٦٢٤	١ر٢٤
الاسماك	١٥٥٠٦	٩ر٣٤	٢٢٥٧٨	١١ر٧٥	٢٢٥١٥	١٠ر٦١
اجمالى الدخل الزراعى	١٦٦٢٢١	١٠٠ر٠٠	١٩٢١٧٢	١٠٠ر٠٠	٢١٢٢٣١	١٠٠ر٠٠

المصدر: دولة قطر - وزارة الاقتصاد والتجارة ، ادارة الشئون الاقتصادية ، العرض الاقتصادى، الدوحة ١٩٨٠-١٩٨٢.

جدول (٤٢): انتاج المحاصيل الزراعية بدولة قطر

خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٣

(الانتاج بالطن المترى)

السنوات / المحصول	١٩٨٠ انتاج	١٩٨٠ ٪	١٩٨١ انتاج	١٩٨١ ٪	١٩٨٢ انتاج	١٩٨٢ ٪	١٩٨٣ انتاج	١٩٨٣ ٪
قمح	١٢٧	٠ر٠٢	١٣٠	٠ر٢	٢٥٥	٠ر٤	١٥٨	٠ر٢
شعير	٥١٣	٠ر٩	٦٠٥	١ر٠	١١١٣	١ر٥	٧١٨	١ر١
بلح وتمور	٣٠٦٠	٥ر٢	٥٨٨٠	٩ر٢	٦٦١٤	٩ر٢	٦٢٠٤	٩ر٤
فاكهة	٨٨٢	١ر٥	٩٨٠	١ر٥	٢٩٢٠	٤ر١	٢٧٢٢	٤ر٢
خضر	١٧٧٥٨	٣٠ر٢	١٨١٣٢	٢٨ر٤	١٨٩١٦	٢٦ر٣	١٣١٧٧	٢٠ر٠
أعلاف	٣٦٤٠٠	٦٢ر٠	٣٨١٣٠	٥٩ر٧	٤٢٠٠٣	٥٨ر٥	٤٢٨٤٤	٦٥ر١
جملة الانتاج	٥٨٧٤٠	١٠٠ر٠٠	٦٣٨٥٧	١٠٠ر٠٠	٧١٨٢١	١٠٠ر٠٠	٦٥٨٢٢	١٠٠ر٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الصناعة والزراعة ،ادارة البحوث الزراعية والمائية ، نشرات الاحصاء الزراعى الدوحة ، نشرات السنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٣.

جدول(١٣) : الارقام القياسية لانتاج المحاصيل الزراعية (١٩٨٠= ١٠٠)

المحاصيل/السنوات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
قمح	١٠٠	١٠٢ر٤	٢٠٠ر٨	١٢٤ر٤
شعير	١٠٠	١١٧ر٩	٢١٧ر٠	١٤٠ر٠
بلح وتمور	١٠٠	١٩٢ر٢	٢١٦ار	٢٠٢ر٧
فاكهة	١٠٠	١١١ار	٣٣١ار	٣٠٩ر٨
خضر	١٠٠	١٠٢ار	١٠٦ر٥	٧٤ر٢
أعلاف	١٠٠	١٠٤ر٨	١١٥ر٤	١١٧ر٧

المصدر: الجدول رقم(١٢) بالدراسة.

٤-١-٢ تطور الانتاج السمكي:

تعتبر الثروة السمكية من أهم مكونات القطاع الزراعى القطرى من حيث مساهمتها فى الناتج الزراعى الاجمالى .. ومن حيث انها من البدائل الهامة للحوم فى غذاء المواطنين فقد ساهم انتاج الاسماك بحوالى ٢٢ر٥ مليون ريال قطرى فى عام ١٩٨٣ تمثل نمو ١٠ر٦ ٪ من الناتج الزراعى الاجمالى المقدر بنحو ٢١٢ر٢ مليون ريال . بالاضافة الى انه يساهم بنحو ٨٥ ٪ من جملة الاستهلاك المحلى.

ويمتد تاريخ صناعة صيد الاسماك بدولة قطر - كما هو الحال بالنسبة لبقية دول الخليج - الى ماقبل صناعة البترول حيث كان البحر أهم مصادر الثروة لسكان هذه المنطقة . فقد كانت التجارة عبر البحار وبناء السفن وصيد الاصداف والاسماك هى مصادر الدخل الاساسية . وبالرغم من أن صناعة صيد الاصداف بدأت فى الاندثار منذ الثلاثينات.. مازال السمك يمثل أهم مصادر الغذاء الغنية بالبروتينات للذين يقطنون المناطق الساحلية ولحد ما بالنسبة للذين يقطنون بعيدا عن الساحل .

تتركز صناعة صيد الاسماك فى دولة قطر فى أيدى الصيادين الحرفيين (القطاع الخاص) الذين تراوح انتاجهم بين حوالى ١٢٩٧ طن فى عام ١٩٨٠، تمثل نحو ٧٥ ٪ من الانتاج المحلى ونحو ١٣١٣ طن فى عام ١٩٨٣ تمثل نحو ٦٢ ٪ من

الانتاج المحلى. والى جانب القطاع الخاص هناك ايضا شركة حكومية ، هـــى شركة قطر الوطنية لصيد الاسماك ، وقد تراوح انتاجها بين حوالى٤٣٩ طن فـــى عام ١٩٨٠ ونحو ٨٠٠ طن فى عام ١٩٨٣. أى أن نسبة مساهمتها بلغت نحو ٢٥ ٪ و٣٨٪ من اجمالى الانتاج المحلى للعامين المذكورين على الترتيب - جدول رقم (١٤).

جدول رقم(١٤): انتاج الاسماك بدولة قطر خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

السنة/بيان	الشـــركة (الكمية طن)	٪	قطاع خاص (الكمية طن)	٪	المجمـــوع	٪
١٩٨٠	٤٣٨ر٦٢	٢٥ر٢٧	١٢٩٦ر٩٣	٧٤ر٧٤	١٧٣٥ر٥٥	١٠٠
١٩٨١	٦١٦ر٨٩	٢٧ر١٤	١٦٥٥ر٨٨	٧٢ر٨٦	٢٢٧٢ر٧٧	١٠٠
١٩٨٢	٦٣٩ر٦٨	٣٢ر٣٥	١٣٣٧ر٦٣	٦٧ر٦٥	١٩٧٧ر٣٢	١٠٠
١٩٨٣	٨٠١ر٤٩	٣٧ر٩٠	١٣١٣ر٣٦	٦٢ر١٠	٢١١٤ر٨٥	١٠٠

المصدر: وزارة الصناعة والزراعة ،ادارة مصايد الاسماك ،الاحصاء السمكى ،الدوحة نشرات الاحصاء السمكى للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٣.

لقد تم تأسيس شركة قطر الوطنية لصيد الاسماك فى عام ١٩٧٩ لتحـــل محل الشركة القطرية البريطانية التى سبق أن أسست فى عام ١٩٦٦ كشركة مساهمة تمتلك الحكومة القطرية ٦٠ ٪ من أسهمها طرحت منها ٤٥٪ للجمهور ،وتمتلـــك الشركة البريطانية ٤٠ ٪ من الاسهم . وكان الغرض الاساسى من تأسيس تلـــك الشركة هو صيد الروبيان وتعليبه للتصدير للخارج.. وبعد أن تقلصت كميـــات الروبيات فى أماكن الصيد فى عام ١٩٧٦ حلت الشركة وآلت ممتلكاتها للحكومة بعد اعادة قيمة الاسهم للمساهمين .. ويقتصر انتاج الشركة الان على الروبيان والاسماك للسوق المحلى .

أما قطاع الصيادين الحرفيين فيتمثل فى عدد من اصحاب مراكب الصيد الخاصة التى بلغ العدد المسجل منها فى عام ١٩٨٣ حوالى ١٩٧ مركب.. منهـــا ١٠٥ مركب تعمل فى ميناء الدوحة ،٦٧ مركب تعمل فى ميناء الخور و٢٥ مركـــب تعمل فى ميناء الوكرة ،ومعظم هذه المراكب من نوع الحجم المتوسط(٢٥ - ٣٩قدم) وتستعمل طرق الصيد بالجراجير والشباك السايحة أو الثابتة . ويعتمد أصحاب مراكب الصيد القطريين على العمال الاسيويين فى عملية الصيد، حيث تقـــوم علاقات الانتاج على المشاركة ،يقتسم صاحب المركب مع العمال المصروفـــات الجارية مثل الوقود والثلج وتكلفة التسويق ويكون العائد مناصفة بينهم.

لقد اتسم صيد الاسماك على مستوى القطاع الخاص فى السنوات الاخيرة بتدهور الانتاج كما يتبين من أرقام الجدول رقم (١٤) فقد تدهور الانتاج من حوالى ١٦٥٦ طن فى عام ١٩٨١ الى نحو ١٣٢٨ طن فى عام ١٩٨٢ والى نحو ١٢١٣ طن فى عام ١٩٨٣٠٠٠٠ ومما توصل اليه الفريق البحثى من الزيارات الميدانية المباشرة للمسئولين وأصحاب مراكب الصيد ومن ملاحظة العمليات التسويقية والنشاط للتوزيع .. يمكن أن نوجز مانعتقد أنه من مسببات التدهور فى انتاج الاسماك بالقطاع الخاص فيما يلى :-

١- ارتفاع أسعار الوقود خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٣ من نحو٤ر١ درهم للتر الى ٥ر٥درهم للتر ،مع الثبات النسبى لاسعار المنتج بالسوق المركزى خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣، حيث تراوح متوسط السعر بين ٢ر١٠ ريال/ كجم و ٦٢ر١٠ ريال / كجم.*

٢- انمرونة الانفاق على هذه السلعة منخفضة .. اذ تبلغ نحو ٦٤ر٠**،وبما أن الاسعار بسوق الدوحة المركزى تحدد حسب عاملى العرض والطلب.. كان يمكن لانخفاض انتاج القطاع الخاص أن يؤدى الى ارتفاع الاسعار ولكن نظرا لزيادة انتاج الشركة الحكومية خلال نفس الفترة وزيادة - الوارد من الدول الخليجية المجاورة .. تميزت الاسعار بالثبات النسبى.

٣- يقوم بالعمل فى قوارب الصيد عمال أسيويين ، ويشكو أصحاب القوارب من ندرة العمالة وصعوبة الحصول عليها ،ويعزون ذلك لمشقة مهنة الصيد وعدم كفاية العائد منها .

٤- عدم توفر الهياكل الاساسية بالموانئ كورش الصيانة للماكينات والقوارب ، مصانع الثلج ، مصادر المياه العذبة والوقود وقطع الغيار.. مما يضيع وقت وجهد صاحب العمل فى الحصول على هذه المستلزمات من المدينة .

٥- عدم توفر الدعم المقنن للصيادين وعدم وجود مصادر التمويل اللازمة التى يمكن أن تقدم القروض بتسهيلات خاصة .

مما تقدم .. يتضح أن هناك مجال لزيادة الانتاج بتحسين ظروف العمل الحالية للصيادين الحرفيين ،وتوفير الخدمات اللازمة بالاضافة لوضع السياسات

* بعض النقاط المشار اليها هنا أخذت من مذكرات داخلية بوزارة الصناعة والزراعة ،دولة الدوحة ،١٩٨٤.

** دولة قطر ،رئاسة مجلس الوزراء ،الجهاز المركزى للاحصاء ،بحث انفاق الاسرة بالعينة ،الدولة ،١٩٨٤ ،ص ١١٨.

السعرية المناسبة ، ان وضع برنامج محدد لتنمية هذه الصناعة من شـــأنه أن يؤدى - بالاضافة الى زيادة الانتاج - الى جعل مهنة الصيد أقل مشـــقة ، والعائد أكثر ربحا للعاملين فيها .. وهذا بالتالى سيضمن استمرارية توفر الاسماك بالاسواق المحلية فى المستقبل ... كما أنه من المأمول أن تؤدى برامج التنمية هذه لعودة الصيادين الوطنيين للمهنة بعد هجرها ،وتركها للاجانب.. وفيما يختص بتسويق الزيادة المتوقعة للانتاج يمكن دراسة امكانية زيـــادة الطلب باجراء مشروع تجريبى للانتاج والتسويق بالنسبة للقطاعات الفقـــيرة من السكان والمؤسسات وفى مجال العمالة الوافدة.

٤-١-٣ تطور الانتاج الحيوانى:

يتكون قطاع الثروة الحيوانية فى دولة قطر من الانشطة الاقتصـــادية الخاصة بكل من الماشية والدواجن .. ويأتى الانتاج الحيوانى فى المرتبة الثانية بعد الانتاج النباتى من حيث اسهامه فى اجمالى قيمة الانتاج الزراعى .. فقـــد بلغت قيمة الانتاج الحيوانى نحو ٩ر٥٩ مليون ريال قطرى فى عام ١٩٨٢ تمثـــل نحو ٢ر٢٨ ٪ من اجمالى قيمة الانتاج الزراعى المقدرة بحوالى ٢ر٢١٢ مليون ريال لنفس العام ... وتشير بيانات الجدول رقم (١١) الذى سبقت الاشارة اليه الى أن قيمة الانتاج الحيوانى قد اتسمت بنمو مطرد خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ حيث زادت قيمة الانتاج من حوالى ٦ر٤١ مليون و ٥ر٥٠ مليون فى عامى ١٩٨٠ و١٩٨١ على التوالى حتى وصلت نحو ٩ر٥٩ مليون ريال فى عام ١٩٨٢ أى بمتوســط معدل نمو ٥ر٩ ٪ ويعزى هذا النمو بصفة أساسية للزيادة التى طرأت علـــى منتجات الالبان خلال الفترة المذكورة ... فقد زادت قيمة منتجات الالبان مـــن نحو ١ر٢١ مليون ريال تمثل نحو ١ر٦٠ ٪ من اجمالى قيمة منتجات الماشية فـــى عام ١٩٨٠ ،الى حوالى ٦ر٣٦ مليون ريال تمثل نحو ٧ر٧٢ ٪ فى عام ١٩٨٢ كمـــا هو موضح فى الجدول رقم (١٥).

أما بالنسبة لقيمة منتجات اللحوم الحمراء .. فقد انخفضت مساهمتها من نحو ٢ر٦٤ ٪ من اجمالى قيمة منتجات الماشية فى ١٩٧٩ الى حوالى ٣ر٢٧ ٪ فى عام ١٩٨٢ على الرغم من أن القيمة قد زادت من حوالى ٣ر١٢ مليون ريال فـــى عام ١٩٧٩ الى حوالى ٨ر١٣ مليون ريال فى عام ١٩٨٢.. ويكون انتاج اللحـــوم الحمراء ومنتجات الالبان معا أهم أنشطة الانتاج الحيوانى بدولة قطر ، حيـــث زادت مساهمتها من نحو ١ر١٩ مليون ريال تمثل نحو ٢ر٦٢ ٪ من اجمالى قيمـــة الانتاج الحيوانى فى ١٩٧٩ الى حوالى ٤ر٥٠ مليون ريال تمثل نحو ١ر٨٤ ٪ مـــن اجمالى قيمة الانتاج الحيوانى فى عام ١٩٨٢ والمقدرة بحوالى ٩ر٥٩ مليون ريال.

جدول رقم (١٥): اجمالى قيمة الانتاج الحيوانى بدولة قطر خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢

(القيمة ألف ريال قطرى)

بيان/السنة	الماشية						ماشيه وداجن	الدواجن			
	جملة		لحوم حمراء		منتجات ألبان		جملة	جملة		انتاج لحوم	بيض
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪		قيمة	٪	قيمة	قيمة
١٩٧٩	١٩٠٩٥	١٠٠	١٢٢٥٥	٦٤ر٢	٦٨٤٠	٣٥ر٨	٣٠٢٧٩	١١٢٨٤	١٠٠	٨٠٢٤	٢٢٥٠ ٢٨ر
١٩٨٠	٣٥١٢٤	١٠٠	١٤٠٢٠	٣٩ر٩	٢١١٠٤	٦٠ر١	٤١٦٤٩	٦٥٢٥	١٠٠	٤٥٩٩	١٩٢٦ ٢٩ر
١٩٨١	٤٢٢٢١	١٠٠	١٥٢٤٠	٣٥ر٣	٢٧٩٩١	٦٤ر٧	٥٠٥٢٤	٧٢٩٣	١٠٠	٤٩٦٤	٢٢٢٩ ٣١ر٩
١٩٨٢	٥٠٢٥٩	١٠٠	١٢٧٥٩	٢٧ر٣	٢٦٦٠٠	٧٢ر٧	٥٩٨٥٤	٩٤٩٥	١٠٠	٦٨٧١	٢٦٢٤ ٢٧ر٦

المصدر: حسبت من الجدول رقم (٣) بالدراسة.

أما بالنسبة لانتاج الدواجن ،فتشير أرقام الجدول (١٥) الى أن اجمالى قيمة انتاج الدواجن (لحوم بيضاء وبيض) قد بلغ نحو ٣ر١١ مليون ريال فى عام ١٩٧٩ تمثل حوالى ار٣٧ ٪ من اجمالى قيمة الانتاج الحيوانى ... كما يشير الجدول أيضا الى أن هذه القيمة قد انخفضت الى حوالى ٥ر٩ مليون ريال فى ١٩٨٢ وأصبحت تمثل حوالى ٩ر١٥ ٪ من اجمالى قيمة الانتاج الحيوانى.

وبالاضافة للقطاع التقليدى وبعض المزارع الخاصة التى توفر لاصحابها احتياجاتهم من منتجات اللحوم والبيض والالبان ، يتركز انتاج لحوم الاغنام والدواجن والبيض فى الوقت الحالى بدولة قطر فى مزارع تمتلكها وتديرها الدولة . فبالنسبة للحوم الحمراء تمثل مزرعة الاغنام بأبوسمرة، وهى مزرعة حكومية ،أحد المصادر الهامة للانتاج المحلى رغم أن انتاجها يلبى طلب شريحة صغيرة من المستهلكين . أنشئت المزرعة فى عام ١٩٧٨ لتربية الاغنام للاستهلاك... ويوجد بها حاليا حوالى ٥٥٠٠ رأس ومن المقدر أن يصل هذا العدد الى الضعف بعد سنتين أو ثلاثة . ويتمثل انتاج المزرعة الذى يتم تسويقه سنويا فى ذكور الاغنام التى تباع عندما يصل عمرها نحو ٦ أشهر ،الاناث التى تعزل لسبب أو آخر وتقدر المبيعات السنوية حاليا بحوالى ألف رأس ..

أما بالنسبة للدواجن فتمثل المؤسسة القطرية العامة للدواجن المصدر الرئيسى للانتاج المحلى من البيض واللحوم البيضاء. انشئت مزرعة المؤسسة فى عام ١٩٧٣ وبدأت العمل فى عام ١٩٧٥ وقد خطط الانتاج فى ذلك الوقت ليكفى حوالى ٦٠ ٪ من الاستهلاك المحلى من لحوم الدواجن والبيض. ونظرا للتطورات التى طرأت على أسعار البترول منذ أوائل السبعينات وماتبع ذلك من ارتفاع فى دخول المستهلكين ، فقد زاد الطلب على منتجات الدواجن بمعدلات عالية وأصبح انتاج المزرعة لايشكل الا جزءا يسيرا من الاستهلاك المحلى فى الوقت الحالى . وقد تم الاتفاق مؤخرا مع الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية لتحويل المؤسسة الى شركة مساهمة تمتلك الشركة ٦٠ ٪ من أسهمها وتمتلك دولة قطر ٤٠ ٪ من الاسهم ،ومن المقدر أن يبلغ انتاج الشركة التى ستبدأ العمل فى بداية عام ١٩٨٥ نحو ٣٦ مليون بيضة و ٣ر٢ مليون فروج . كما أن هناك مزرعة خاصة لانتاج البيض بطاقة انتاجية تقدر بحوالى ١٥ مليون بيضة ستبدأ العمل أيضا فى عام ١٩٨٥.

أما فيما يختص بمنتجات الالبان ، فتوجد بدولة قطر مزرعة خاصة وهى المنتج الوحيد للالبان على أسس تجارية اذا جار استثناء الالبان المصنعة. أنشئت المزرعة فى عام ١٩٧٤ وتشتمل الان على حوالى ١٦٠٠ رأس من الماشية منها ١٠٠٠ بقرة حلوب تقريبا .. ويقدر انتاج المزرعة بنحو ٢٥٠٠ طن سنويا

تستهلك المؤسسات العامة حوالى ٥٠ ٪ منها وتوزع الشركة ماتبقى لتمـــــار التجزئة. وتجدر الاشارة هنا الى أن المنظمة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ستقوم بانشاء مزرعة الالبان بالقرب من الدوحة على مساحة ١٠٠٠ هكتار،وستعتمد على مياه المجارى فى زراعة الاعلاف . ستشتمل المزرعة على حوالى ٢٠٠٠ رأس من الماشية ويقدر الانتاج المتوقع بنحو ٥ ألف طن من اللبن عند اكتمال المشروع.

أما فيما يختص بالانتاج الكمى لمنتجات الماشية والدواجن ،فتشـــير الجداول (١٦) و(١٧) الى التطورات التى طرأت على الانتاج خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣. وتجدر الاشارة هنا الى أن انتاج اللحوم الحمراء المشار اليه بالجدول (١٦) يشمل الى جانب انتاج مزرعة الاغنام بأبوسمرة - الكميات المقـــدرة للذبيح من الماشية التى يملكها الافراد بالاضافة لواردات الماشية الحية التى تمكث بالقطر لفترة ثلاثة أشهر أو أكثر قبل الذبح. كما أن منتجـــات الالبان بالجدول المذكور تشمل تقدير لانتاج الاغنام والماشية لدى الافراد بالقطاع الخاص بالاضافة لانتاج مزرعة الالبان وانتاج الشركات المحلية مـــن الالبان المصنعة.

وبدراسة الارقام الواردة بالجدول رقم (١٧) يتضح ان انتاج اللحـــوم الحمراء قد بلغ نحو ١٩٤ر٦ ٪ كأقصى حد له فى عام ١٩٨٣ كما بلغ نحو ١٥١ر٢ ٪ فى عام ١٩٨٢ كحد أدنى وذلك بالنسبة لانتاج ١٩٧٩.

أما بالنسبة لمنتجات الالبان.. فقد تراوح الانتاج بين حد أدنى بلـــغ نحو ٢١٨ ٪ فى عام ١٩٨٠ وحد أقصى بلغ نحو ٥٤٨ر٩ ٪ فى عام ١٩٨٣، وفيمـــا يختص بمنتجات الدواجن يلاحظ أن انتاج اللحوم تراوح بين ٧٦ر٧ ٪ كحد أدنـــى فى عام ١٩٨٠ وحوالى ١٣٩ر١ ٪ كحد أقصى فى عام ١٩٨٣. كما تراوح انتـــاج البيض بين حوالى ٨٩ر٩ ٪ فى عام ١٩٨٠ كحد أدنى وحوالى ١٥٩ر٩ ٪ فى عـــام ١٩٨٣ كحد أقصى .

جدول رقم (١٦): تطور منتجات الثروة الحيوانية
بدولة قطر خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣
(بالطن المتري)

بيان/ السنوات	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
اللحوم الحمراء	٨١٧	١٤٠٢	١٥١٥	١٢٣٥	١٥٩٠
لحوم الدواجن	٩١٣	٧٠٠	٩٢٨	٧٧٦	١٢٧٠
البيض	٣٠٧	٢٧٦	٣١٨	٣١٣	٤٩١
منتجات الالبان	١٢١٠	٢٦٣٨	٥٥٧٥	٦٢٠٨	٦٦٤٢

المصدر: وزارة الصناعة والزراعة ،ادارة البحوث الزراعية والمائية؛ نشرات الاحصاء الزراعي للسنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٣.

جدول رقم(١٧): الارقام القياسية لمنتجات الثروة الحيوانية

بيان/ السنوات	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
اللحوم الحمراء	١٠٠	١٧١ر٦٠	١٨٥ر٤٣	١٥١ر١٦	١٩٤ر٦١
لحوم الدواجن	١٠٠	٧٦ر٦٧	١٠١ر٦٤	٨٤ر٩٩	١٣٩ر١٠
البيض	١٠٠	٨٩ر٩٠	١٠٣ر٥٨	١٠١ر٩٥	١٥٩ر٩٣
منتجات الالبان	١٠٠	٢١٨ر٠٢	٤٦٠ر٧٤	٥١٣ر٠٦	٥٤٨ر٩٣

المصدر: حسبت من الجدول رقم (١٦).

٤-٢ النظام التسويقى للسلع الزراعية :

٤-٢-١ تمهيد :

يرتبط النظام التسويقى بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تحددها الدولة لخدمة المجتمع كتلك التى تتعلق بالاكتفاء الذاتى والدعم السعرى والاستقرار السعرى. ولتحقيق اهداف المجتمع وتلبية احتياجاته المتزايدة للخدمات التسويقية لابد من أن تجرى العمليات التسويقية بكفاءة عالية .

والتنظيم الحالى لتسويق المنتجات الزراعية بدولة قطر يقوم على نشاط مشترك من جانبى الدولة والقطاع الخاص. فللدولة مزرعة للاغنام لانتاج اللحوم ومزرعة دواجن لانتاج البيض واللحوم البيضاء كما أن لها شركة لصيد الاسماك. ويتركز نشاط القطاع الخاص فى انتاج الخضر والفاكهة والاعلاف والالبان والاسماك.

ويمكن تقييم تنظيم سوق المنتجات الزراعية بدراسة الاداء الحالى وهو النتائج المحققة نتيجة لاداء المشاركين فيه. ومن المقاييس المتعارف عليها فى هذا الخصوص كمعيار للاداء - الكفاءة السعرية والفنية - فالعملية التسويقية المتكاملة يجب أن تقوم باضافة المنافع المكانية والزمانية والشكلية للسلع لاشباع حاجة المستهلكين . ويتم ذلك باداء الوظائف التسويقية اللازمة والمتمثلة فى وظائف البيع والشراء . الوظائف الفيزيقية التى تشمل النقل والتخزين والتجهيز والفرز والتدريج والتعبئة ، بالاضافة للوظائف المساعدة أو التسهيلية كالتمويل والمعلومات التسويقية والتشريعات والقوانين التسويقية. ومن الطبيعى أن يتطلب اداء هذه الوظائف تحمل مصروفات لازمة لكى يحقق المنافع الزمانية والمكانية والشكلية للمستهلكين. ومعيار الكفاءة السعرية فى أداء الوظائف التسويقية المذكورة يشير الى ماتكونه نسبة تكلفة هذه النفقات من السعر الذى يدفعه المستهلك . وبالطبع تتفاوت هذه النسبة تبعا لمقدار الخدمات المضافة التى يتطلبها المستهلك حسب مستوى الطلب والمستوى الحضارى والدخل.. ومعيار الكفاءة السعرية المشار اليه يشير الى ما اذا كانت المصروفات تغطى فقط التكاليف التى يتكبدها من يقومون بالخدمات التسويقية مع هامش ربح معقول، ام أن المصروفات تزيد عن التكاليف الفعلية زائدا هامش الربح بسبب وجود احتكارية فى السوق. وهذا هو مقياس الكفاءة السعرية. أما الكفاءة الفنية ، فهى تساؤل عما اذا كانت المصروفات المذكورة تمثل أقل مايمكن من عناصر الانتاج لاداء هذه الوظائف .

ويتحدد كفاءة الاداء بالسوق بما يسمى بتركيب السوق ، ويقصد به ظروف السوق التى تحدد أساس المنافسة . ومن مكونات تركيب السوق درجة تركز

القوة وتقاس بنسبة حجم العمل الذى يمتلكه اكبر ٥ ٪ أو ٨ ٪ من المتعاملين بالسوق .. ففى حالة الاحتكار مثلا تكون هذه النسبة عالية جدا وعلى العكس من ذلك كلما انخفضت كان ذلك دليلا على وجود تنافس فى السوق. ومن مكونات تركيب السوق أيضا .. درجة سهولة الدخول للتجارة والخروج منها ودرجة اتاحة المعلومات للمتعاملين .. فمثلا قد يكون من أسباب الاحتكار حجم رأس المال الذى يتطلبه دخول الشخص المبتدئ أو توفر معلومات لجهات معينة غير متاحة لغيرهم ..

ومن المقاييس التى يمكن استعمالها لقياس كفاءة الاداء ، نسبة لصعوبة التحديد الكمى، الهوامش والفروق السعرية . ويعرف الهامش التسويقى على أنه " الفارق بين قيمة الوحدة من السلعة عند مستويات مختلفة فى المسلك التسويقى" أو" الفرق بين سعر الشراء والبيع للوحدة من سلعة معينة بواسطة هيئة تسويقية" أو ببساطة هو " الفرق بين مايدفعه المستهلك وما يستلمه المنتج".

وبالنسبة لسوق المنتجات الزراعية بدولة قطر . فلم تتوفر معلومات كمية كافية لتقييم ادائه .. فالهوامش التسويقية مثلا يصعب تحديدها بسبب عدم وجود تكلفة للانتاج ولظرو ف دعم الانتاج الزراعى الذى يصعب معهما تحديد نصيب المنتج مما ينفقه المستهلك لتحديد مدى كفاية هذا النصيب كمؤشر لكفاءة المؤسسات التسويقية القائمة. وبما أن هذا الامر خارج نطاق الدراسة الحالية وربما احتاج لدراسة خاصة تشمل مختلف المنتجات الزراعية ، سنكتفى ببعض المؤشرات العامة والملاحظات التى تبينت لفريق الدراسة من واقع الزيارات الميدانية لبعض الوحدات الانتاجية والتسويقية ومن البيانات الاحصائية التى امكن الحصول عليها والنتائج والتحليلات الاقتصادية التى توفرت بالوزارة وذلك بعد استعراض موجز للنظام التسويقى الحالى.

٤-٢-٢ النظام التسويقى الحالى للخضر والفاكهة :

لقد قامت دولة قطر بجهد كبير فى انشاء وتنظيم السوق المركزى الرئيسى بالدوحة . حيث أنشئ على درجة كبيرة من التطور فى المبانى والالات والمعدات المساعدة للعمليات التسويقية ومراعاة الاهتمام بالنظافة والنواحى الصحية . ومن التسهيلات التى توجد بالسوق : اماكن مخصصة للمزاد العلنى للخضر والفاكهة المحلية والمستوردة للبيع بالجملة ، ومحلات للبيع لتجار نصف الجملة (بالصندوق) ،ومحلات متعددة لبيع الخضر والفاكهة واللحوم والاسماك بالتجزئة ،كما أن به مخازن مبردة للخضر والفاكهة واللحوم والاسماك يستغلها تجار الجملة. هذا الى جانب التسهيلات الاخرى لخدمة المتعاملين فى السوق كالمسجد والمقهى والمطعم والفندق ومكاتب للشرطة والاداريين. ويعتبر السوق المركزى بالدوحة المنفذ الرئيسى لمنتجات المزارعين المحليين ولكل الكميات المستوردة من الفاكهة والخضر والاسماك .

والمتعاملون بالسوق المركزى يشملون تجار الجملة وتجار نصف الجملة وتجار التجزئة والمزارعين . وبالنسبة لتجار الجملة فمنهم المتخصصون فى التعامل فى الانتاج المحلى ومنهم من يحصرون نشاطهم فى الانتاج المستورد فقط ومنهم من يجمعون بين النشاطين . وفى هذا الخصوص تشير بعض الدراسات السابقة الى قلة عدد الذين يتعاملون فى تجارة الجملة للخضر والفاكهة وهى التجارة الاساسية بالسوق،خاصة تجارة الكميات المستوردة . فعدد التجار المسجلين يبلغ حوالى العشرين لكن الذين يمارسون النشاط التجارى فعلا لايتعدون الاربعة او الخمسة يتداولون نحو ٩٠ ٪ من الكميات المستوردة (١) وهذا بالطبع يشير الى درجة عالية من التركيز فى السوق مما يؤثر على نوعية السلوك بالسوق ونوعية الاداء.. أما بالنسبة لتجار نصف الجملة ،فيوجد نحو ٢٢ تاجرا يمتلكون محلات بالسوق المركزى للبيع بالصندوق للمستهلكين وهم يشاركون فى عمليات المزاد اليومية كما يشترون من تجار الجملة . وبعضهم يقوم بالاستيراد فى بعض الاحيان .

الفئة الثالث فى القناة التسويقية لمنتجات الخضر والفاكهة التى ترد للسوق المركزى هى تجار التجزئة . ويبلغ عدد هؤلاء حوالى ٤٥٠ تاجرا لبيع الخضر والفاكهة فى مدينة الدوحة وضواحيها ،منهم ١٠٠ محل للبيع بالتجزئة بالسوق المركزى ،٢٠٠ أماكن متخصصة لبيع الخضر والفاكهة داخل مدينة الدوحة ، بالاضافة الى حوالى ١٥٠ بقالة وسوبر ماركت تبيع الخضر والفاكهة الى جانب المواد الغذائية الاخرى(١).

أما بالنسبة للمزارعين . فينقسم المزارعون حسب احصائيات المسح الزراعى الشامل الى ثلاثة فئات : توجد ١٢٧ مزرعة تنتج بشكل رئيسى للبيع بسوق الجملة المركزى ، نحو ٩١ مزرعة تنتج جزئيا للسوق وجزئيا لاستهلاك صاحب المزرعة ، ونحو ٢٦٩ مزرعة تنتج بشكل رئيسى لاستهلاك صاحب المزرعة واقاربه واصدقائه .

والى جانب الفئات المذكورة من المتعاملين فى السوق ، توجد فئة الدلالين الذين يقومون بعملية المزاد بين المشترين والبائعين ويتقاضون عمولة تعادل نحو ٥٪ من قيمة الكمية المباعة يدفعها المنتج نظير قيام الدلال بتنزيل البضاعة والمزاودة عليها وتحصيل القيمة من المشترى. والجدير بالذكر ان كل مزارع يتعامل مع دلال معين من الدلالين الاربعة او الخمسة المرخص لهم بالتعامل فى السوق.

---

(١) عبدالكريم التايه، سوق الخضر والفاكهة فى دولة قطر ، ادارة البحوث الزراعية والمائية ، وزارة الصناعة والزراعة ،الدوحة ، ١٩٨٣م.

يعتمد نظام البيع والشراء بالسوق المركزى على المزاد العلنى . حيث تبدأ عملية المزاودة فى الخامسة صباحا من كل يوم.. وحسب اللوائح الداخلية للسوق لايسمح للبضاعة بدخول السوق خلال فترة المزاودة،كما يمنع خروج أى بضاعة من السوق قبل انتهاء فترة البيع بالجملة . ولايشمل ذلك البضاعة المباعة بنصف الجملة أو بالمفرق(١).

أما دلالة الخضر والفاكهة المستوردة فتبدأ فى الثالثة مساء كل يوم حيث تكون الشاحنات المبردة قد وصلت للشبرة فى المساء او فى نهار نفس اليوم قبل ميعاد المزاد بفترة كافية.

يتم تحديد السعر بالنسبة لتاجر الجملة فى حالتى الانتاج المحلى والمستورد بالمزاد حسب العرض والطلب . أما بالنسبة لتاجر نصف الجملة وتاجر التجزئة، فيقوم قسم تحديد الاسعار وحماية المستهلك " بوزارة الاقتصاد والتجارة " بتحديد أسعار البيع للمستهلك بناء على قوانين البيع بالجملة بعد اضافة هامش ربح بنسبة معينة ، ويقوم قسم تحديد الاسعار بتوزيع نشرة يومية بالاسعار المحددة على جميع المحلات التى تبيع للمستهلكين .

ولقد قام فريق البحث بزيارة السوق المركزى للوقوف على التسهيلات المتوفرة والتنظيم العام للسوق ، كما وقف على عملية المزاد على الخضر والفاكهة. ومن الملاحظات التى بدت للفريق خاصة بالنسبة للانتاج المحلى من الخضر تعدد انواع العبوات التى يحضر فيها المزارعون انتاجهم واختلاف أحجامها ،واختلاف احجام السلعة فى العبوة الواحدة . كما لوحظ ايضا ان بعض المنتجين يقومون بعملية تدريج لمحصولهم حسب احجام مختلفة ، الا ان ذلك يختلف من منتج لاخر كما أن الكثيرين منهم لايهتمون بهذه العملية التسويقية الهامة .. وفى غياب العبوات الموحدة والتدريج الموحد وغياب عملية الوزن بالسوق للكميات التى تتم المزاودة عليها، يبنى التاجر السعر الذى يزاود به على خبرته فى الحكم على جودة المحصول وتقدير كميته ، مما قد لايمكن المزارع من الحصول على القيمة الحقيقية المجزية لما يعرضه من انتاج. لقد سبق لوزارة الصناعة والزراعة ان قامت بتجربة توزيع عبوات بلاستيكية موحدة الحجم على المنتجين لاستعمالها فى تعبئة انتاجهم . ولكن لم يكتب لهذه التجربة النجاح. وبسؤال بعض المنتجين عن الاسباب التى أدت لذلك ذكروا ان هناك صعوبة عملية فى الحصول على العبوات الفارغة بعد أن يتم شراء العبوة بواسطة تاجر التجزئة وتاجر نصف الجملة الذى يبيع (بالصندوق) للمستهلكين. وهذه فى نظر الفريق نقطة جديرة بالاعتبار عند التفكير فى حل مشكلة توحيد العبوات وتوفيرها للمنتجين .

---

(١) انظر التقرير الخاص بتنظيم تسويق الخضر والفاكهة، اللجنة التى كونت بناء على قرار مجلس الوزراء فى اجتماعه العادى رقم(٤٤) ديسمبر ١٩٨٠.

٤-٢-٣ موسمية أسعار منتجات الخضر الرئيسية :

تتميز منتجات الخضر ، وهى المنتجات الزراعية الرئيسية بدولة قطر كما تقدم ذكره- بسرعة التلف وعدم قابليتها للتخزين لفترات طويلة . وفى غياب الصناعات المحلية لتصنيع الكميات الفائضة فى مواسم الوفرة لحفظها للمواسم التى يقل فيها الانتاج او ينعدم ، فان موسمية الانتاج تؤدى الى تقلبات الاسعار من عام لاخر وفى نفس العام . ويزيد من حدة تقلبات أسعار هذه السلع انخفاض مرونة الطلب التى تتميز بها . بكما ان حدة تقلبات الاسعار تتفاوت فى مثل هذه الظروف وفقا للتفاوت فى كفاءة المؤسسات التسويقية القائمة ومقدرتها على تحريك الكميات المعروضة من فترة لاخرى.

وكمثال لموسمية اسعار الخضر بدولة قطر تم تحليل أسعار الجملة لمنتجات الطماطم والكوسة والخيار والبطيخ والشمام التى وردت للسوق المركزى بالدوحة خلال الفترة ١٩٧٩- ١٩٨٣ ،وذلك لاعتبارها من أهم منتجات الخضر المحلية . ولم يشمل التحليل أسعار التجزئة نسبة لان فروقات الاسعار بين الجملة والتجزئة وبين التجزئة والمستهلك تبنى على أسعار الجملة بعد اضافة هوامش ربح محددة . ولذا ،فان تقلبات الاسعار على مستوى تاجر التجزئة تحكمها تقلبات أسعار الجملة .

وبأستعراض البيانات الموضحة بالجدول رقم (١٨) يتضح أن سعر الجملة للطماطم فى موسم الانتاج (فبراير - مارس - ابريل - مايو - يونيو - يوليو) قد بلغ نحو ٧٨ ٪ من متوسط السعر للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣. كما تبين أيضا أن متوسط السعر يبلغ أدناه فى شهر فبراير وهو حوالى ٥ر١ ريال/ كجم تمثل نحو ٦١ ٪ من المتوسط السنوى لسعر الجملة للسنوات محل الدراسة والمقدر بنحو ٣ر٢ ريال/ كجم . كما يلاحظ أيضا أن الاسعار فى بداية موسم الانتاج (ديسمبر - يناير) تكون مرتفعة لقلة الوارد للسوق ، فقد بلغ متوسط سعر الجملة أقصى حد له فى شهر ديسمبر وهو ٥ ريال/ كجم تمثل نحو ٢١٧ ٪ من المتوسط السنوى لفترة الدراسة .

أما بالنسبة للكوسة فيتبين من الجدول المذكور أن متوسط أسعار الجملة فى مواسم الانتاج (يونيو - يوليو - أغسطس - اكتوبر - نوفمبر - ديسمبر) يقل عن المتوسط السنوى لفترة الدراسة بما يعادل نحو ٢٥ ٪ من المتوسط السنوى المقدر بنحو ٥ر٢ ريال/كجم .. كما يتبين ايضا ان متوسط السعر يبلغ ادناه فى شهر نوفمبر ، حيث ينخفض الى حوالى ٥ر١ ريال/ كجم ،كما يبلغ اقصى حد له فى شهر فبراير ، حيث يبلغ نحو ١٤٨٪ من المتوسط السنوى للسنوات تحت الدراسة .

جدول رقم (١٨): المتوسطات الشهرية لاسعار الجملة لاهم الخضر
المنتجة محليا فى دولة قطر للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢

بيان الاشهر	طماطم		كوسة		خيار		بطيخ		شمام	
	متوسط أسعار الجملة		متوسط أسعار الجملة		متوسط أسعار الجملة		متوسط أسعار الجملة		متوسط أسعار الجملة	
	ريال/كجم	الرقم القياسى الموسمى	ريال/ كجم	الرقم القياسى الموسمى	ريال/ كجم	الرقم القياسى الموسمى	ريال: كجم	الرقم القياسى الموسمى	ريال كجم	الرقم القياسى الموسمى
يناير	٢ر٥	١٠٨ر٧	٢ر٥	١٠٠ر٠	٢ر٤	١٤٤ر٨	١ر٦	١٠٦ر٧	٠ر٠٠	٠ر٠٠٠
فبراير	١ر٤	٦٠ر٩	٣ر٧	١٤٨ر٠	٤ر٠	١٣٧ر٩	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
مارس	٣ر١	٥٦ر٥	٣ر٤	١٣٦ر٠	٣ر١	١٠٦ر٩	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
ابريل	٢ر٠	٨٧ر٠	٣ر٢	١٢٨ر٠	٢ر٩	١٠٠ر٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠
مايو	٢ر١	٩١ر٣	٢ر٧	١٠٨ر٠	١ر٧	٩٣ر١	٢ر١	١٤٠ر٠	٤ر٣	١٥٩ر٣
يونيو	١ر٩	٨٢ر٦	٢ر١	٨٤ر٠	٢ر٢	٧٥ر٩	٢ر٠	١٣٣ر٣	٢ر٤	١٠٧ر٤
يوليو	٤ر٠	٨٧ر٠	٢ر١	٨٤ر٠	٢ر٣	٧٩ر٣	١ر٥	١٠٠ر٠	٢ر٥	٩٢ر٦
اغسطس	٠ر٠٠	٠ر٠٠	١ر٧	٦٨ر٠	٢ر٦	٨٩ر٧	١ر٣	٨٦ر٧	٢ر٢	٨١ر٥
سبتمبر	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٢ر٨	١١٢ر٠	٣ر٠	١٠٢ر٤	١ر٢	٨٠ر٠	٢ر١	٧٧ر٨
اكتوبر	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٢ر٤	٩٦ر٠	٢ر١	١٠٦ر٩	١ر٤	٩٣ر٣	٢ر٠	٧٤ر١
نوفمبر	٠ر٠٠	٠ر٠٠	١ر٤	٥٦ر٠	١ر٩	٦٥ر٥	١ر٢	٨٠ر٠	٢ر٧	١٠٠ر٠
ديسمبر	٥ر٠	٢١٧ر٤	١ر٦	٦٤ر٠	٣ر٠	١٠٢ر٤	١ر٠	٦٦ر٧	٢ر٨	١٠٣ر٧
المتوسط	٢ر٣	١٠٠ر٠	٢ر٥	١٠٠ر٠	٢ر٩	١٠٠ر٠	١ر٥	١٠٠ر٠	٢ر٧	١٠٠ر٠

المصدر: جمعت وحسبت من : دولة قطر ،وزارة الصناعة والزراعة ،ادارة البحوث الزراعية والمائية ، مجموعة نشرات الاحصاء الزراعية للسنوات ١٩٧٩ ،١٩٨٠، ١٩٨١ ، ١٩٨٢، ١٩٨٣ ،الدوحة .

أما بالنسبة للخيار . فان متوسط سعر الجملة خلال الموسم (مايو- يونيو يوليو - اغسطس) يقل بنحو ١٥ ٪ عن متوسط السعر خلال فترة الدراسة . كما يتبين أيضا أن متوسط سعر الجملة يبلغ أدناه في شهر يونيو حيث ينخفض الى نحو ٢ر٢ ريال/ كجم تمثل حوالى ٧٦ ٪ من المتوسط السنوى ، كما يبلغ أقصى حد له في شهر يناير وهو حوالى ٢ر٤ ريال/ كجم تمثل نحو ١٤٥ ٪ من المتوسط السنوى لسعر الجملة للسنوات تحت الدراسة .

وبالنسبة للبطيخ يتبين من الجدول المذكور أن متوسط سعر الجملة خلال الموسم (أغسطس - سبتمبر - اكتوبر - نوفمبر - ديسمبر) يبلغ نحو ٨١٪ من متوسط السعر خلال فترة الدراسة . كما يتضح ايضا ان متوسط السعر يبلغ ادنى حد له خلال شهر ديسمبر ، حيث ينخفض الى نحو ٢ر١ ريال/ كجم تمثل حوالى ٦٧٪ من متوسط السعر خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو ٥ر١ ريال/ كجم ، كما يبلغ أقصى حد له خلال شهر مايو حيث يصل الى نحو ١٤٠ ٪ من متوسط السعر للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ . وتتطابق موسمية الشمام مع موسمية البطيخ تقريبا ، حيث ينتج كلاهما خلال فترة الصيف . ويتبين من الجدول المذكور ان متوسط سعر الجملة للشمام خلال الموسم (يوليو - اغسطس - سبتمبر - اكتوبر) يقل بنحو ١٨ ٪ عن متوسط سعر الجملة للسنوات تحت الدراسة . ويتضح ايضا ان متوسط السعر يبلغ أدنى حد له في شهر اكتوبر حيث يبلغ حوالى ٢ ريال / كجم تمثل نحو ٧٤ ٪ من متوسط السعر لفترة الدراسة ، كما يبلغ أقصاه في شهر مايو حيث يرتفع الى حوالى ٤ر٣ ريال/ كجم أى نحو ١٥٩ ٪ من متوسط السعر لفترة الدراسة والمقدر بحوالى ٢ر٧ ريال/كجم .

٤-٢-٤ النظام التسويقى للاسماك :

والى جانب الخضر والفاكهة يرد للسوق المركزى بالدوحة الانتاج القطرى من الاسماك سواء أكان انتاج شركة الاسماك القطرية او انتاج القطاع الخاص ، بالاضافة الى كميات ترد بالبر من عمان ودولة الامارات العربية . ويتم البيع بالسوق المركزى بالمزاد ويحدد السعر لتاجر الجملة وتاجر التجزئة والمستهلك حسب ظروف العرض والطلب .

يرحل السمك للسوق المركزى بالعربات حمولة خمسة طن تقريبا بعد أن يعبأ في صناديق بلاستيكية عبوة الصندوق حوالى ٤٠ كيلو بالنسبة للشركة ، وحوالى ٢٠ كيلو - ٤٠ كيلو بالنسبة للقطاع الخاص . وتوضع على السمك اثناء الترحيل الواح من الثلج لتقيه من التلف أثناء الترحيل .

وتتركز تجارة التجزئة للاسماك بالسوق المركزى حيث توجد محلات مخصصة لذلك ، بالاضافة لبقالات الجمعيات التعاونية داخل مدينة الدوحة حيث يوجد نحو اربعة محلات . الجدير بالذكر ان لشركة الاسماك القطرية اربعة محلات للبيع بالتجزئة احدهما بالسوق المركزى ،واخر بمركزهم بميناء الدوحة واثنان يتبعان للجمعيات التعاونية . وتبيع الشركة بهذه المحلات الكميات التى لايتم بيعها بالجملة بالسوق المركزى كما أن الاسعار التى تبيع بها الشركة للمستهلكين تقل عن أسعار السوق كمحاولة لتركيز الاسعار. أما بالنسبة للصيادين من القطاع الخاص . فانهم يضطرون لبيع مايحملونه للسوق بالسعر الذى يرسو عليه المراد وذلك لان السمك سلعة سريعة التلف .

٤-٢-٥ موسمية أسعار الاسماك :

تتميز منتجات الاسماك ،كما فى حالة الخضر ، بسرعة العطب وعدم قابليتها للتخزين لفترات طويلة ولذا يتضح من بيانات الاسعار الشهرية للفترة تحت الدراسة انها تعكس تقلبات واضحة من عام لاخر وفى نفس العام . ونظرا لانخفاض مرونة الطلب التى تتميز بها هذه السلعة والتى تزيد من حدة تقلبات الاسعار ،فان هذه التقلبات السعرية تؤدى الى عدم استقرار دخول المنتجين المرتبطين بهذه الصناعة .

وبدراسة البيانات الموضحة بالجدول(١٩)والجدول رقم(٢٠)يتضح أن سعر الجملة للاسماك الواردة للسوق المركزى بالدوحة خلال موسم الانتاج الرئيسى (مايو - يونيو - يوليو) قد بلغ نحو ٨ر٨٦٪ من متوسط سعر الجملة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ،كما ان الاسعار فى موسم الانتاج الشتوى (نوفمبر - ديسمبر) تقل عن المتوسط السنوى للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ والذى بلغ حوالى ٨ر١ ريال/ كجم بنحو ٢ر١٠ ٪ كما يتضح من الجدول المشار اليه ايضا ان اسعار المفرق تتبع فى تحركاتها الموسمية الى حد كبير لاسعار الجملة ارتفاعا وهبوطا . فقد بلغ سعر المفرق خلال الفترة (مايو - يونيو - يوليو) نحو ٧ر٨٩ ٪ من متوسط سعر المفرق للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ والذى بلغ حوالى ٦ر١٠ ريال/كجم.

٤-٢-٦ النظام التسويقى للمنتجات الحيوانية :

بالنسبة لتسويق منتجات الالبان فيستهلك كل انتاج المزارع الخاصة ذاتيا عدا انتاج شركة قطر للالبان (شركة مساهمة) الذى يمر عبر مسلكين رئيسيين .. تمد الشركة المؤسسات العامة بنحو ٥٠ ٪ من الانتاج وتقوم بتوزيع الـ ٥٠٪ الاخرى على البقالات ومحلات السوبر ماركت . ويباع الانتاج فى عبوات كرتونية سعة لتر ونصف لتر .

جدول رقم (١٩): أسعار السمك بالجملة والمفرق بسوق الدوحة المركزى
خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

(السعر: ريال/كجم)

السنوات/الشهور	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣	
	سعر الجملة	سعر المفرق	سعر الجملة	سعر المفرق	سعر الجملة	سعر المفرق	سعر الجملة	سعر المفرق
يناير	٩ر٤	١٢ر٧	١٢ر٣	١٥ر٦	٧ر٣	٩ر٣	٦ر٥	٨ر٣
فبراير	٩ر١	١٢ر٦	٩ر٩	١٢ر٠	٩ر٣	١١ر٨	٩ر٧	١٢ر٣
مارس	٧ر٧	١١ر٥	٨ر١	١٠ر٦	٩ر٦	١١ر٧	١٠ر٣	١٢ر٦
ابريل	٦ر٥	٩ر٧	٦ر٨	٩ر٠	٧ر٧	٩ر٨	٨ر٧	١٠ر٣
مايو	٥ر٧	٨ر١	٦ر٧	٨ر٨	٦ر٨	٨ر٧	٦ر٦	٨ر٤
يونيو	٦ر٦	٩ر٨	٧ر٥	٩ر٦	٧ر٠	٨ر٩	٦ر٤	٩ر٣
يوليو	٧ر٦	١٠ر٨	٧ر١	٩ر١	٧ر٨	٩ر٨	٨ر٦	١٢ر٥
اغسطس	١٠ر١	١٢ر٨	٨ر٣	١٠ر٥	٩ر٣	١١ر٨	٨ر٧	١٢ر٥
سبتمبر	٨ر٣	١٠ر٩	٨ر٧	١١ر١	٧ر٤	٩ر٤	٧ر٤	١١ر٣
اكتوبر	٨ر٧	١١ر٥	٨ر٣	١٠ر٦	١٠ر٣	١٢ر٣	٥ر٦	١٠ر٠
نوفمبر	٦ر٠	٨ر٤	٦ر٩	٨ر٦	١٠ر١	١٢ر٣	٤ر٨	٨ر٥
ديسمبر	٨ر١	١٠ر٨	٨ر٣	١٠ر٣	٧ر٥	٩ر٦	٥ر٦	٩ر٥

المصدر: دولة قطر ،وزارة الصناعة والزراعة ، ادارة مصايد الاسماك ،الاحصاء السمكى ،الدوحة ،نشرات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢، ١٩٨٣.

جدول رقم (٢٠): موسمية اسعار الجملة والمفرق للسمك
بسوق الدوحة المركزى خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

بيان	أسعار الجملة متوسط السعر ريال/كجم	الرقم القياسى الموسمى	أسعار المفرق متوسط السعر ريال/كجم	الرقم القياسى الموسمى
يناير	٨ر٩	١٠٩ر٣	١١ر٥	١٠٨ر٣
فبراير	٩ر٥	١١٧ر٣	١٢ر٤	١١٧ر٦
مارس	٨ر٩	١١٠ر٤	١١ر٦	١٠٩ر٧
ابريل	٧ر٤	١١١ر٩	٩ر٧	٩١ر٧
مايو	٦ر٥	٧٩ر٦	٨ر٥	٨٠ر٤
يونيو	٦ر٩	٨٤ر٩	٩ر٤	٨٨ر٨
يوليو	٧ر٨	٩٥ر٩	١٠ر٦	٩٩ر٩
اغسطس	٩ر١	١١١ر٧	١٢ر٢	١١٥ر٠
سبتمبر	٧ر٩	٩٨ر٠	١٠ر٧	١٠١ر٠
اكتوبر	٨ر٢	١٠١ر٤	١١ر٠	١٠٣ر٧
نوفمبر	٧ر٠	٨٨ر٥	٩ر٤	٨٩ر٠
ديسمبر	٧ر٤	٩١ر١	١٠ر٠	٩٤ر٩
متوسط	٨ر٠	١٠٠	١٠ر٦	١٠٠

المصدر: حسبت من جدول رقم (١٩)

أما بالنسبة لمنتجات الدواجن من اللحوم والبيض فيستهلك انتاج القطاع الخاص ذاتيا ، اما انتاج مزرعة الدواجن بام قرن ، وهى مؤسسة حكومية فللمزرعة معتمدين معينين فى الدوحة والمدن الاخرى لبيع الدجاج والبيض للمستهلك وهم يحملون رخص من الدولة . وتقوم ادارة المزرعة بتعبئة البيض فى اطباق وتوزيعه بعرباتها الخاصة على محلات المعتمدين ، اما فى حالة الدجاج فيتم التوزيع بالمزرعة حيث يستلم المعتمدون احتياجاتهم من الدجاج الحى بالمزرعة ، ويباع الدجاج للمستهلك فى محلات المعتمدين حى او يقوم المعتمد بالذبح والتنظيف حسب طلب المشترى ، ويتقاضى بين ريال وريالين للدجاجة مقابل الذبح والتنظيف وتحدد الدولة السعر للمعتمدين وللمستهلك بالنسبة للدجاج والبيض .

أما بالنسبة للمسالك التسويقية للاغنام والماعز والابقار والابل فيستهلك حوالى ثلثى الانتاج من اللحوم استهلاكا ذاتيا ،ويتم توزيع الانتاج المتبقى الى المستهلك مباشرة كحيوانات حية بسوق الدوحة ،كما ان انتاج مزرعة الاغنام بأبو سمرة والتى تتبع للدولة - كما تقدم ذكره - تباع مباشرة للمستهلكين كحيوانات حية . اما المصدر الثالث للحوم المتحصل عليها من الحيوانات الحية التى تذبح محليا فهو الكميات التى تستورد بواسطة البلديات عن طريق المناقصة . وتقوم بذبحها وتوزيعها على القصابين بمحلاتهم ليقوموا بدورهم ببيعها للمستهلك.

٤-٢-٧ ملامح السياسة السعرية والتسويقية الزراعية :

على ضوء الزيارات الميدانية التى قام بها فريق الدراسة لمواقع الانتاج الزراعى وبناء على ماتم تحليله من بيانات خاصة بالسلع الرئيسية المنتجة بدولة قطر يمكن تحديد الملامح الرئيسية للسياسة السعرية والتسويقية الزراعية على نحو مايلى :-

١- يرتكز دور الدولة بقطر فى مجال تشجيع الانتاج الزراعى وتحفيز المنتجين على دعم الانتاج بتوفير معظم مدخلات الانتاج ومقوماته بدون قيمة، وعلى انشاء الهياكل الاساسية من طرق وسوق مركزى تتوفر فيه الوسائل اللازمة لتسهيل عملية التبادل بين المنتجين . الا أن سياسة تسعير المنتجات الزراعية بالسوق المركزى تقوم على أساس تحديد أقصى سعر توصلت اليه مزادات بيع السلع ثم اضافة هامش ربح محدد للوسطاء ،ومما يؤخذ على مثل هذه السياسة أنها تبقى على الوضع التساومى الضعيف للمنتج وتضعف من أثر الحوافز المتمثلة فى دعم المدخلات فى زيادة الانتاج .لقد اجمع كثير من الدارسين على أن من الدروس الهامة التى وضحت خلال العشرة سنوات الاخيرة هو اعادة تعريف الاعتماد على النفس فى مجال انتاج الغذاء على ضوء الاسعار وليس الكميات .. وبذا بدلا عن التركيز على حجم الواردات تحول النقاش الى مستوى الاسعار التى يحصل عليها المنتجون ونسبتها للاسعار العالمية . وذلك لما تمثله من حافز مباشر للمنتج مقارنة بدعم مدخلات الانتاج الذى من سلبياته عدم الاطمئنان على الاستغلال الامثل للمدخلات التى تدعم أو تقدم بدون قيمة من جانب الدولة .

٢- لوحظ عدم وجود جهاز فعال لجمع ونشر المعلومات التسويقية على المنتجين. .. ان معلومات السوق ضرورية لاتخاذ القرار التسويقى للهيئات العامة والخاصة. فارتفاع الاسعار للمنتج مثلا يعلمه اى سلعة يطلبها المستهلك كما أن اتاحة المعلومات لكل المتعاملين فى السوق تساعد على تحسين المنافسة وتنظيم تفاعل قوى العرض والطلب لتحديد السعر المناسب . وبالمثل . فان عدم توفر مثل هذه المعلومات يتيح لبعض الهيئات التسويقية التى باستطاعتها ان تحصل عليها من

مواردها الخاصة قوة احتكارية تمارسها فى مواجهة بقية المتعاملين فى السوق كصغار المنتجين مثلا. ومن هنا تأتى أهمية مايمكن أن تقدمه الدولة من جمع وتحليل ونشر المعلومات الخاصة بالاسعار، والتنبوء بها فى بعض الاحيان، بالاضافة للمعلومات الخاصة بالعرض الحاضر والمستقبلى للمحصولات الزراعية واستهلاكها .

٣- ومما يؤخذ على النظام التسويقى بدولة قطر ايضا ، عدم وجود مؤسسات التمويل اللازمة لدعم صغار المنتجين مثل صائدى الاسماك فى القطاع الخاص . لقد تبين من اللقاء مع بعض الصيادين ان هذا القطاع يعانى من عدم "تقنين سياسة الدعم" ومن عدم وجود مؤسسات تمويلية تمكن المنتجين من تطوير صناعتهم الامر الذى يؤدى الى التقلبات الملاحظة فى مستوى الانتاج والانتاجية من سنة الى أخرى .

٤- لوحظ أيضا عدم اتباع نظام التدريج والتصنيف للمنتجات الزراعية . ان ادخال مثل هذا النظام والعمل به يعود بالفائدة على المنتج والمستهلك على حد سواء . فبالنسبة للمنتج يفوق العائد من بيع انتاج بدرجات مختلفة وبأسعار تختلف باختلاف الدرجات العائد من بيع نفس الكمية بدون تدريج لتوسيع قاعدة الطلب لتشمل مستهلكين ذوى دخول مختلفة . أما بالنسبة للمستهلك ، فان التدريج يمكنه من الحصول على نوعية السلعة التى تناسب دخله .

٥- ان عدم وجود دراسة لتكاليف الانتاج الفعلية بما فى ذلك الهوامش التى يشملها الدعم ،جعل من الصعب دراسة الهوامش التسويقية لتحديد مدى كفاية العائد على المنتج فى ضوء تقلبات الاسعار الموسمية ،وتحديد مايعود على المؤسسات التسويقية نظير ماتقوم به من خدمات ،وبالتالى الحكم على كفاءة ادائها .. ومع ذلك فان تحليل اسعار بعض منتجات الخضر والاسماك يشير الى موسمية حادة تبعا لموسمية الانتاج ،ونظرا لانخفاض مرونة العرض التى تتميز بها السلع الزراعية بصفة عامة والخضرية والسمكية بصفة خاصة . فان تقلبات الاسعار تؤدى الى تقلبات فى دخول المنتجين .

---

* يتمثل الدعم الحالى من جانب الدولة للصيادين الحرفيين (القطاع الخاص) فى الاعانات المحدودة التى يقدمها الديوان الاميرى بناء على الطلبات التى يتقدم بها الافراد .

٤-٣ التجارة الخارجية للسلع الزراعية بدولة قطر :

تعتمد دولة قطر بصفة اساسية على صادراتها البترولية والعائدات المتحصل عليها فى تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الخدمات العامة للمواطنين وتمثل صادرات البترول نحو ٩٥ ٪ من مجموع متحصلات دولة قطر من النقد الاجنبى وذلك فى عام ١٩٧٩. اذ تقدر مبيعات البترول الخام فى ذلك العام بحوالى ١٢٫٩ مليار ريال قطرى (تعادل نحو ٣٫٨ مليار دولار).. وقد كان لارتفاع اسعار البترول وزيادة العائد منه خلال عقد السبعينات وحتى عام ١٩٨٢ أثر مباشر على نشاط التجارة الخارجية وذلك لارتفاع مستويات كل من التصدير والاستيراد .

الا أن الاوضاع الانكماشية التى سادت خلال عام ١٩٨٣ قد انعكست على نشاط التجارة الخارجية .. فتدنت المستويات السابقة للتصدير والاستيراد فقد انخفض حجم التجارة الخارجية لدولة قطر (صادرات + واردات) الى نحو ١٧٫٣ بليون ريال (تعادل حوالى ٤٫٨ بليون دولار) فى عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع ٢٣٫٥ بليون ريال (حوالى ٦٫٥ بليون دولار)فى عام ١٩٨٢ أى بنسبة انخفاض قدرها نحو ٢٦٫٤ ٪ مما أدى الى تقلص أهمية قطاع التجارة الخارجية فى الاقتصاد القطرى بالمقارنة مع السنوات السابقة . فبينما شكلت التجارة الخارجية نسبة عالية من اجمالى الناتج المحلى بلغت فى المتوسط نحو ٩٠٪ خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١،شهدت فترة الركود فى عامى ١٩٨١، ١٩٨٢ هبوطا ملحوظا فى هذه النسبة ، حيث بلغت نحو ٨٥ ٪ و ٧٤ ٪ للعامين المذكورين على الترتيب . ويعزى تدنى هذه النسبة خاصة فى عام ١٩٨٢ الى هبوط قيمة كل من الصادرات والواردات. فقد انخفضت نسبة قيمة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى الى حوالى ٥١٫٤ ٪ فى عام ١٩٨٢ مقارنة مع حوالى ٥٩٫٣ ٪ فى عام ١٩٨١. وبالمثل ،انخفضت نسبة قيمة الواردات الى الناتج المحلى من نحو ٢٥٫٧ ٪ فى عام ١٩٨٢ الى نحو ٢٢٫٧ ٪ فى عام ١٩٨٣.

٤-٣-١ الصادرات:

تشير أرقام الجدول رقم (٢١) الى أن قيمة صادرات دولة قطر قد انخفضت خلال عام ١٩٨٢ الى نحو ١٦٫٤ بليون ريال مقارنة بنحو ٢١٫٣ بليون ريال فى عام ١٩٨١. أى بما نسبته نحو ٢٣ ٪ ،كما انخفضت قيمة الصادرات مرة أخرى فى عام ١٩٨٣ لتصل الى نحو ١٢٫٠ بليون ريال أى بما نسبته نحو ٢٧ ٪ من قيمة صادرات عام ١٩٨٢. ويعزى هذا الانخفاض الى تدنى مستويات كل من حجم الصادرات والاسعار . فقد انخفضت كمية صادرات النفط الخام من نحو ١١٧٫٨ مليون برميل فى عام ١٩٨٢ الى نحو ١٠٢ مليون برميل فى عام ١٩٨٣ أى بما نسبته نحو ١٢٫٤٪ أما بالنسبة للاسعار . فقد انخفض متوسط سعر برميل النفط القطرى من حوالى ٣٤٫٦٥ دولار فى عام ١٩٨٢ الى حوالى ٣٠٫٦٢ دولار فى عام ١٩٨٣ أى بنسبة انخفاض قدرها نحو ١١٫٥ ٪ .

جدول رقم (٢١): اجمالى قيمة الصادرات والواردات
بدولة قطر خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣
(مليون ريال قطرى)

السنوات	جملة الصادرات (فوب)	جملة الواردات (سيف)	الميزان التجارى
١٩٧٩	١٤ر٦٥٥	٥ر٣٧٨	٩ر٢٧٧
١٩٨٠	٢٠ر٧٨٧	٥ر٢٦٥	١٥ر٥٢٢
١٩٨١	٢١ر٢٧٢	٥ر٥٢٤	١٥ر٧٤٨
١٩٨٢	١٦ر٤٠٥	٧ر٠٨٨	٩ر٣١٧
١٩٨٣	١٢ر٠٠٢	٥ر٢٩٩	٦ر٧٠٣

المصدر: دولة قطر ،مؤسسة النقد القطرى ،دائرة البحوث والاحصاء التقرير السنوى السابع ،الدوحة ،١٩٨٣ ،ص٥٤.

٤-٣-٢ الـــواردات :

وتشير بيانات الجدول (٢١) الى تقلص ملموس فى مستوردات دولة قطـــر خلال عام ١٩٨٣ حيث بلغت قيمة الواردات السلعية نحو ٥ر٣ بليون ريال مقارنة بقيمة مستوردات عام ١٩٨٢ التى بلغت نحو ٧ر١ بليون ريال مسجلة بذلك انخفاضا نسبته نحو ٢ر٢٥ ٪ . ويشير التقرير السنوى لمؤسسة النقد القطرى لعام ١٩٨٣ الى أن هذا الانخفاض الكبير فى حجم الواردات كان نتيجة لاستمرار حالـــة الركود الاقتصادى وتأثيرها على تقليص سيولة القطاع الخاص مما أدى الـــى انخفاض حجم الطلب الكلى على السلع والخدمات . خاصة وان جزءا هاما من هـذا الطلب يتم تلبيته عن طريق المستوردات. كما تأثر حجم الاستيراد الحكومـــى خلال عام ١٩٨٣ فى ضوء مواصلة تبنى الدولة لسياسات انفاقية ترشيدية والتركيز على انجاز المشاريع الرئيسية*. وبالاضافة الى ذلك فقد ساهم ارتفاع سعر صرف الريال القطرى بالنسبة لعملات معظم الدول المصدرة لدولة قطر فى تخفيض أسعار الواردات من هذه الدول مما أدى الى تخفيض تكلفة المستوردات .

* دولة قطر مؤسسة النقد القطرى، دائرة البحوث والاحصاء ، التقرير السنوى السابع ،الدوحة ،١٩٨٣ ،ص ٥٤.

٤-٣-٢-١ التركيب السلعى للواردات:

فيما يختص بالتركيب السلعى لمستوردات دولة قطر يشير الجدول(٢٢) الى أن مستوردات الاغذية والحيوانات الحية تأتى فى المرتبة الرابعة فى الاهمية النسبية وذلك بعد مستوردات الماكينات والالات ومعدات النقل، والسلع المصنعة والمصنوعات المتنوعة ،على الترتيب . فقد بلغت قيمة واردات الاغذية والحيوانات الحية حوالى ٦٧٣ر٤ مليون ريال فى عام ١٩٨٣ تمثل نحو ١٢ر٧ ٪ من جملة قيمة الواردات مقارنة بقيمتها عام ١٩٨٢ والتى بلغت نحو ٦١٤ر٤مليون ريال أى مانسبته نحو ٨ر٧ ٪ من جملة قيمة الواردات. هذا بالمقارنة مع مجموعة المستوردات الاخرى التى انخفضت قيمتها بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣.

٤-٣-٣ التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية :

يشير الجدول رقم (٢٣) الى أن مجموعة الدول الاوربية كانت تحتل مكان الصدارة حتى عام ١٩٨١ بالنسبة لصادرات دولة قطر من البترول الخام. حيث تراوحت نسبة الصادرات لهذه الدول بين نحو ٧ر٤٣ ٪ فى عام ١٩٧٩ ونحو ٤٧ ٪ فى عام ١٩٨١ من جملة قيمة صادرات النفط. الا أن هذه النسبة انخفضت الى نحو ٣٥ر٤ ٪ فى عام ١٩٨٢ ثم الى نحو ٥ر٣٠ ٪ فى عام ١٩٨٣. وقد احتلت مجموعة الدول الاسيوية مكان الدول الاوربية خلال العامين الاخيرين وصارت تستحوذ على نصيب الاسد من صادرات قطر النفطية . حيث وصل نصيبها الى نحو ٩ر٥٧ ٪ من اجمالى الصادرات النفطية خلال عام ١٩٨٣ مقارنة مع نحو ١ر٥١ ٪ فى عام ١٩٨٢. ويعود هذا الارتفاع الى الزيادة الكبيرة التى طرأت على حجم النفط المصدر الى اليابان التى احتلت المرتبة الاولى بين مجموعة هذه الدول. فقد شهدت الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣م زيادات مضطردة فى الاهمية النسبية لحجم الصادرات المتجهة الى اليابان حيث ارتفعت من نحو ٧ر٢٨ ٪ فى عام ١٩٧٩ لتصل الى نحو ٤٧ ٪ فى عام ١٩٨٣ من اجمالى الصادرات اى بزيادة بلغت نحو ٦٤ ٪ بين العامين المذكورين . اما بالنسبة لمجموعة الدول الامريكية فقد انخفضت الاهمية النسبية من نحو ٥ر١١ ٪ فى عام ١٩٧٩ لتصل الى نحو ٩ر٦ ٪ فى عام ١٩٨٣.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للواردات، فتأتى مجموعة الدول الاوروبية الغربية فى المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية . فقد تراوحت نسبة الواردات من مجموعة هذه الدول بين حد أقصى قدره نحو ٦ر٥٦٪ فى عام ١٩٧٩ وحد أدنى قدره نحو ٤٦ ٪ فى عام ١٩٨١ من اجمالى قيمة الواردات . وقد شهدت الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ انخفاضا فى الاهمية النسبية للواردات من هذه الدول حيث بلغت نسبة الواردات نحو ٤٩ ٪ فى عام ١٩٨٣ مقارنة بنحو ٥٠ر٤ ٪

جدول رقم (٢٢): التركيب السلعى للواردات بدولة قطر للفترة ١٩٧٩-١٩٨٣

((بالمليون ريال قطري))

البيـــــان	١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الاغذية والحيوانات الحية	٥٦٤ر٦	١٠ر٥	٧٠٤ر٠	١٣ر٤	٦٢٩ر٩	١١ر٤	٦١٤ر٤	٨ر٧	٦٧٣ر٤	١٢ر٧
المشروبات والتبغ	٥٥ر١	١ر٠	٦٠ر٠	١ر١	٩١ر٤	١ر٧	١٠٩ر٨	١ر٥	١٠٣ر٦	٢ر٠
المواد الخام غير المعدة للاكل (١)	٢١ر٧	٠ر٦	٧٤ر٦	١ر٤	٨٩ر٩	١ر٦	١٨٧ر٦	٢ر٦	١٤٤ر٠	٢ر٧
الوقود المعدنى ومواد التشحيم (٢)	٣٥ر٥	٠ر٧	٦٣ر٨	١ر٢	٥٧ر٧	١ر٠	٤٦ر٥	٠ر٧	٤٨ر٤	٠ر٩
الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية المنشأة	١١ر٢	٠ر٢	٢٠ر٢	٠ر٤	٤٤ر٨	٠ر٨	٢٩ر٧	٠ر٤	٢٢ر٢	٠ر٤
المواد الكيماوية والمواد المتعلقة بها	٢١٦ر٨	٤ر٠	٢٨١ر٢	٥ر٣	٢٦٥ر٠	٤ر٨	٣٢١ر٢	٤ر٧	٢٦٠ر٩	٤ر٩
السلع المصنعة	١٠٢٧ر٥	١٩ر١	١١٥١ر١	٢١ر٩	١٣٤١ر٠	٢٤ر٣	١٤٢٩ر٥	٢٠ر٣	١٠٢٨ر٩	١٩ر٦
الماكينات والاتومعدات النقل	٢٨٦٥ر٦	٥٣ر٢	٢٣٣١ر٥	٤٤ر٣	٢٣٤٧ر١	٤٢ر٥	٣٥٣٤ر٤	٤٩ر٩	٢٣٢٨ر٦	٤٤ر٠
مصنوعات متنوعة	٥٦٩ر٧	١٠ر٦	٥٨١ر٥	١١ر٠	٦٥٧ر٦	١١ر٩	٧٩٤ر٤	١١ر٢	٦٧٨ر٧	١٢ر٨
المجموع	٥٢٧٧ر٧	١٠٠ر٠	٥٢٦٧ر٩	١٠٠ر٠	٥٥٢٤ر٤	١٠٠ر٠	٧٠٨٧ر٥	١٠٠ر٠	٥٢٩٨ر٧	١٠٠ر٠

(١) باستثناء الوقود .

(٢) والمواد المشابهة .

المصدر: دولة قطر ،مؤسسة النقد القطرى ،دائرة البحوث والاحصاء ،التقرير السنوى السابع ،الدوحة ،١٩٨٣ - ص٤٢.

جدول رقم (٢٣): حجم التبادل التجاري لدولة قطر مع العالم الخارجي

خلال الفترة ١٩٧٩ – ١٩٨٣

الدولة	صادرات النفط الخام حسب الدول المستوردة					الواردات حسب التوزيع الجغرافي				
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
أوروبا الغربية	٧ر٤٣	٥ر٤٤	٠ر٤٧	غ٣٥	٥ر٣٠	٦ر٥٦	٧ر٤٧	٠ر٤٦	غ٥٠	٠ر٤٩
المملكة المتحدة	—	—	—	—	—	٥ر١٥	٧ر١٧	غ١٦	٢ر١٦	٧ر١٦
ايطاليا	٥ر٥	١ر٦	٧ر٩	٧ر٨	غ٧	٨ر٥	٣ر٥	غ٨	٧ر٤	٠ر٥
فرنسا	٧ر١٢	٥ر١١	٧ر١٠	٢ر١٣	٠ر٦	٠ر١٠	غ٥	٠ر٦	٨ر٩	٩ر٤
هولندا	٧ر١٤	غ١٦	٦ر١٦	غ٢	٢ر٥	غ٢	٩ر٢	٩ر١	٧ر٢	٢ر٢
المانيا الغربية	٩ر١	٠ر٩	٦ر٠	٥ر٠	٧ر٣	٨ر١٦	١ر٦	٢ر٧	٧ر٧	٢ر٨
دول أوربية أخرى	٩ر٨	٦ر٩	غ٩	٦ر١٠	٢ر٨	١ر٦	٣ر١٠	٧ر٩	٨ر٩	٠ر١١
آسيا:	٧ر٤١	٧ر٤١	٥ر٤٣	١ر٥١	٩ر٥٧	٠ر٢٦	٨ر٢٧	١ر٢١	٩ر٣٠	٥ر٣١
اليابان	٧ر٢٨	غ٢٩	٩ر٣٤	٧ر٤٠	٠ر٤٧	٦ر١٨	٣ر١٨	غ٢٠	٠ر٢٢	٨ر٢١
دول أخرى	٠ر١٣	٣ر١٣	٦ر٨	غ١٠	٩ر١٠	غ٧	٥ر٩	٧ر١٠	٩ر٨	٧ر٩
الامريكتين:	٥ر١١	٨ر٩	غ٧	٠ر٩	٦ر٩	٧ر٩	٨ر١٣	٩ر١٣	٢ر١١	٢ر١١
امريكا اللاتينية	٢ر١٠	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٨	٦ر٩	ر١ *	٥ر٢*	٩ر٢ *	٢ر٢ *	١ر٢*
الولايات المتحدة	٢ر١	١ر٨	غ٠	٠ر١	—	٧ر٨	٣ر١١	٠ر١١	٠ر٩	١ر٩
أفريقيا:	غ١	غ٣	٥ر٠	غ٢	٨ر٠	٢ر٠	٥ر٠	٤ر٠	٢ر٠	١ر٠
استراليا:	—	٦ر٠	٦ر٠	٨ر٠	٦ر٠	١ر٢*	غ٢*	١ر٢*	١ر٢*	١ر٢*
دول أخرى:	٧ر١	—	٠ر١	٢ر١	٣ر٢	—	—	—	—	—
الدول العربية:	—	—	—	—	—	غ٥	٧ر٨	٦ر٧	٢ر٥	١ر٥
دولة الامارات	—	—	—	—	—	٦ر١	٢ر٩	٥ر٢	٥ر٢	غ٢
لبنان	—	—	—	—	—	٨ر٠	١ر٠	٢ر١	٧ر١	٦ر٠
الاردن	—	—	—	—	—	٣ر٠	٦ر٠	٧ر٠	٢ر٠	٥ر٠
الكويت	—	—	—	—	—	٧ر٠	١ر٠	٨ر١	غ٠	غ٠
سوريا	—	—	—	—	—	١ر٠	٦ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠
البحرين	—	—	—	—	—	غ٠	٥ر٠	غ٠	٣ر٠	٣ر٠
دول اخرى	—	—	—	—	—	٦ر٠	٢ر١	٧ر٠	٣ر٠	٦ر٠
المجموع	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

* البرازيل وكندا ودول اخرى استراليا ونيوزيلندة

المصدر: دولة قطر ،مؤسسة النقد القطرى ،دائرة البحوث والاحصاء، التقرير السنوى السابع، الدوحة ١٩٨٣ ص٦٩ و٠٦٩

فى عام ١٩٨٢. ويعزى هذا الانخفاض الى الهبوط العام فى حجم مستوردات البلاد خلال الفترة المذكورة. وتحتل المملكة المتحدة المرتبة الاولى من حيث الاهمية بالنسبة لمجموعة الدول الاوروبية حيث استحوذت على نحو ١٦ر٧ ٪ من اجمالى إستيراد البلاد عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع ١٥ر٥ ٪ عام ١٩٧٩. ويلى بريطانيا فى الاهمية بالنسبة لمجموعة الدول الاوروبية .المانيا الغربية وايطاليا وفرنسا حيث بلغت نسبة الواردات لعام ١٩٨٣ نحو ٨ر٢ ٪ ، ٥ ٪ و ٩ر٤ ٪ لكل منها على الترتيب ، من اجمالى قيمة الواردات .

ويلى مجموعة الدول الاوروبية فى الاهمية النسبية بالنسبة للواردات مجموعة الدول الاسيوية . حيث تراوحت نسبة الواردات منها بين حد ادنى بلغ نحو ٢٦ ٪ من اجمالى قيمة الواردات فى عام ١٩٧٩ . وحد اقصى بلغ نحو ٣١ر٥٪ فى عام ١٩٨٣.وتحتل اليابان المرتبة الاولى ليس بالنسبة للمجموعة الاسيوية فحسب ، بل بالنسبة لكل الدول المصدرة لدولة قطر ، وذلك على الرغم من انخفاض اهميتها النسبية من نحو ٢٢ ٪ عام ١٩٨٢ الى نحو ٢١ر٨ ٪ عام ١٩٨٣. فقد انخفضت قيمة الواردات من اليابان لتصل الى نحو ٢ر١ بليون ريال عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع حوالى ٦ر١ بليون عام ١٩٨٢ اى بنسبة انخفاض قدرها نحو ٢٥٪ ،ويعزى ذلك الى الهبوط العام فى حجم واردات دولة قطر ،وارتفاع سعر صرف الين اليابانى مقابل الريال القطرى بمعدل بلغ فى المتوسط نحو ٤ ٪ خلال عام ١٩٨٣.

وتأتى مجموعة الدول الامريكية فى المرتبة الثالثة فى الاهمية النسبية حيث بلغت نسبة الواردات نحو ٩ر٧٪ كحد أدنى فى عام ٧٩. ونحو ٣ر١٣٪كحد اقصى فى عام ١٩٨١ الا أن هذه النسبة قد شهدت انخفاضا خلال عامى ٨٢ ٨٣ حتى وصلت الى ٢ر١١٪ من اجمالى قيمة الواردات لكلا السنتين .

أما بالنسبة للدول العربية فيأتى ترتيبها فى المرتبة الرابعة فى الاهمية النسبية للدول المصدرة لدولة قطر . فقد بلغت نسبة الصادرات من هذه الدول لدولة قطر نحو ٤ر٥ ٪ فى عام ١٩٧٩ ونحو ١ر٥ ٪ من اجمالى قيمة الواردات فى عام ١٩٨٣. وكانت أعلى نسبة بلغتها الواردات من الدول العربية فى عام ١٩٨٠ حيث وصلت نحو ٨ر٧ ٪ من اجمالى قيمة الواردات.

٤-٣-٤ هيكل واتجاهات الواردات الزراعية والغذائية :

بلغت جملة قيمة واردات قطر من الاغذية واللحوم الحية نحو ٦ر١٤٩ مليون دولار فى عام ١٩٧٩ تمثل نحو ٥ر١٠ ٪ من جملة قيمة الواردات، زادت الى نحو ١٨٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٣ تمثل نحو ٨ر١٢ ٪ من جملة قيمة الواردات. الجدول رقم (٢٤).

ويشير الجدول رقم (٢٥) الى كمية الواردات من أهم السلع الغذائية للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣. وبدراسة الارقام الواردة بالجدول يتبين أن هناك زيادة ملحوظة فى واردات مجموعة الحبوب تعادل ٦ر٣ ٪ بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٣.

أما واردات القمح والارز فقد انخفضت خلال الفترة المذكورة . فبالنسبة للقمح ودقيق القمح انخفضت الواردات من نحو ٨ر٣٦ الف طن فى عام ١٩٧٩ الى نحو ٧ر٣١ الف طن فى عام ١٩٨٣ . ولعل هذا يعزى للكميات المخزونة خلال سنوات الدراسة والتى بلغت نحو ٦٥ ٪ من الاحتياجات فى عام ١٩٧٩ ونحو ١٧ ٪ فى عام ١٩٨٢. وبالنسبة للارز انخفضت الواردات من نحو ٣ر٢٠ الف طن فى عام ١٩٧٩ الى نحو ٦ر١٤ الف طن فى عام ١٩٨٣. وبما ان الارز سلعة غذائية رئيسية فقد عملت الدولة على أن يكون هناك مخزون كاف فى كل الاوقات فقد بلغ المخزون من الارز فى عام ١٩٨١ نحو ١٣٥ ٪ من حجم الاستهلاك وفى عام ١٩٨٢ نحو ١٣٢ ٪ من حجم الاستهلاك. اما بالنسبة للشعير فقد زاد حجم الواردات من نحو ٧ر٧ ألف طن فى عام ١٩٧٩ حتى بلغ نحو ٧ر١٩ الف طن فى عام ١٩٨٣. كما زادت واردات السكر من نحو ٦ر٣ الف طن فى عام ١٩٧٩ الى نحو ٢ر٩ ألف طن فى عام ١٩٨٣. وبالنسبة للخضر يلاحظ زيادة حجم الواردات من ٦ر٨ الف طن فى عام ١٩٧٩ الى نحو ٧ر١٦ ألف طن فى عام ١٩٨٣. ويعزى ذلك أساسا لزيادة حجم السكان وضعف الانتاج المحلى فى مقابلة الاحتياجات اما بالنسبة لبقية السلع الغذائية النباتية الاخرى فلم يختلف حجم الواردات بدرجة كبيرة بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٣.

أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية . فقد زادت الواردات ماعدا فى حالة البيض الذى انخفض حجم الواردات منه من نحو ٦ر٣ الف طن فى عام ١٩٧٩ الى نحو ٩ر٢ الف طن فى عام ١٩٨٣. ويلاحظ الزيادة الكبيرة التى طرأت على واردات اللحوم الحمراء التى زاد حجم الواردات منها من نحو ٨ر٧ ألف طن فى عام ١٩٧٩ الى نحو ٣ر١٤ الف طن في عام ١٩٨٣. وكذلك الحال بالنسبة للحوم البيضاء حيث زاد حجم الواردات من ٣ر٦ ألف طن فى عام ١٩٧٩ الى نحو ٥ر١٠ الف طن فى عام ١٩٨٣ ويعزى ذلك أساسا لزيادة الطلب على هذه السلع وضعف الانتاج المحلى .

ويشير الجدول رقم(٢٦) الى التوزيع النسبى لقيمة واردات الاغذية لدولة قطر خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ ويتضح من الجدول أن مجموعة الدول العربية كانت خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ المصدر الرئيسى للاغذية التى تستوردها دولة قطر حيث بلغت نسبة ماتستورده من هذه الدول نحو ٢ر٣٠ ٪ من جملة قيمة الواردات لتلك الفترة . ولكن هذه النسبة تدهورت لتبلغ نحو ٤ر١٩ ٪ خلال ١٩٨٠ - ١٩٨١.

جدول رقم (٢٤): هيكل الواردات السلعية بدولة قطر

١٩٧٩ / ١٩٨٣

البيـــان	١٩٧٩		١٩٨٣	
	القيمة (مليون دولار)	٪	القيمة (مليون دولار)	٪
الاغذية والحيوانات الحية	١٤٩ر٦	١٠ر٥	١٨٥ر٠	١٢ر٨
المشروبات والتبغ	١٤ر٦	١ر٠	٣٨ر٥	٢ر٠
المواد الخام والوقود(١)	١٧ر٨	١ر٢	٥٢ر٨	٣ر٧
الزيوت والشحوم (٢)	٣ر٠	٠ر٢	٦ر١	٠ر٤
المواد الكيماوية (٣)	٥٧ر٤	٤ر٠	٧١ر٧	٥ر٠
الماكينات والالات	٢٧٢ر٣	١٩ر٢	٦٣٩ر٨	٤٤ر٤
السلع المصنعة	٧٥٩ر٥	٥٣ر٣	٢٨٥ر٤	١٩ر٨
مصنوعات متنوعة	١٥١ر٠	١٠ر٦	١٧١ر٣	١١ر٩
المجموع	١٤٢٥ر٢	١٠٠ر٠	١٤٤٠ر٦	١٠٠ر٠

(١) المواد الخام غير المعدة للاكل والوقود المعدنى ومواد التشحيم والمواد المناسبة.

(٢) الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية المنشأ.

(٣) المواد المتعلقة بها.

المصدر: دولة قطر ،رئاسة مجلس الوزراء ،الجهاز المركزى للاحصاء " المجموعة الاحصائية السنوية للاعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٣" الدوحة يوليو ١٩٨١ ص ١٠٧، يوليو ١٩٨٤ ص١٦٩.

ونحو ٥ر١١ ٪ خلال ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . كما يلاحظ من الجدول ايضا أن نسبة واردات الاغذية من دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية قد زادت من نحو ٢٥ ٪ خلال الفترتين ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ،و ١٩٨٠ - ١٩٨١ لتبلغ نحو ٢٩٪ من جملة قيمة الواردات فى الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣. ويتضح ايضا أن نسبة الواردات من الدول الاوربية الاخرى قد تميزت بالثبات النسبى خلال الفترتين الاخيرتين حيث بلغت نحو ٤ر٢ ٪ خلال ١٩٨٠ - ١٩٨١ ،ونحو ٣ر٢ ٪ خلال ١٩٨٢ - ١٩٨٣.

جدول رقم (٢٥): كمية الواردات من السلع الغذائية
بدولة قطر للسنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٢
(بالالف طن)

المجموعة السلعية	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
مجموعة الحبوب ومنتجاتها	٩٩ر٧١	٠٢ر٩٥	٦٩ر٨١	٦٧ر٩١	٦١ر٧٤
القمح ودقيق القمح	٨٤ر٢٦	٢٠ر٢٥	٥٩ر٢٥	ار٢٩	٧٤ر٣١
الشعير	٧٣ر٧	٢١ر١٩	٦٥ر١٧	٣٣ر١٤	٧٠ر١٩
الارز	٢٦ر٢٠	٣٨ر٢٣	٥٦ر١٨	٥٠ر١٢	٥٧ر١٤
الرده (الشوار)	٦١ر٥	٥١ر٢٥	٩٣ر١٣	٠٠ر١٢	٥٤ر٧
المكرونة والبسكويت	٣٣ر١	٢٨ر١	٦٢ر١	٩٣ر٠	٨٦ر٠
أخرى	٢٣ر٠	٣١ر٠	٣٣ر٤	٨٢ر١٢	٢١ر٠
الدرنات	١٥ر٤	٦٣ر٢	٢٥ر٣	٤٢ر٤	٠٦ر٤
بقول	١٣ر١	٣٨ر١	١٢ر١	٦٨ر٢	٩١ر١
حبوب زيتية	٦٢ر١	٣٥ر١	١٦ر١	٧٨ر٠	٣٢ر٠
سكر مكرر	٦٣ر٣	٨٧ر١٢	٤٢ر٨	١٨ر١٢	١٩ر٩
عسل	١٠ر٠	٠٨ر٠	١٢ر٠	١٩ر٠	٠٥ر٠
فاكهة طازجة	٢٦ر١٦	٧٢ر١٢	٦١ر١٥	٩٩ر٩	٤٢ر١٧
فاكهة أخرى	٨٩ر٦	١٢ر١	١٣ر١٠	٨٢ر٠	٥١ر٠
لحوم حمراء	٨٣ر٧	٩٢ر٣	١٨ر٩	٧٢ر٣	٣٣ر١٤*
لحوم دواجن	٣٤ر٦	٧٤ر٩	٣٤ر٨	٥٥ر١٠	٤٨ر١٠
أسماك	٢٢ر٠	٤٤ر٠	٥٠ر٠	٤٨ر٠	٧٧ر٠
بيض	٦٠ر٣	٧١ر٢	٦٢ر٢	٩٨ر٢	٨٦ر٢
ألبان ومنتجاتها	٥٠ر٩	٧٤ر١٤	٧٢ر١١	٩٨ر١٠	٣٥ر١٠
الخضروات الطازجة	٦٢ر٨	٦١ر٦	٠٣ر٧	٠٣ر١٠	٦٧ر١٦
الخضروات الاخرى	٠١ر٦	٤٧ر٩	٦١ر٥	٦٠ر٠	٧٢ر١

* تتضمن الاغنام والماعز التى ذبحت محليا بعد استيرادها ، اضافة الى الواردات فى صورة لحوم حمراء طازجة .

المصدر: دولة قطر ،وزارة الصناعة والزراعة ،ادارة البحوث الزراعية والمائية نشرات الاحصاء الزراعى للاعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣.

جدول رقم (٢٦): التوزيع النسبى لواردات الاغذية حسب الجهة المصدرة للسنوات ١٩٧٧-١٩٨٢ (٪)

الجهة المصدرة	متوسط (١) ١٩٧٧ - ١٩٧٨	متوسط(١) ١٩٨٠ - ١٩٨١	متوسط (٢) ١٩٨٢-١٩٨٢
الدول العربية	٣٠ر٢	١٩ر٤	١١ر٥
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	٢٥ار	٢٥ر٥	٢٩ر٠
دول اوروبية غربية			
اخرى	٨ر١	٢ر٤	٣ر٢
الولايات المتحدة	٥ر٢	٥ار	٤ر٤
دول اسيوية غير عربية	١٩ر٠	٢٢ر٦	٢١ر٠
استراليا ونيوزيلنده	١١ر٤	١٦ر٤	٢٣ار
دول افريقية غير عربية	١ر٦	٢ار	٠ر٦
أخرى	٧ر٥	٦ر٥	٨ار
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: (١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية ، الجزء الثالث عشر ، السياسة الزراعية لدولة قطر ، الخرطوم نوفمبر ١٩٨٣، ص٦١.

(٢) دولة قطر ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزى للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية للاعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ الدوحة ١٩٨٣ص ١٢٧. يوليو ١٩٨٣ ص ١٦٩.

أما واردات الاغذية من الدول الاسيوية غير العربية ،فقد زادت من نحو ١٩ ٪ فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨، الى نحو ٦ر٢٢ ٪ فى الفترة ١٩٨٠-١٩٨١، ثم انخفضت الى نحو ٢١ ٪ فى الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . أما بالنسبة لاستراليا ونيوزيلنده فيلاحظ أنها أصبحت ، الى جانب المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، تمثل أهم مصادر الغذاء لدولة قطر . فواردات دولة قطر من الاغذية والحيوانات الحية من استراليا ونيوزيلنده تتميز بالنمو المطرد من فترة لاخرى. فقد زادت نسبة الواردات من نحو ٤ر١١ ٪ فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ الى نحو ٤ر١٦٪ فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ثم الى نحو ار٢٣ ٪ خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣.

ان تفاصيل هيكل الواردات كما يبينها الجدول رقم(٢٧) تؤكد ماذهبنا اليه سابقا من أن المجموعة الاقتصادية الاوروبية ،واستراليا ونيوزيلنده ، والبلدان الاسيوية ،والدول العربية ،على الترتيب ،هى المصدر الرئيسى للوارداتمن الغذاء والحيوانات الحية لدولة قطر .

فبالنسبة للحيوانات الحية يلاحظ من الجدول (٢٨) أن نسبة الواردات من استراليا ونيوزيلنده قد بلغت نحو ٢ر٧١ ٪ من جملة واردات الغذاء والحيوانات الحية لدولة قطر فى عام ١٩٨٣ ،تليها فى الاهمية مجموعة الدول العربية حيث بلغت نسبة الوارد منها نحو ٨ر١٦ ٪ لنفس العام . اما اللحوم ومستحضراتها فأهم الاقطار التى تصدرها لدولة قطر المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، بعض دول أمريكا الجنوبية واستراليا ونيوزيلنده ،حيث بلغ جملة ماتم استيراده من هذه الدول فى عام ١٩٨٣ نحو ٨٤٪ من جملة الواردات الغذائية أما بالنسبة لمنتجات الالبان والبيض فتأتى المجموعة الاقتصادية الاوربية على رأس قائمة الدول المصدرة لدولة قطر ،حيث بلغت نسبة الواردات منها فى عام ١٩٨٣ نحو ٧٩ ٪ من جملة واردات الاغذية .

أما فيما يختص بالحبوب ومستحضراتها فتعتمد قطر على الاستيراد من الدول الاسيوية واستراليا ونيوزيلنده والمجموعة الاقتصادية الاوروبية . وتمثل واردات قطر من الخضر والفاكهة من الدول الاسيوية نحو ٦ر٤٥ ٪ من جملة واردات الاغذية والحيوانات الحية . كما تمثل الواردات من الدول العربية نحو ٤ر٢٦ ٪ . وتعتمد دولة قطر على المجموعة الاقتصادية الاوروبية فى تلبية احتياجاتها من السكر والسكريات ومن البن والشاى ومن المستحضرات الغذائية المتنوعة حيث تزيد نسبة الواردات منها عن ٤٠٪ لكل من البندين الاخيرين، كما تزيد عن ٧٧ ٪ من جملة الواردات بالنسبة للبند الاول وهو السكر والسكريات .

جدول رقم (٣٧): وارداتدولة قطر من السلع الزراعية لعام ١٩٨٢ حسب البلدان المصدرة

(الكمية بالطن المترى)

	المجموعة/السلعة	الحبوب	الخضروات	الفاكهة الطازجة	منتجات الالبان	البيض	لحوم حمراء	لحوم دواجن	حيوانات حية
	دول عربية	٣١٠٦ر٩	٧٤٨٦ر٠	٥٥١٥ر٥	٢٩٩ر٨	١٩٢٤ر٣	٢٢ار	٢٠ر٥	٢٦٩٠ر٣
	لبنان	١ر٠	٢٢٤٧ر٣	٢٨١١ر٢	٢٠ر٠	٨٢٩ر٩	—	—	١ر٠
	الاردن	—	٢١٠٥ر٨	٥٦٤ار	٢ر٠	—	—	—	١٢٨٤ار
	سوريا	—	٢٤٩٣ار	٢٠٥٠غر	١١ر٠	٨٧ر٠	—	—	١٢٩٠ر٢
	السعودية	—	٩٦ار	١٤ر٠	—	١٩ر٠	—	—	١٤ر٠
	الكويت	٨ر٦	—	—	—	—	٢٠ر٢	١ار٧	١ر٠
	دولة الامارات	٢٨٨٤ر٩	٥١ر٩	٥٦ر٢	٢٦٨ر٦	٩٧٨غر٤	٣ار	١٨ر٨	—
	عمان	—	٣ر٥	—	—	—	—	—	—
	أخرى	٢١٢ر٢	٤٨٨ر٣	١٩ر٦	—	—	—	—	—
ا	دول اوربية	٥٢٧غر	٦٠٢ر٩	١٤٤ر٩	٨٦٦٤ر٩	٩٧٤ر٠	٥٦٧ر٢	٣٦٦٤ر٠	—
خ	ايطاليا	٢٦٤ر٢	٤٧٥ر٨	٣٢ر٩	—	—	—	—	—
ا	فرنسا	٢٦٩غر	—	—	٢٧٤ر٠	—	٧١ر٩	—	—
	هولندا	٣ر٨	—	٢٣ار	٥٢٩٢ار	٩٧٤ر٠	١٢١ر٣	—	—
	أخرى	—	١٢٧ار	٨٨ر٩	٣٠٩٨ر٨	—	٣٧٤ر٠	٣٦٦٤ر٠	—
	دول اسيوية :	١١٠٣١ر٩	٥٨٥٤ر٥	٢١٧٣ر٣	—	—	١٥٢غر	—	١٢٦٥غر
	ايران	—	٩ر	٤٣ر٦	—	—	—	—	—
	الهند	٢٢٣٩ر٢	١٤٤٢ر٨	١٠٣١ر٢	—	—	١٠٠ر٩	—	—
	باكستان	٨٦٣١ار	٦٤٥غر٤	٤٨١ر٦	—	—	—	—	—
	تركيا	١٦١ر٥	٣٧٦٥غر	٦١٦ر٩	—	—	٥١ر٥	—	١٢٦٥غر
	أخرى	—	—	—	—	—	—	—	—

تابع جدول رقم (٢٧)

المجموعة/السلعة	الحبوب	الخضروات	الفاكهة الطازجة	منتجات الالبان	البيض	لحوم حمراء	لحوم دواجن	حيوانات حية
الامريكتين:	ار٢٩٧٥٧	٨ر٤٤٤٤	ار١٠١٤٣	ار١٣٥١	ار٩٦٠	٩ر٢٤٨٣	٦ر٦٧٨٩	٩ر٧٢٨
الولايات المتحدة	٨ر٦٣١١	٦ر٦٥	٤ر١٥٢٦	٢ر٥٤	٨ر٢١٦	٤ر٤٥	٢ر١٦٥	—
اخرى	٣ر٢٣٤٤٥	٢ر٤٣٧٩	٧ر٨٦٠٦	٩ر١٢٩٦	٣ر٧٤٣	٥ر٢٤٣٨	٤ر٦٦٢٤	٩ر٧٢٨
استراليا:	٧ر٣٠١٧٢	—	٥ر٨٨	٢ر٣٨	—	٣ر٥٢٥	٠ر١	٠ر١٢٠٨٠
الجملة الكلية	٩ر٧٤٦٠٥	٢ر١٨٣٨٨	٣ر١٨٠٦٥	٠ر١٠٢٥٤	٣ر٣٨٥٨	٠ر٢٧٦٢	ار١٠٤٧٥	٦ر١٦٧٦٤

المصدر: دولة قطر رئاسة مجلس الوزراء ،الجهاز المركزى للاحصاء ،التجارة الخارجية لعام ١٩٨٣ ،الدوحة يوليو ١٩٨٤.

جدول رقم (٢٨): التوزيع النسبى لواردات السلع الغذائية والزراعية حسب الجهة المصدرة عام ١٩٨٢

بيـــــان	المجموع (مليون ريال)	الدول العربية	المجموعة الاقتصادية الاوروبية	دول اوروبيه غربيه اخرى	دول اوروبا الاشتراكية	الولايات المتحدة	دول امريكية اخرى	بلدان اسيوية غير عربية	استراليا ونيوزيلنده	دول افريقية غير عربية	اخرى
الاغذية والحيوانات											
الحية	٦٧٣ر٣	٤ر١٢	٤ر٢٩	١ر٩	ار٠	٤ار	٤ار٧	٢١ر٠	٢٢ار	٠ر٥	٢ر٨
الحيوانات الحية	١٥٧ر٠	١٦ر٨	ار٠	—	—	—	٣ر٩	٧ر٩	٧١ر٢	—	—
اللحوم ومستحضراتها	٧٤ر٤	٥ر٠	٣٨ر٧	٢ر١	ار٠	٢ر٨	٢٦ر٦	٨ر٣	١٨ر٣	١ر٦	١ر٩
منتجات الالبان والبيض	١٠٤ر٢	٩ر٦	٧٩ر٢	٢ر٠	٠ر٦	١ر٤	—	٠ر٦	٤ر٧	٠ر٥	١ر٢
اسماك وذوات قشور (١)	٥ر٢	٣٠ر٨	١٣ر٥	—	—	١ر٩	—	٤٢ر٣	٣ر٨	—	٥ر٨
الحبوب ومستحضراتها	٨٢ر٢	٤ر٩	٢١ر٥	٠ر٤	٠ر٠	٦ار	—	٣٩ار	٢٦ر٨	٠ر٠	١ر٢
الخضروات والفاكهة	١٢٥ر٣	٢٦ر٤	١٠ار	٥ر٢	—	٦ر٧	١ر٨	٤٥ر٤	١ار	١ر٤	٤ر٦
السكر والسكريات	١٧ر٦	٥ار	٧٧ر٣	٣ر٢	١ر٠	١ر٧	—	٦ر٣	٠ر٦	—	٥ر٧
البن والشاى(٢)	٤٠ر٦	١ر٥	٤١ر٩	٦ر٤	—	٤ر٤	٨ر٤	٣٥ر٢	٠ر٢	٠ر٥	١ر٥
علف الحيوانات(٣)	١١ار	٦ر٣	١٧ار	—	—	—	—	٧٥ر٧	٠ر٩	—	٠ر٩
مستحضرات غذائية متنوعة	٥٥ر٦	١١ر٣	٤٠ر٦	١ر٩	—	١٤ر٩	٠ر٢	١٢ر٢	٢ر٠	—	١٢ر٤

(١) وحيوانات رخوة ومستحضراتها (٢) والكاكاو والتوابل ومستحضراتها (٣) باستثناء الحبوب غير المطحونة

المصدر: جمعت وحسبت من: دولة قطر، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزى للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٢، الدوحة يوليو ١٩٨٤ ص ١٦٩.

كما تعتمد دولة قطر على الدول الاسيوية لسد احتياجاتها من الاعلاف حيث بلغت نسبة وارداتها من هذه الدول لعام ١٩٨٣ نحو ٧ر٧٥ ٪ .

أما فيما يختص بالتوزيع الجغرافى لواردات السلع الزراعية لدولة قطر على مستوى الدول .. فيوضح الجدول رقم (٢٩) أن أهم الدول المصدرة للحبوب لعام ١٩٨٣ هى استراليا حيث بلغت صادراتها مانسبته نحو ٤٠٪ ،وباكستان التى بلغت صادراتها نحو ١٢ ٪ من جملة الواردات . اما بالنسبة للخضر فتعتمد دولة قطر بشكل رئيسى على الدول العربية وتأتى سوريا ولبنان والاردن على رأس قائمة الدول العربية المصدرة . حيث بلغت صادراتها نحو ٦ر١٣ ٪ ، ٢ر١٢ ٪ ، ٥ر١١/ على الترتيب . وتأتى تركيا على رأس قائمة الدول الاسيوية المصدرة للخضر لدولة قطر حيث بلغت نسبة صادراتها نحو ٥ر٢٠ ٪ من جملة الواردات .وبالنسبة للفاكهة . يلاحظ أن لبنان وسوريا هى الدول العربية الرئيسية المصدرة لدولة قطر . حيث بلغت نسبة الصادرات نحو ٦ر١٥ / ، ٤ر١١ ٪ لكل منهما على الترتيب اما فيما يختص بالالبان ومنتجاتها فتعتمد دولة قطر على هولنده التى بلغت صادراتها نحو ٥١ ٪ والدانمارك التى صدرت مانسبته نحو ٢ر٢٩ ٪ من مجموع واردات الالبان لعام ١٩٨٣. اما بالنسبة للبيض فتعتمد دولة قطر على دولة الامارات العربية المتحدة . ولبنان وهولنده حيث بلغت نسبة الصادرات نحو ٤ر٢٥ ٪ و ٨ر٢١ ٪ و ٢٥ ٪لكل منها على الترتيب .

أما بالنسبة للحوم الدواجن فيلاحظ ان البرازيل والدانمارك هى الدول الرئيسية التى تصدر هذه السلعة لدولة قطر حيث بلغت نسبة الصادرات نحو ٩ر٤١ ٪ للاولى ونحو ٨ر٣٤٪ للثانية ، وذلك من مجموع الواردات لعام ١٩٨٣. وبالنسبة للحوم الحمراء تأتى استراليا والدانمارك والبرازيل على رأس قائمة الدول المصدرة لدولة قطر حيث بلغت نسبة الصادرات نحو ٧ر٣٠ ٪ ، ٩ر٩ ٪ ، ٦ر٨ ٪ لكل منها على الترتيب . وبالنسبة للحيوانات الحية (اغنام وماعز) تتضح اهمية استراليا كأكبر مصدر لهذه السلع لدولة قطر حيث صدرت ما نسبته نحو ٧٢ ٪ من جملة الواردات لعام ١٩٨٣. وتلى استراليا فى الاهمية الاردن وسوريا وتركيا حيث تم تصدير مانسبته نحو ٣ر٨ ٪ ، ٧ر٧ ٪ ، ٦ر٧ ٪ من جملة واردات الحيوانات الحية لكل منها على الترتيب .

٤-٤ استهلاك السلع الغذائية بدولة قطر:

تتبع اهمية دراسة استهلاك السلع الغذائية بدولة قطر من اهمية التطورات التى طرأت على ذلك الاستهلاك خلال عقد السبعينات والسنوات اللاحقة بسبب ارتفاع اسعار النفط وماتبع ذلك من ارتفاع فى دخول الافراد وزيادة

جدول رقم (٢٩) : التوزيع النسبي لكمية الواردات لدولة قطر

من أهم السلع الزراعية حسب البلدان المصدرة لعام ١٩٨٣

٪

	الحبوب	الخضروات	الفاكهة الطازجة	الالبان ومنتجاتها	البيض	لحوم الدواجن	اللحوم الحمراء	حيوانات حية ضأن وماعز
دول عربية :								
لبنان	—	١٢ر٢٢	١٥ر٥٦	٠ر١٩	٢١ر٧٧	—	—	—
الاردن	—	١١ر٤٥	١٢ر٠٠	—	—	—	—	٨ر٢٦
سوريا	—	١٢ر٥٦	١١ر٣٥	٠ر١١	٢ر٢٥	—	—	٧ر٧٠
مصر	٠ر٢٨	٢ر٦٦	٠ر١١	—	—	—	—	—
السعودية	—	٠ر٥٢	٠ر٠٨	—	٠ر٤٩	—	—	—
الكويت	٠ر٠١	٠ر٢٨	٠ر٣١	—	—	٠ر٠٢	٠ر٥٤	—
الامارات	٣ر٨٧	٠ر٣٠	—	٢ر٥٩	٢٥ر٣٦	٠ر١٨	٠ر٠٨	—
الجملة	٤ر١٦	٤٠ر٧١	٣٠ر٥٣	٢ر٨٩	٤٩ر٨٧	٠ر٢٠	٠ر٦٢	١٥ر٩٦
دول أوربية :								
ايطاليا	٠ر٣٥	٢ر٥٩	٠ر١٨	—	—	—	—	—
فرنسا	٠ر٢٦	—	—	٢ر٦٥	—	—	١ر٩٢	—
هولندا	٠ر٠١	—	٠ر١٣	١١ر٥١	٢٥ر٢٤	—	٢ر٢٢	—
سويسرا	—	—	٠ر٠٢	٠ر٥٧	—	٠ر٠٢	٠ر٠٤	—
قبرص	—	٠ر٦٩	٠ر٤٨	٠ر٢٠	—	٠ر١٢	٠ر٠١	—
الدانمارك	—	—	—	٢٩ر١٦	—	٣٤ر٨٣	٩ر٨٩	—
الجملة	٠ر٧٢	٣ر٢٨	٠ر٨١	٨٣ر٦٩	٢٥ر٢٤	٣٤ر٩٨	١٥ر٠٨	—

تابع جدول رقم (٢٩)

	الحبوب	الخضروات	الفاكهة الطازجة	الالبان ومنتجاتها	البيض	لحوم الدواجن	اللحوم الحمراء	حيوانات حية ماعز
دول أسيوية :								
ايران	—	—	٠ر٢٤	—	—	—	—	—
الهند	٣ر٠٠	٧ر٨٥	٥ر٧١	—	—	—	٢ر٦٨	—
باكستان	١١ر٥٧	٣ر٥١	٢ر٦٧	—	—	—	—	—
تركيا	٠ر٢٢	٢٠ر٤٨	٣ر٤١	—	—	—	١ر٣٧	٧ر٥٥
الجملة	١٤ر٧٩	٣١ر٨٤	١٢ر٠٣	—	—	—	٤ر٠٥	٧ر٥٥
الولايات المتحدة	٨ر٤٦	٠ر٣٦	٨ر٥٠	٠ر٥٢	٥ر٦٢	١ر٥٨	١ر٢١	—
استراليا	٤٠ر٤٤	—	٠ر٤٩	٠ر٣٧	—	—	٣٠ر٧٠*	٧٢ر٠٦
البرازيل	—	—	—	—	—	٤١ر٨٩	٨ر٦٤	—
اخرى	٣١ر٤٣	٢٣ر٨١	٤٧ر٦٤	١٢ر٥٣	١٩ر٢٧	٢١ر٣٥	٣٩ر٧٠	٤٢ر٤٣
الجملة	٨٠ر٣٣	٢٤ر١٧	٥٦ر٦٣	١٢ر٤٢	٢٤ر٨٩	٦٤ر٨٢	٨٠ر٢٥	٧٦ر٤٩
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* استراليا ونيوزيلنده

المصدر: جمعت وحسبت من دولة قطر ،رئاسة مجلس الوزراء ،الجهاز المركزى للاحصاء- المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣ - الدوحة ،يوليو ١٩٨٤.

العمالة الوافدة . مما أدى الى زيادة الطلب على السلع الغذائية كما ونوعا . ونسبة لضعف الموارد الزراعية المتاحة وعدم مقدرتها على مقابلة الطلب المتزايد على السلع الغذائية فقد اعتمدت الدولة اعتمادا كبيرا على الخارج فى تلبية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء . وحسبما تبين من استعراض للموارد الزراعية المتوفرة وامكانيات استغلالها فى نطاق الظروف المناخية . ستظل دولة قطر معتمدة الى حد كبير على الاستيراد لبعض السلع الغذائية لتكملة مايمكن انتاجه محليا ودراسة تطور استهلاك الغذاء وانماطه تهدف للمساعدة فى وضع السياسات المناسبة فى مجال زيادة فعالية استغلال الموارد الزراعية المتاحة لزيادة الانتاج ، وفى وضع السياسات التسويقية والسعرية وسياسات الدعم والاستيراد والتصدير .

٤-٤-١ تطور استهلاك السلع الغذائية :

تشير الارقام الواردة بالجدول رقم (٣٠) الى التطور الذى طرأ على استهلاك السلع الغذائية الرئيسية خلال فترة الدراسة . ويتبين من الجدول المذكور تفاوت السلع الغذائية فى التطور الذى طرأ على استهلاكها خلال الفترة المعنية . ويأتى الارز فى مقدمة السلع التى زاد استهلاكها . حيث ارتفع من ١٣٦٥٠ طن فى عام ١٩٧٩ الى ٢٣٩٧٢ فى عام ١٩٨٣ أى بما نسبته نحو ٧٥ر٦ ٪ وبمتوسط معدل نمو سنوى بلغ نحو ١٢ ٪ وتعزى هذه الزيادة فى الاستهلاك الى الزيادة التى طرأت على متوسط نصيب الفرد خلال فترة الدراسة كما يتبين من الجدول رقم (٣١). فقد زاد المتوسط السنوى لنصيب الفرد من الارز بدولة قطر من نحو ٥٦ر١ كجم فى عام ١٩٧٩ الى نحو ٩٢ر٩ كجم فى عام ١٩٨٣ أى بزيادة ٣٦ر٨ كجم تمثل نحو ٦٥ر٦ ٪ من مستوى عام ١٩٧٩ . ولعل من الاسباب الاساسية زيادة استهلاك سلعة الارز انه يعتبر الغذاء الرئيسى للمواطن القطرى كما يعتبر الغذاء الرئيسى للعمالة الوافدة . حيث أن غالبية المهاجرين لدولة قطر من الاسيويين ،وبصفة خاصة الهنود والباكستانيين الذين يعتبر الارز بالنسبة لهم الوجبة الرئيسية .

ويأتى فى المرتبة الثانية بعد الارز فى تطور استهلاك السلع الغذائية اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن . فقد زاد استهلاك اللحوم الحمراء من ٨٦٤٣ طن فى عام ١٩٧٩ الى ١٤٤٤١ طن فى عام ١٩٨٣ اى بزيادة بلغت ٥٧٩٨ طن تمثل نحو٦٧٪ وبمتوسط معدل نمو سنوى بلغ نحو ١١ ٪ . اما استهلاك لحوم الدواجن فقد ارتفع من ٧٢٥٥ طن فى عام ١٩٧٩ الى ١١٧٤٥ طن فى عام ١٩٨٣ أى بزيادة ٤٤٩٠ تمثل نحو ٦٢ ٪ وبمتوسط معدل نمو سنوى بلغ نحو ١٠ ٪ . ويعتبر نمو متوسط استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء والدواجن خلال فترة الدراسة من الاسباب الرئيسية لزيادة الاستهلاك الاجمالى من هذه السلع . فقد زاد متوسط استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء من نحو ٣٥ر٥ كجم الى نحو ٥٦ كجم خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ أى بزيادة نحو ٢٠ر٥ كجم تمثل نحو ٥٧ر٧ ٪ كما زاد متوسط استهلاك الفرد من

جدول رقم (٣٠): تطور استهلاك السلع الغذائية
بدولة قطر الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣
(بالطن المترى)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
القمح	٢٦٠٠٠	٢٨٧٣٢	٣١٢٢٣	٣٧٥٦٦	٢٦٨٦٣
الشعير	٦٦٢٠	٩١٣٦	١٢٦٠٨	١٥١٥٩	٣٠٤٠٧
الارز	١٣٦٥٠	١٥١١٠	١٦٧٢٦	١٨٥١٤	٢٣٩٧٢
البطاطس	٣٩٢٠	٣٧٤٠	٣٤٤٣	٤٤٤٦	٤٢٢٨
فاكهة	١٩٠٠٦	١٤٨٩٦	١٨٥٤٠	٢١٥٠٢	٢٠٠٠٠
بلح وتمور	٥٤٥٣	٨٢١٤	١١٠٢٥	٨٣٨٩	٨٠٠٠
لحوم حمراء	٨٦٤٣	٦٧٢٠	٦٩٧٦	٥٢٣٧	١٤٤٤١
لحوم دواجن	٧٢٥٥	١٠٤٥٠	١١٩٧١	١١٤٧٥	١١٧٤٥
الاسماك	٢٩٢٠	٢٢٠٢	٢٦٤٢	٢٧٩٣	٢٥٣٤
مجموعة الخضر	٢٩٣٠٠	٣١٨٧٨	٢٩١٠٣	٢٨١٢٢	٢٧١٧٤
البيض	٣٩٦٦	٣٩٨٦	٣٦٤٦	٣٣٩٤	٤٣٤٩
مجموعة الالبان	١٠٧٠٥	١٤٥١٤	١٤٧٤٢	١٧١٨٣	١٦٩٩٦

المصدر: نشرات الاحصاء الزراعى ادارة البحوث الزراعية والمائية ،وزارة الصناعة والزراعة ، الدوحة ،نشرات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣.

جدول رقم (٣١): المتوسط السنوى لنصيب الفرد فى دولة قطر
من مختلف السلع الغذائية الفترة
١٩٧٩ - ١٩٨٣
(بالكيلو جرام)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
القمح	١٠٦ر٨	١١٨ر٧	١٢٣ر٤	١٤١ر٨	١٠٤ر١
الارز	٥٦ر١	٦٢ر٤	٦٦ر١	٦٩ر٩	٩٢ر٩
البطاطس	١٣ر٥	١٥ر٥	١٣ر٦	١٦ر٨	١٦ر٤
الفاكهة	٧٨ر١	٦١ر٦	٧٣ر٣	٨١ر١	٧٧ر٥
البلح والتمور	٢٢ر٤	٣٣ر٩	٤٣ر٦	٣١ر٧	٣١ر٠
لحوم حمراء	٣٥ر٥	٢٧ر٨	٢٧ر٦	١٩ر٨	٥٦ر٠
لحوم دواجن	٢٩ر٨	٤٣ر٢	٤٧ر٣	٤٣ر٣	٤٥ر٥
الاسماك	١٢ر٠	٩ر١	١٠ر٤	١٠ر٥	٩ر٨
مجموعة الخضر	١٢٠ر٢	١٣١ر٨	١١٤ر٩	١٠٦ر١	١٠٥ر٣
البيض	١٦ر٣	١٢ر٣	١٤ر٤	١٢ر٤	١٦ر٩
منتجات الالبان	٤٤ر٠	٦٠ر٠	٥٨ر٢	٦٤ر٨	٦٥ر٩

المصدر: نشرة الاحصاء الزراعى، ادارة البحوث الزراعية والمائية ، وزارة الصناعة والزراعة الدوحة .

لحوم الدواجن من نحو ٢٩ر٨ كجم الى نحو ٤٥ر٥ كجم خلال الفترة المذكورة اى بزيادة ١٥ر٧ كجم تمثل نمو ٥٢ر٧ ٪ . ويتلخص الاسباب التى أدت الى زيادة متوسط استهلاك الفرد من هذه السلع وبالتالى الى زيادة الاستهلاك الاجمالى يتضح انها تنحصر فى ارتفاع متوسط دخل الفرد ،حيث تعتبر هذه السلع من التى يزيد استهلاكها بزيادة دخل المستهلك ، زيادة الانتاج المحلى كنتيجة لانشاء الدولة لمزرعتى الانعام بابو سمرة فى عام ١٩٧٨ ، ومزرعة الدواجن بأم قرن فى عام ١٩٧٥ . وتسهيل الدولة لعملية الاستيراد ،حيث تقوم وزارة الشئون البلدية باستيراد الانعام عن طريق المناقصة وتقوم بذبحها وتوزيعها على القصابين .

وتأتى مجموعة منتجات الالبان فى المرتبة الثالثة بالنسبة لتطور الاستهلاك . حيث زاد استهلاكها خلال فترة الدراسة من ١٠٧٠٥ طن فى عام ١٩٧٩ الى ١٦٩٩٦ طن فى عام ١٩٨٣ بزيادة ٦٢٩١ طن تمثل نحو ٥٨ر٨ ٪ وبمتوسط معدل نمو سنوى بلغ نحو ٩ر٧ ٪ . وتعزى هذه الزيادة اساسا لزيادة متوسط نصيب الفرد من منتجات الالبان خلال الفترة المذكورة . حيث ارتفع من نحو ٤٤ كجم فى عام ١٩٧٩ الى نحو ٦٥ر٩ كجم فى عام ١٩٨٣ اى بزيادة بلغت نحو ٢١ر٩ كجم تمثل نحو ٤٩ر٨٪ ومن أسباب هذا التطور فى نصيب الفرد وفى الاستهلاك المحلى ،الى جانب عامل نمو دخل الفرد الذى سبقت الاشارة اليه ، زيادة الانتاج المحلى نتيجة لانشاء مزرعة خاصة لانتاج الالبان فى عام ١٩٨٤ وقد تقدم ذكر ذلك بالاضافة للشركات التى تقوم بتصنيع اللبن وتعبئته محليا .

أما بالنسبة لسلعتى الخضر والاسماك فقد انخفض الاستهلاك خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ وهما من السلع التى كان من المتوقع أن يزيد الانفاق عليها مع زيادة دخل الفرد لاهميتهما الغذائية . فبالنسبة للخضر انخفض اجمالى الاستهلاك من ٢٩٣٠٠ طن فى عام ١٩٧٩ الى ٢٧١٧٤ طن فى عام ١٩٨٣ اى بنقص ٢١٢٦ طن تمثل نسبة انخفاض تبلغ نحو ٣ر٧ ٪ والسبب الرئيس لهذا الانخفاض هو انخفاض متوسط نصيب الفرد خلال الفترة المذكورة ، حيث نقص من نحو ٢ر١٢٠ كجم الى نحو ٣ر١٠٥ كجم فى العام . اما بالنسبة للاسماك فقد انخفض الاستهلاك الاجمالى من ٢٩٢٠ طن فى عام ١٩٧٩ الى ٢٥٣٤ طن فى عام ١٩٨٣ أى بما قدره ٣٨٦ طن تمثل نحو ٢ر١٣ ٪ وكان ذلك نتيجة لانخفاض متوسط نصيب الفرد حيث انخفض من نحو ١٢ كجم فى عام ١٩٧٩ الى نحو ٩ر٨ كجم فى عام ١٩٨٣ اى بما قدره نحو ٢ر٢ كجم تمثل نحو ٣ر١٨ ٪ .

وبما ان الانتاج المحلى يمثل نسبة كبيرة من اجمالى الاستهلاك لهاتين السلعتين ونسبة لما تقدم ذكره من انخفاض فى نصيب الفرد وبالتالى

انخفاض اجمالى الاستهلاك فان هذا الامر يدعو للقيام بعمل دراسة مستوفية لمسببات الانخفاض فى الاستهلاك واتخاذ الاجراءات اللازمة لملافاتها حتى لايؤثر ذلك فى النشاط الزراعى فى البلاد.

٤-٥ الاكتفاء الذاتى والفجوة الغذائية:

تشير الاحصائيات التى وردت فى الابواب السابقةوماتبعها من تحليل الى أن الانتاج الزراعى بدولة قطر يتسم بالضعف وعدم تنوعه حيث يقتصر الانتاج النباتى على الخضر والفاكهة. ونظرا لحجم المتطلبات الغذائية وتنوعها والتى نتجت من ارتفاع دخل الفرد وازدياد العمالة الوافدة، فقد لجأت الدولة الى الاعتماد على الخارج لمقابلة تلك المتطلبات، وهذا ماتعكسه الارقام الواردة بالجدول رقم (٣٢).

يتبين من الجدول المشار اليه ان نسبة الاكتفاء الذاتى مرتفعة بالنسبة للاسماك، البلحوالتمور، الخضر، والالبان ومنتجاتها، على الترتيب، بينما تنخفض بالنسبة لبقية المنتجات الزراعية.

٤-٦ العوامل المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية فى دولة قطر*:

مما تقدم ذكره عن تطور استهلاك الغذاء بدولة قطر. يمكننا ان نخلص الى أن الزيادة التى طرأت على استهلاك السلع الغذائية بدولة قطر خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣، والتى هى استمرار للتطور الذى بدأ فى أوائل السبعينات يمكن أن تعزى فى مجموعها بصفة عامة الى واحد أو أكثر من المتغيرات والعوامل التالية:

ا- الارتفاع المفاجئ فى أسعار النفط وماترتب عليه من متغيرات اقتصادية ساعدت على زيادة الاستهلاك من السلع الغذائية كما ونوعا وبصفة خاصة:

أ) الزيادة التى طرأت على دخول الافراد.

ب) ارتفاع مستوى الوعىالغذائى للفرد من السكان نتيجة لاهتمام الدولة بالشئون التعليمية والتربويةوالصحية والثقافية.

---

* نظرا لتشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين دولتى قطر والبحرين هناك تشابه كبير فىالعوامل المؤثرة على استهلاك السلع الغذائية فى الدولتين ولذا يعتمد هذا الجزء من الدراسة على ماورد فى دراسة سابقة عن البحرين: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة عن امكانية انشاء مؤسسة للتسويق الزراعى بدولة البحرين، الخرطوم أغسطس ١٩٨٣، ص ٧٦

جدول رقم (٣٢): نسبة الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الغذائية بدولة قطر فى عام ١٩٨٣

البنـــــد	الانتاج المحلى (طن متري)	الاستهلاك (طن متري)	نسبة الاكتفاء الذاتى (٪) ١٩٨٣ (١)
مجموعة الحبوب	٨٥٧١	١٢٣٣٥٦	٦ر٩٥
القمـــح	١٥٨	٥١٦٩٤	٠ر٣١
الشـــعير	٧١٣	٣٠٤٠٧	٢ر٣٤
الشـــوار	٧٧٠٠	٣١٧٧٠	٢٤ر٢٤
مجموعة النشويات (البطاطس)	١٧٩	٤٢٢٨	٤ر٢٣
الفاكهة والتمور	٨٩٣٦	٢٨٠٠٠	٣١ر٩١
بلح وتمور	٦٢٠٤	٨٠٠٠	٧٧ر٥٥
فاكهـــة	٢٧٣٢	٢٠٠٠٠	١٣ر٦٦
مجموعة اللحوم	٢٨٦٠	٢٦١٨٦	١٠ر٩٢
لحوم حمراء	١٥٩٠	١٤٤٤١	١١ر٠١
لحوم دواجن	١٢٧٠	١١٧٤٥	١٠ر٨١
الاسماك	٢١١٥	٢٥٣٤	٨٣ر٤٦
البيـــض	٤٩١	٤٣٤٩	١١ر٢٩
الالبان ومنتجاتها	٦٦٤٢	١٦٩٩٦	٣٩ر٠٨
مجموعة الخضر	١٣٢١٧	٢٧١٧٤	٤٨ر٦٤
مجموعة الزيوت والدهون	٠٠٠٠	٤٨٣٤	٠ر٠٠

المصدر: نشرة الاحصاء الزراعى ، ادارة البحوث الزراعية والمائية ، وزارة الصناعة والزراعة ، الدوحة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٥.

جـ) التطور الذى طرأ على نشاط قطاعات الصناعة والتجارة والبنـــاء والتشييد وماترتب على ذلك من ارتفاع هجرة الاجانب الى دولة قطر للاقامة والعمل فى القطاعات المذكورة .

د) اقتناء الوسائل الحديثة فى حفظ الاطعمة وتجهيزها كالثلاجـــات والفلاطات والمطابخ الحديثة وتوفر الوسائل الاعلامية للاعلان عـــن الاطعمة والمواد الغذائية المختلفة وكيفية تحضيرها .

هـ) التطور الذى طرأ على المؤسسات التسويقية كانشاء السوق المركزى بالدوحة وكذلك تطوير اماكن بيع السلع الغذائية خاصة السـوبر ماركت . مما زاد من سهولة عرض السلع الجديدة وادى الى تغيـرات فى النمط الاستهلاكى وزيادة حجمه .

٢- قيام الدولة بانشاء بعض الاجهزة والمؤسسات والشركات الانتاجيـة فى مجال السلع الغذائية . ومن بين تلك المؤسسات:

أ) المؤسسة العامة القطرية للدواجن التى أنشئت فى عام ١٩٧٣ وبـدأت الانتاج فى عام ١٩٧٥. وقد بدأت المؤسسة بطاقة انتاجية قدرهـا واحد مليون فروج وعشرة مليون بيضة كان مقدرا لها أن تفى بمـا يعادل نحو ٦٠ ٪ من الاستهلاك المحلى وقت الانشاء وقد عقـدت المؤسسة مؤخرا اتفاقا مع المنظمة العربية لتنمية الثروة الحيوانية تتحول بموجبه الى شركة مساهمة تمتلك دولة قطر ٤٠ ٪ من أسهمها وتمتلك المنظمة ٦٠ ٪ من الاسهم . ومن المتوقع أن يبدأ انتـاج الشركة الجديدة فى أوائل عام ١٩٨٥ وبطاقة انتاجية تبلغ نحـو ٣٦ مليون بيضة و ٣٫٢ مليون فروج.

ب) مزرعة الدولة للاغنام بأبو سمرة التى أنشئت فى عام ١٩٧٨ ويوجـد بها حاليا ٥٥٠٠ رأس من الاغنام (خليط) ستصل فى العام القـادم الى ٦٠٠٠ نعجة فى سن الولادة ، وسيصل هذا العدد الى الضعف بعد سنتين او ثلاثة .

٣) اتباع دولة قطر لسياسة الدعم الحكومى لانتاج السلع الزراعية ودعم استهلاك السلع الغذائية سواء المستهلكة منها مباشرة او بدعم الاعلاف لمربى الحيوانات والدواجن . وكمثال لذلك ، تقوم وزارة الصناعة والزراعة بحرث وتحضير الارض للمزارعين ،ومدهم بالبذور والمبيدات. كماتقوم وزارة الكهرباء والماء بحفر ابار الرى بالمزارع ، وكل ذلك بدون قيمة . وفى مجال دعم السـلع

الغذائية يلاحظ أن أسعار منتجات المؤسسة العامة القطرية للدواجن للمستهلك لم تتغير منذ انشائها في عام ١٩٧٥ رغم التغيرات التي طرأت على تكلفة الانتاج من قيمة المدخلات واجور الايدي العاملة . وتشمل السلع المدعومة الحبوب والسكر والقهوة والشاي ، الحليب بأنواعه ، الدهن والزيت والشعير والشوار . ويتبين من نتائج بحث انفاق الاسرة بالعينة الذي تم اجراؤه بدولة قطر في العام الماضي أن هذه السلع تكون نحو ٣٤ ٪ من جملة انفاق الاسرة على الطعام والشراب على نحو ماورد بالجدول رقم (٣٣).

جدول رقم (٣٣): نسب انفاق الاسرة على مجموعات الطعام والشراب في دولة قطر في عام ١٩٨٢/١٩٨٣

مجموعة السلع	٪ من الانفاق على الطعام والشراب
الحبوب ومشتقاتها	١٢ر٧
اللحوم والبيض	٢٥ر١
البقول الجافة	١ر٨
الزيوت والدهون	٤ر١
الالبان ومشتقاتها	٨ر٧
الخضروات والجذور	٩ر٨
الفواكه والمكسرات	١٢ر٥
السكر ومشتقاته	٤ر٦
الشاي والبن والكاكاو	٣ر٦
التوابل وملح الطعام	٤ر٧
المشروبات والمرطبات	٤ر٧
التبغ ومنتجاته	١ر٩
اطعمة اخرى	٥ر٨
المجموع	١٠٠ر٠

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء ، بحث انفاق الاسرة بالعينة مدينة الدوحة وضواحيها ، الدوحة ، أبريل ١٩٨٤ ، ص ٤٣.

الباب الخامس
المشكلات الرئيسية في المزارع القطرية

الباب الخامس
المشكلات الرئيسية فى المزارع القطرية

هناك بعض المشكلات والاختناقات التى تواجه القطاع الزراعى بدولة قطر فى الوقت الحالى والتى من الممكن أن تؤثر على مسيرة التنمية الزراعية - اذا لم تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجتها - ونتعرض فيما يلى لاهم هذه المشكلات :-

٥-١ ضعف التربة وقلة المياه الصالحة للرى:

رغم أن المسوحات الاخيرة تبين ان اجمالى المساحة الصالحة للزراعة تقع فى حدود ٣٣ الف هكتار الا أن معظم هذه المساحات تفتقر الى المادة العضوية وبالتالى فهى ضعيفة الاحتفاظ بالمياه ، ومن جهة أخرى ونسبة لقلة الامطار وعدم كفايتها للاعتماد عليها فى زراعة المحاصيل ،فان الرى يعتمد كلية على المياه الجوفية ،وقد أدى التوسع الغير منظم فى الرقعة المنزرعة خلال السنوات الاخيرة وما نجم عن ذلك من ارتفاع فى معدلات الضخ بالاضافة الى الاسراف فى استخدام المياه الى انخفاض مستوى الماء الجوفى وازدياد ملوحة المياه فى كثير من المناطق الزراعية بالدولة .

٥-٢ صغر الحيازات:

يتميز القطاع النباتى بشيوع الحيازات الصغيرة وذلك بسبب الظروف والعوامل الطبيعية ولاشك ان هذه الظاهرة تحد من امكانيات التوسع فى استخدام الآلات الزراعية بشكل مكثف ومن اتباع الدورة الزراعية ويحد كذلك من الحصول على الحد الاعلى لنتائج استعمال مدخلات الانتاج الحديثة . بالاضافة الى أن تبعثر الحيازات وتشتتها فى مناطق متباعدة تضعف من كفاءة الخدمات الزراعية التى يمكن ان تقدم لها :-

٥-٣ مشاكل تواجه جهاز الارشاد الزراعى :

يعتمد جهاز الارشاد الزراعى التابع لادارة الشئون الزراعية بالوزارة على عدد من المهندسين،ولاشك انهم يقومون بمجهود مقدر فى مجال تقديم خدمات الارشاد الزراعى ،فى حدود الامكانيات المتاحة لهم ،الا أن عدم وجود الاعداد الكافية من المرشدين الزراعيين وقيام الموجود منهم باعباء ادارية مثل تحديد احتياجات المناطق الزراعية من مدخلات الانتاج والاشراف على توزيع هذه المدخلات بجانب الاشراف على خدمات الميكنة الزراعية ، بالاضافة الى نقص الوسائل والمعدات والادوات التعليمية اللازمة للعمل الارشادى قد قلل من كفاءة العمل الارشادى وحد من دائرة عمل المرشدين الزراعيين وقلل من اتصالاتهم بالمزارعين .

٥ـ٤ مشاكل تواجه جهاز البحوث الزراعية :

تتركز البحوث الخاصة بالقطاع النباتى فى الوقت الحالى فى ادارة البحوث الزراعية والمائية بأقسامها المختلفة و فى عدد من مزارع البحوث Research Farms التابعة لها ، ورغم الجهود المبذولة حاليا لدعم البحث العلمى الا ان هناك مجالات كثيرة لم تتم تغطيتها بعد، وهناك حوجة الى نظرة متأنية تستهدف تحديد المجالات الرئيسية التى تحتاج الى تركيز مع وضع اولويات وفقا للاحتياجات العاجلة اللازمة لتنمية القطاع الزراعى .

وبالنسبة للقطاع السمكى فان الابحاث الجارية حاليا تعتمد على التعاون القائم بين ادارة مصايد الاسماك وجامعة قطر وقسم المتاحف السمكية بوزارة الاعلام ، وعدم وجود قسم للابحاث السمكية بادارة مصايد الاسماك مدعم بكوادر مؤهلة وامكانيات للعمل يحد من وضع البرامج الدراسية لاستغلال الثروة السمكية الكبيرة التى تذخر بها شواطى الدولة ومياهها الاقليمية .

كذلك هناك غياب كامل للابحاث فى القطاع الحيوانى الامر الذى أدى الى ضعف الانتاج فى القطاع الحيوانى التقليدى وضعف مساهمته فى اجمالى الناتج القومى الزراعى .

٥ـ٥ مشاكل الخدمات الزراعية :

أوضح تحليل نتائج المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل للقطاع الزراعى (١٩٨٢) ان مستوى الخدمات الزراعية التى تقدم للمزارعين ليست بالكفاءة والفعالية المطلوبة ، فقد اوضحت النتائج عدم كفاية مدخلات الانتاج التى يتم توزيعها ، وفى بعض الحالات عدم فعالية هذه المدخلات (المبيدات الحشرية) او عدم صلاحيتها (الشتلات والبذور)بالاضافة الى عدم توفرها فى الوقت المناسب - ولاشك ان لكل هذا نتائجه وانعكاساته السلبية على مستوى الانتاج الزراعى.

٥ـ٦ مشاكل الجهاز التسويقى :

يشمل التسويق كل العمليات التالية لعملية الحصاد وحتى وصول السلعة الى المستهلك النهائى ويشمل عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والترحيل والتخزين والتوزيع ، بجانب توفير المعلومات الاساسية عن اتجاهات الاسعار فى الاسواق المختلفة والكميات الوافدة اليها من مختلف السلع ، وقد اشرنا فى سياق هذه الدراسة الى اهمية هذه الجوانب فى تنشيط الانتاج الزراعى وفى توجيه المزارعين لنوعية المحاصيل التى كملت زراعتها واهم الاسواق لهذه المحاصيل،بالاضافة الى تحفيز العاملين فى القطاع الزراعى للاهتمام بزيادة الانتاج والانتاجية .

وقد أدى ضعف الجهاز التسويقى وغياب الجوانب المشار اليها الى ضعف العائد للمنتج وبالتالى ضعف الاستثمارات فى القطاع الزراعى وعدم رغبة المنتجين الى الاستغلال الكامل للامكانيات المتاحة لهم .

٥-٧ عدم وجود جهاز متخصص للتسليف الزراعى:

يعتمد التوسع فى الانتاج الزراعى بفروعه المختلفة على اقامة استثمارات رأسمالية فى مجال استصلاح الاراضى وتمديد شبكات الرى وتوفير الالياتوالمعدات وشراء القوارب الحديثة ومعدات الصيد واقامة الحظائر وتربية السلالات المحسنة من الماشية كما يعتمد كذلك على توفير رأس المال اللازم للتشغيل ومقابلة المنصرفات الجارية ولاشك ان كل ذلك يتضمن اعباء مالية تفوق قدرة الكثير من المنتجين وخاصة صغار المنتجين منهم ، وقد ادى غياب جهاز متخصص للتسليف الزراعى خلال الفترة الماضية الى قيام وزارة الصناعة والزراعة بمهمة توفير احتياجات المزارعين من السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج وقد القى هذا باعباء اضافية على الكوادر الزراعية مما اضعف من جهودهم فى المجالات الزراعية المباشرة وخاصة فى مجال الارشاد الزراعى، كما ان محدودية الميزانية المتاحة للوزارة ادى الى عدم تلبية كل احتياجات القطاع الزراعى ، بالاضافة الى ان اقتصار مجهودات الوزارة فى هذا المجال على القطاع النباتى وعدم شموله للقطاع السمكى مع عدم وجود جهاز تمويل للصيادين قد وضع معوقات كثيرة امام نمو النشاط السمكى وحد من الاستثمار فيه .

٥-٨ مشاكل العمالة :

يعتمد العمل المؤجر فى القطاع الزراعى على العمالة الاسيوية والى حدما على العمالة العربية . خاصة القطاع النباتى - وبالاضافة الى نقص العمالة بصورة عامة فان عدم المام هذه العمالة بقواعد العمل الزراعى ونقص خبرتها الزراعية تعتبر من المشكلات التى تسبب سوء ادارة الموارد الزراعية وتقف حجر عثرة امام تنفيذ برامج التنمية الزراعية .

الباب السادس
المؤشـرات التخـطيطية لتنمية القطاع الزراعي ٨٥ ـ ٢٠٠٠

الباب السادس
المؤشرات التخطيطية لتنمية القطاع الزراعى
١٩٨٥ - ٢٠٠٠

٦-١ الاهداف العامة لخطة التنمية الزراعية :

ان العمل على تطوير وتنمية القطاع الزراعى يتطلب وضع اهداف عامة تكون بمثابة مؤشرات يمكن الاعتماد عليها فى وضع خطة التنمية واقتراح البرامج والمشروعات التنفيذية والسياسات المساندة لنجاح تنفيذ الخطة ، وبناء على ذلك وعلى ضوء ماتم عرضه فى الجزء السابق لنتائج ودراسة الهيكل الاقتصادى العام للقطاع الزراعى وواقعه ، وكذلك على ضوء ماتم من تحديد للاختناقات والعقبات التى تواجه القطاع الزراعى حاليا ، فانه يمكن وضع الاهداف التالية كأهداف عامة لخطة التنمية الزراعية .

أ) زيادة الانتاج الزراعى فى فروعه المختلفة باستعمال احدث الطرق العلمية وذلك بهدف الحد من استيراد السلع الغذائية والوصول الى تحقيق نسبة اعلى من درجة الاكتفاء الذاتى .

ب) العمل على حماية وصيانة الموارد الطبيعية فى الدولة والحرص على حسن استغلالها وتنميتها وتطويرها .

ج) تطوير البنية الاساسية للقطاع الزراعى وخاصة فى مجال توفير التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية .

د) الحد من حجم العمالة الاجنبية فى القطاع الزراعى بفروعه المختلفة وذلك عن طريق وضع برامج لتطوير استعمال الميكنة فى العمليات الزراعية .

هـ) استعمال الطرق والاساليب الزراعية التى تحد من استعمال العمالة - مع الاهتمام ببرامج التدريب لرفع كفاءة العاملين - وتحفيز القطريين على الاهتمام بمباشرة العمل الزراعى .

و) الارتفاع بمستوى دخل الفرد فى القطاع الزراعى لتقليل الفوارق فى الدخول بين العاملين فى القطاعات الاقتصادية المختلفة من جهة ولتحسين مستوى معيشة العاملين فى القطاع الزراعى ولتحفيز القطريين على الاستمرار وبمباشرة العمل الزراعى وبالتالى الحد من هجرتهم الى المدن وتركهم للمهن الزراعية من جهة اخرى .

ز) زيادة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج الاجمالى المحلى بهدف تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطنى وتقليل الاعتماد على النفط.

وحتى يمكن تحقيق الاهداف العامة لخطة التنمية والتى سبق الاشارة اليها، يكون من المفيد القاء الضوء على بعض المؤشرات التخطيطية المستقبلية والمتعلقة بالعرض والطلب على السلع الزراعية وذلك فى ضوء المتغيرات الممكن حدوثها او احداثها، فى المجتمع القطرى وفى ظل المحددات الرئيسية للانتاج الزراعى.

٦-٢ توقعات الطلب على السلع الزراعية:

تعتمد الدراسة فى تحديدها للتوقعات المستقبلية للطلب على السلع الزراعية، على الارقام الواردة فى المذكرة التى أعدتها وزارة الصناعة والزراعة بشأن احتياجات دولة قطر من السلع الزراعية خلال الفترة من ١٩٨٥ وحتى ٢٠٠٠ وقد جاء فى هذه المذكرة ان التوقعات بنيت على أساس زيادة سكانية مقدارها ٥ر٣ ٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠، ٣٪ للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، ٤ر٢ ٪ للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، كما اعتمدت على مرونة دخلية تفاوتت من سلعة لاخرى ولم تشر المذكرة الى معدل النمو فى الدخل الذى اعتمد ت عليه. ووفقا للارقام الواردة فى المذكرة، فانه يتوقع حدوث زيادات كبيرة فى الطلب على كل السلع الزراعية خلال السنوات الخمسة عشرة القادمة كما يتضح من الجدول رقم (٣٤).

ومن دراسة الجدول المشار اليه يتضح التطورات التالية فى استهلاك السلع المختلفة :-

٦-٢-١ الحبوب:

يتوقع ان يرتفع اجمالى استهلاك القمح من ٩ر٢٦ الف طن فى ١٩٨٣ الى ٦ر٣٥ الف طن فى ١٩٨٥ ثم الى ٧ر٥٩ الف طن فى ٢٠٠٠ بمعدل زيادة سنويه قدرها ٨ر٤ ٪.

ويتوقع ان يرتفع اجمالى استهلاك الارز من ٢٤ ألف طن فى عام ١٩٨٣ الى ٣٢ الف طن فى عام ٢٠٠٠.

٦-٢-٢ الخضروات:

من التموقع أن يصل اجمالى استهلاك الخضر الى ٣ر٤٧ الف طن فى عام ٢٠٠٠ وذلك بالمقارنة بنحو ٢ر٢٧ الف طن فى عام ١٩٨٣ اى بمعدل زيادة سنوية قدرها ٣ر٣ ٪.

٦-٢-٣ الفاكهة والتمور:

يتوقع ان يرتفع استهلاك التمور من ٨ ألف طن فى عام ١٩٨٣ الى ١٧ ألف طن فى عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ٧ر١١٢ ٪ ، كما يتوقع ان يرتفع استهلاك الفاكهة من ٢٠ ألف طن فى عام ١٩٨٣ الى ٢ر٤٢ الف طن فى عام ٢٠٠٠ .

٦-٢-٤ اللحوم:

قدر استهلاك الفرد فى عام ١٩٨٣ بحوالى ٧ر٥٣ كجم من اللحوم الحمراء، ٧ر٤٣ كجم من اللحوم البيضاء ، ومن المترقع ان يرتفع فى عام ٢٠٠٠ الى ٥ر٥٩ كجم، ٧ر٥٥ كجم على الترتيب باجمالى استهلاك قدره ٢ر٢٧ الف طن من اللحوم الحمراء ، ٥ر٢٥ الف طن من اللحوم البيضاء .

٦-٢-٥ الالبان :

بلغ متوسط استهلاك الفرد من الالبان فى عام ١٩٨٣ ٢ر٦٣ كجم ويتوقع أن يرتفع الى ٨ر٧٢ كجم فى سنة ٢٠٠٠ باجمالى استهلاك قدره ٢ر٣٤ الف طن .

٦-٢-٦ البيض :

يتوقع ان يرتفع جملة استهلاك البيض من ٧٣ مليون بيضة فى عام ١٩٨٣، الى ١٣٤ مليون بيضة فى عام ٢٠٠٠ .

٦-٢-٧ الاسماك :

يبلغ متوسط استهلاك الفرد من الاسماك حاليا حوالى ٩ كجم/ السنة باجمالى استهلاك قدره ٥ر٢ الف طن ويتوقع ان يصل فى عام ٢٠٠٠ الى ٤ر٩ كجم للفرد /السنة .

٦-٣ التوقعات المستقبلية للعرض :

٦-٣-١ المحاصيل الزراعية :

تستند توقعات العرض للمحاصيل الزراعية على نتائج حل النموذج الرياضى لاسلوب البرمجة الخطية Linear Programing حيث تتكون المصفوفة Matrix من الانشطة البديلة ودالة الهدف والقيود، وتقوم التوقعات على ثلاثة بدائل لخطة الانتاج النباتى .

جدول رقم (٣٤): توقعات الطلب على اهم السلع الزراعية

بالالف طن

	١٩٨٣	١٩٨٥		١٩٩٠		١٩٩٥		٢٠٠٠	
		جملة الطلب	نسبة الزيادة ٪	جملة الطلب	نسبة الزيادة ٪	جملة الطلب	نسبة الزيادة ٪	جملة الطلب	نسبة الزيادة ٪
القمح	٩ر٢٦	٦ر٣٥	٣ر٣٢	٨ر٤٣	٠ر٢٣	ار٥٢	٩ر١٨	٧ر٥٩	٦ر١٤
الارز	٠ر٢٤	٧ر١٩	٩ر١٧ -	ار٢٤	٣ر٢٢	٤ر٢٨	٨ر١٧	٠ر٣٢	٧ر١٢
الخضروات	٢ر٢٧	٥ر٢٩	٤ر٨	٦ر٣٥	٧ر٤٠	٥ر٤١	٦ر١٦	٣ر٤٧	٠ر١٤
التمور	٠ر٨	٧ر٨	٨ر٨	٨ر١٠	ار٢٤	٥ر١٣	٠ر٢٥	٠ر١٧	٩ر٢٥
الفاكهة	٠ر٢٠	٨ر٢١	٠ر٩	ار٢٧	٣ر٢٤	٨ر٣٣	٧ر٢٤	٤ر٤٢	٤ر٢٥
اللحوم الحمراء	٤ر١٤	٧ر١٥	٠ر٩	٩ر١٨	٤ر٢٠	٠ر٢٢	٤ر١٦	٢ر٢٧	٦ر٢٣
اللحوم البيضاء	٧ر١١	٨ر١٢	٤ر٩	٧ر١٤	٨ر١٤	٥ر١٩	٦ر٣٢	٥ر٢٥	٨ر٣٠
الاسماك	٥ر٢	٧ر٢	٠ر٨	٣ر٣	٢ر٢٢	٩ر٣	٢ر١٨	٤ر٤	٨ر١٢
الالبان	٠ر١٧	٧ر١٩	٩ر١٥	٥ر٢٣	٣ر١٩	٩ر٢٨	٠ر٢٣	٢ر٣٤	٣ر١٨
البيض	٣ر٤	٧ر٤	٣ر٩	٢ر٦	٩ر٣١	٢ر٧	ار١٦	٠ر٨	ار١١

المصدر: دراسة المخزون الاستراتيجى للسلع الزراعية لدولة قطر.
التقديرات الخاصة بالخضر تم حسابها بواسطة الفريق .

٦-٣-١-١ البديل الاول :

الانشطة البديلة : استندت الدراسة فى تحديدها للانشطة البديلة على نتائج الممارسة الفعلية لانشطة القطاع الزراعى خلال السنوات العشر الاخيرة، فقد استبعدت كافة المحاصيل التى لاتجود زراعتها فى قطر مثل الذره الشامية، والذره الرفيعة والبن والشاى وقصب السكر ومن ثم حدوث الانشطة على الوجه التالى :-

القمح وقد رمز له بالرمز x_1 وهو يزرع فى نطاق ضيق نظرا لانخفاض ميزته النسبية .

الشعير وقد رمز له بالرمز x_2 ويزرع كعلف حيوانى

النخيل وقد رمز له بالرمز x_3

الفاكهة وقد رمز له بالرمز x_4

الطماطم وقد رمز له بالرمز x_5

البصل وقد رمز له بالرمز x_6

الفراعيات وقد رمز له بالرمز x_7

الخضر الاخرى وقد رمز له بالرمز x_8

المحاصيل الدرنية وقد رمزله بالرمز x_9

البرسيم الذى يزرع على المياه الجوفية (برسيم عادى) x_{10}

البرسيم الذى يزرع على مياه المجارى المعالجة x_{11}

الشعير الذى يزرع على مياه المجارى المعالجة x_{12}

دالة الهدف Objective Function

يستهدف هذا البديل معظمه Maximization اجمالى قيمة الانتاج النباتى فى اطار الموارد المتاحة ،ورياضيا يمكن صياغة دالة الهدف على النحو التالى

$$\sum (y_1 + Y_2 + Y3 + \dots) \rightarrow Max$$

حيث y_i عبارة عن اجمالى قيمة ماينتجه الهكتار الواحد من النشاط.

وقد استخدم اجمالى القيمة بدلا من صافى العائد نظرا لعدم توفر دراسة عن تكاليف الانتاج لمختلف المحاصيل الزراعية ، بالاضافة الى ان الدولة تقدم خدمات الميكنة الزراعية والبذور والشتلات والمبيدات والعلاجات البيطرية بالمجان - وذلك فى اطار سياستها لدعم القطاع الزراعى ، هذا بالاضافة الى وجود علاقة ارتباطية بين اجمالى العائد وصافى العائد - الامر الذى يشير الى ان الاعتماد على اجمالى قيمة العائد فى تركيب الدالة المستهدفة للنموذج سوف يحقق نتائج تقترب الى حد كبير من تلك المتوقع الحصول عليها فيما لو تم الاعتماد على بيانات صافى العائد .

القيود Constrains

تشمل قيود البديل الاول الاتى :-

١- القيد الاول C1 : وهو يعبر عن الحد الاقصى لمساحة الارض القابلة للزراعة فى قطر خلال السنوات القادمة وحتى عام ٢٠٠٠ وقدره ٣٣ألف هكتار .

٢- القيد الثانى C_2 : وهو يعبر عن الحد الاقصى لكمية مياه الرى المتاحة من الخزان الجوفى عند مستوى السحب السليم Save Yield وقدره ٣٣ مليون متر مكعب سنويا ، مع استخدام المقننات المائية

السائدة حاليا - وهى المقننات التى تم تقديرها بواسطة قسم الرى والصرف بادارة البحوث الزراعية والمائية بالوزارة .

٣- القيد الثالث C_3 :ويعبر عن أقصى كمية يمكن استخدامها فى الزراعة من مشروع مياه المجارى المعالجة حتى عام ٢٠٠٠ وهى املیون متر مكعب سنويا ، وذلك طبقا لتقديرات قسم المجارى بوزارة الاشغال العامة .

٤- القيد الرابع C_4: ويشير الى أن مياه المجارى المعالجة لن يزرع عليها سوى البرسيم x_1 ، والشعير x_2 .

٥- القيد الخامس C_5: يجب الا تتجاوز مساحة البرسيم المنزرع على المياه الجوفية والبرسيم المنزرع على مياه المجارى المعالجة الف هكتار - علما بان اقصى مساحة يمكن زراعتها بالبرسيم على مياه المجارى هى ٥٧٥ هكتار.

٦ القيد السادس C_6 : ويشير الى الحد الادنى لمساحة الشعير فى الاراضى الجديدة التى سوف تزرع باستخدام مياه المجارى المعالجة والتى يجب الا تقل عن ٢٠٠ هكتار .

٧- القيد السابع C_7 : ويشير الى الحد الادنى لمجموع مساحة البرسيم العادى وبرسيم المجارى وهو ٨٠٠ هكتار - اى ان مساحة البرسيم فى مجمله يتراوح بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ هكتار ، وقد تم هذا التقدير على اساس ان مساحة البرسيم العادى تقترب حاليا من ٤٠٠ هكتار .

٨- القيد الثامن C_8: يشير الى أن مساحة الطماطم يجب الا تتجاوز ٧٠٠ هكتار وهو حد تحقيق الاكتفاء الذاتى.

٩- القيد التاسع C_9: يشير الى ان مساحة البصل يجب الا تتجاوز ٢٥٠ هكتار.

١٠- القيد العاشر C_{10}: يشير الى أن مساحة الخضر الاخرى يجب الا تتجاوز الف هكتار .

١١- القيد الحادى عشر C_{11} : يشير الى أن مساحة النخيل يجب الا تتجاوز ٨٠٠ هكتار وذلك لطبيعة النمو الاستهلاكى القطرى، والذى يتركز حول استهلاك الخضر المحلية الطازجة فى حين يفضل استيراد جانب من التمور ذات المواصفات الخاصة من الخارج ، هذا فضلا عن أن هذا القيد يعطى فرصة للتوسع فى مساحة الخضر نظرا لمحدودية عنصر المياه .

١٢- القيد الثانى عشر C_{12} : وهو يشير الى ان مساحة القرعيات يجب الاتتجاوز ١٣٠٠ هكتار عام ٢٠٠٠ م اذ تغطى تلك المساحة الاكتفاء الذاتى التام من القرعيات .

١٣- القيد الثالث عشر C_{13} : وهو يشير الى ان مساحة البرسيم العادى وحده يجب أن تساوى او تقل عن ٤٠٠ هكتار بحيث يكون التوسع فى زراعة الاعلاف فقط باستخدام مياه المجارى المعالجة .

١٤- القيد الرابع عشر C_{14} : يشير الى ان مساحة البطاطس يجب الاتتجاوز ٢٠٠ هكتار وهو حد الاكتفاء الذاتى التعام .

١٥- القيد الخامس عشر C_{15} : يشير الى ضرورة انتاج ١٠٠هكتار قمح كحد ادنى لهذا المحصول حتى ولو كان لايمثل ذلك اى تأثير فى درجة الاكتفاء الذاتى ، اذ ان احتمالات التوسع الزراعى المستقبلى على المياه المحلاة مازالت قائمة وحينئذ سيتيح ذلك امكانية انتاج قدر ملموس من القمح لذا لزم الابقاء على مساحة صغيرة مزروعة سنويا من القمح لتكون فى اطار تجارب التعميم.

نتائج الحل الرياضى للنموذج الاول:

اظهرت نتائج الحل الرياضى للنموذج الاول باستخدام اسلوب السمبلكس مع تأكيد النتائج باستخدام طريقة العنصر الضائط فى القيود ، ان التركيب المحصولى الامثل لعام ٢٠٠٠ م وفق الانشطة البديلة المفترضة فى مصفوفة النموذج وكذلك وفق القيود المعطاه ، هو على النحو المبين بالجدول رقم(٢٥)

جدول رقم (٣٥): نتائج الحل الرياضى للبديل الاول

	النشاط	المساحة المحلى بالهكتار	استخدامات المياه بالمليون متر مكعب	اجمالى كمية الانتاج المتوقع بالطن	اجمالى قيمة الانتاج المتوقع بالمليون ريال قطرى
x1	قمح	١٠٠	٠ر٦	٤٢٦	٠ر٣٤
x2	شعير عادى	—	—	—	—
x3	نخيل	٨٠٠	٦ر٤٠٠	١٥١٢٠	٤٥ر٣٦
x4	فاكهة	—	—	—	—
x5	طماطم	٤٣٣	٨ر٦٥٠	٨٠١٠	٢٥ر٦٣
x6	بصل	١٠٠	٠ر٨٠٠	١٨٠٠	٣ر٩٦
x7	قرعيات	٢٠٠	٣ر٠٠	٣١٤٠	١٣ر٥٠
x8	خضر اخرى	١٧٣	١ر٢٠٠	٢٢٨٤	٧ر٣٨
x9	بطاطس	٥٠	٠ر٣٥٠	٥٧٥	١ر٧٣
x10	برسيم عادى	٤٠٠	١٢ر٠٠٠	٥٨٦٠٠	٦٥ر٢٨
x11	برسيم على مياه المجارى المعالجة	٤٠٨	١٠ر٢٠٠	٥٩٧٧٢	٦٦ر٥٩
x12	شعير على مياه المجارى المعالجة	٢٠٠	٠ر٨٠٠	١٠٣٢	٠ر٩٦
	الاجمالى	٢٨٦٤	٤٤ر٠٠٠		٢٣٠ر٧٣

ويحقق تطبيق التركيب المحصولى للنموذج الاول للجدول اعاله مايلى:

١- اجمالى مساحة محصولية تصل الى ٢٨٦٤ هكتار (مقابل حوالى ٣٤٠٠هكتارحاليا) .

٢- يبلغ اجمالى قيمة الانتاج المتوقع مقوما باسعار عام ١٩٨٢ حوالى ٢٣١ مليون ريال قطرى (تمثل فقط قيمة الانتاج النباتى وذلك فى مقابل ١٣٠ مليون ريال قطرى عام ١٩٨٢ أى بزيادة قدرها ٩ر٧٦ ٪)

٣- يحقق التركيب المحصولى المقترح كميات الانتاج التالية :-

- القمح ٤٢٦ طن مقابل ٢٥٤ طن حاليا .
- الشعير ١٠٣٢ طن مقابل ١١١٢ طن حاليا
- التمور ١٥١٢٠ طن مقابل ٦٦١٤ طن حاليا .
- الخضروات ١٥٢٣٤ طن مقابل ١٤٠٠٠ طن حاليا .
- البطاطس ٥٧٥ طن مقابل ٢٦ طن حاليا
- البرسيم ١١٨٣٧٢ طن مقابل ٤٢٠٠٠ طن حاليا .

٤- يتميز هذا النموذج بانه يحافظ على توازن الخزان الجوفى للمياه فى قطر حيث لاتتجاوز احتياجاته سوى معدل السحب السليم للمياه من الخزان الجوفى وقدره ٣٣٠ مليون متر مكعب مضافا اليها ١١ مليون متر مكعب من مياه المجارى المعالجة .

٥- كما يتميز ايضا هذا النموذج بعدم احتياجه الى تنفيذ اية استثمارات جديدة فى مجال ترشيد استخدامات المياه .

٦- يعطى هذا النموذج امكانية للتوسع فى انتاج الالبان واللحوم الحمراء نتيجة لزيادة انتاج البرسيم .

٧- اذا تم اختيار هذا البديل فان الامر يستلزم مجموعة من الاجراءات لتوجيه المنتجين نحو التركيب المحصولى المقترح . وترى الدراسة ان هذه الاجراءات يجب الا تتجاوز اطار الحوافز التشجيعية لدعم القطاع الزراعى .

٦-٣-١-٢ البديل الثانى :

الانشطة البديلة : هى نفس انشطة البديل الاول وهى القمح x_1 ، الشعير x_2 ، النخيل x_3 ، الفاكهة x_4 ، الطماطم x_5 ، البصل x_6 ، القرعيات x_7 ، خضر اخرى x_8 ، بطاطس x_9 ، برسيم عادى x_{10} ، برسيم على مياه المجارى المعالجة x_{11} ، شعير على مياه المجارى المعالجة x_{12} .

دالة الهدف : كما فى البديل الاول فان دالة الهدف هى معظمة Maximization اجمالى قيمة الانتاج أى

$$\leq (Y_1+Y_2+Y_3+\cdots Y_{12}) = \text{Max}$$

حيث يشير : Y الى اجمالى قيمة ماينتجه الهكتار الواحد مقدرة على اساس متوسط الانتاجية المتوقعة مضروبة فى متوسط سعر المحصول فى عام ١٩٨٣ .

القيـــود Constrains

هى نفس قيود البديل الاول مع الفوارق التالية :-

١- فيما يتعلق بالمياه المستخدمة من الخزان الجوفى فان كمية المياه القصوى الممكن استخدامها تظل كما كانت فى البديل الاول وهـــى ٣٢ مليون متر مكعب فى السنة وهى تمثل معدل السحب السنوى السليم annual Save Yield الا ان المقننات المائية المستخدمـــة لمختلف المحاصيـل هى المقننات الموصى بها تحت نظم الرى الحديث كما جاءت فى الدراسة المبدئية التىاعدها قسم الرى والصـــرف بادارة البحوث الزراعية والمائية بشأن مشروع تحسين وسائل الـــرى.

٢- فى هذا البديل يتم وضع قيود سواء حدودا قصوى او حدود دنيـــا لمساحة القمح .

٣- فى هذا النموذج رفع الحد الاقصى لمساحة النخيل الى الف هكتـــار وهو يمثل حد الاكتفاء الذاتى من التمور لكافة الاستخدامات .

نتائج الحل الرياضى للبديل الثانى:

أظهرت نتائج الحل الرياضى لمصفوفة البديل الثانى Liner-Progrmming باستخدام اسلوب السمبلكس مع تأكيد النتائج باستخدام اسلوب العنصر الضاغط فى القيود The Pressure Of The MainLimit Factor أظهرت تلك النتائج أن التركيب المحصولى الاقل للزراعة القطرية عام ٢٠٠٠ م وفقا للقيود والانشطة التى تضمنها النموذج وعلى اسس تعميم نظم الـــرى الحديثة على كافة المزارع القائمة بالبلاد، هى على النحو المبين فـــى الجدول رقم (٣٦).

جدول رقم (٣٦): نتائج الحل الرياضى للنموذج الثانى

	النشاط	المساحة المثلى للنشاط	استخدامات المياه بالمليون متر مكعب	اجمالى كمية الانتاج المتوقع بالطن	اجمالى قيمة الانتاج المتوقع بالمليون ريال قطرى
x_1	القمح	—	—	—	—
x_2	الشعير	—	—	—	—
x_3	النخيل	١٠٠٠	٦ر٠٠	١٨٩٠٠	٥٦ر٧٠
x_4	الفاكهة	—	—	—	—
x_5	الطماطم	٤٤٥	٤ر٩٠	١٢٩٩٤	٤١ر٥٨
x_6	البصل	٢٧٧	١ر٦٦	٤٩٨٦	١٠ر٩٧
x_7	القرعيات	١٢٧٤	٦ر٣٧	٢٠٠٠٢	٨٦ر٠٠
x_8	الخضر الاخرى	٧٦٤	٣ر٨٢	١٠٠٨٤	٣٢ر٦٠
x_9	البطاطس	٥٠	٠ر٢٥	٥٩٥	١ر٧٩
x_{10}	البرسيم العادى	٤٠٠	١٠ر٠٠	٥٨٦٠٠	٦٥ر٢٨
x_{11}	البرسيم المنتج على مياه المجارى	٤٠٨	١٠ر٢٠	٥٩٧٧٢	٦٦ر٥٩
x_{12}	الشعير المنتج على مياه المجارى	٢٠٠	٠ر٨٠	١٠٣٢	٠ر٩٦
	الاجمالى	٤٨١٨	٤٤ر٠٠		٣٦٢ر٤٧ مليون ريال قطرى

ويحقق تطبيق هذا النموذج كلا من :

١- مساحة محصولية قدرها ٤٨١٨ هكتار مقابل ٣٤٠٠ هكتار عام ١٩٨٣.

٢- اجمالى دخل زراعى قدره ٣٦٢ر٥ مليون ريال قطرى مقابل ١٣٠ مليون حاليا.

٣- زيادة مساحة الاعلاف الخضراء لتصل الى ٨٠٨ هكتار مقابل ٣٦٠ هكتار حاليا .

٤- تحقيق الاكتفاء الذاتى التام من البطاطس عام ٢٠٠٠م (٥٩٥ طن مقابل ٢٦ طن حاليا .

٥- تحقيق الاكتفاء والذاتى التام من الخضر عام ٢٠٠٠م (٤٨ الف طن مقابل ١٤ الف طن حاليا).

٦- تحقيق فائض من التمور بكافة استخداماتها عام ٢٠٠٠م (١٨٩٠٠ طن مقابل ٦٦١٤ طن حاليا).

٧- يلاحظ ان حل هذا النموذج لم يخصص اى مساحات للقمح او الشعير العادى او الفاكهة وهذا يعكس انخفاض مردودها الاقتصادى بالمقارنة باستخدامها من المياه . ويعنى ذلك التوصية بعدم زراعة اشجار فاكهة جديدة وترك الموجود حاليا دون احلال بحيث تتلاشى تلك الزراعات عام ٢٠٠٠م.

٦-٣-١-٣ البديل الثالث:

يسعى هذا البديل نحو معظمه اجمالى قيمة الانتاج الزراعى القطرى باستخدام الموارد الارضية والمائية المتاحة ومع تطبيق نظم الرى الحديثة فى كافة المزارع القائمة بدولة قطر . والتباين الوحيد بين هذا البديل والبديل الثانى ، هو وضع قيد اضافه الى ماتضمنه البديل الثانى من قيود، وهذا القيد المضاف يضع حدا ادنى لمساحة الفاكهة قدره ٦٤٠ هكتار وهى المساحة القائمة حاليا على اساس انها تمثل استثمارات تم تنفيذها بالفعل.

الانشطة البديلة:

هى نفس الانشطة فى البديل الاول والبديل الثانى .

دالة الهدف:

هى نفس دالة الهدف للبديلين الاول والثانى .

القيود:

هى نفسها قيود البديل الثانى فيما عدا :-

١- قيد خاص بالحد الادنى لمساحة الفاكهة ٦٤٠ هكتار .

٢- قيد خاص بالحد الاقصى لمساحة النخيل (٩٠٠ هكتار حتى لاتتأثر درجة الاكتفاء الذاتى من الخضروات بدرجة كبيرة نتيجة اضافة القيد الخاص بالحد الادنى لمساحة الفاكهة .

نتائج الحل الرياضى لمصفوفة البديل الثالث:

استخدم فى حل هذا النموذج اسلوب السمبلكس مع تأكيد النتائج، باستخدام العنصر الضائط من القيود .

ويشير الجدول رقم (٣٧) الى ماتضمنه حل النموذج الثالث من توصيات .

جدول رقم (٣٧): نتائج الحل الرياضى للنموذج الثالث

(التركيب المحصولى الامثل لعام ٢٠٠٠م)

النشاط		المساحة المثلى بالهكتار	استخدامات المياه بالمليون متر مكعب	اجمالى كمية الانتاج المتوقع بالطن	اجمالى قيمة الانتاج المتوقع بالمليون ريال قطرى
x_1	القمح	–	–	–	–
x_2	الشعير العادى	–	–	–	–
x_3	النخيل	٩٠٠	٥ر٤٠	١٧٠١٠	٥١ر٠٣
x_4	الفاكهة	٦٤٠	٥ر٧٦	١١٨٤٠	٢٤ر٧٥
x_5	الطماطم	٤٤٥	٤ر٩٠	١٢٩٩٤	٤١ر٥٨
x_6	البصل	١٢٠	٠ر٧٢	٢١٦٠	٤ر٧٥
x_7	القرعيات	٦٣٢	٣ر١٦	٩٩٢٢	٤٢ر٦٧
x_8	الخضر الاخرى	٥٦٢	٢ر٨١	٧٤١٨	٢٣ر٩٨
x_9	البطاطس	٥٠	٠ر٢٥	٥٩٥	١ر٧٩
x_{10}	البرسيم العادى	٤٠٠	١٠ر٠٠	٥٨٦٠٠	٦٥ر٢٨
x_{11}	البرسيم المنتج على مياه المجارى	٤٠٨	١٠ر٢٠	٥٩٧٧٢	٦٦ر٥٩
x_{12}	الشعير المنتج على مياه المجارى	٢٠٠	٠ر٨٠	١٠٣٢	٠ر٩٦
الاجمالى		٤٣٥٧	٤٤ر٠٠		٣٢٣ر٣٨ مليون ريال قطرى

وترتيبا على تلك النتائج فانه يمكن تلخيص اهم مايحققه هذا النموذج على النحو التالى :

١- اجمالى قيمة الانتاج النباتى القطرى تبلغ ٣٢٣ر٣٨ مليون ريال قطرى (مقابل حوالى ١٣٠ مليون ريال قطرى حاليا).

٢- مساحة محصولية تبلغ ٤٣٥٧ هكتار (مقابل مساحة محصولية تبلغ ٣٤٠٠ هكتار حاليا).

٣- الوفاء بمعظم الاحتياجات من البطاطس .

٤- تحقيق درجة الاكتفاء الذاتى من التمور .

٥- المحافظة على المساحة الحالية للفاكهة دون مساس .

٦- انتاج ٦٨ر٤ ٪ من الاحتياجات من الخضر عام ٢٠٠٠ .

مناقشة النتائج العامة للبدائل الثلاث
المقترحة لخطة الانتاج النباتي

تتباين النتائج بين البدائل الثلاث فيما يتعلق باجمالى قيمة الانتاج الزراعى والمساحة المحصولية على النحو التالى :

	البديل الاول	البديل الثانى	البديل الثالث
اجمالى قيمة الانتاج			
عام ٢٠٠٠م	٢٣١	٢٦٢	٣٢٣ مليون ريال قطرى
المساحة المحصولية	٢٨٦٤	٤٨١٨	٤٣٥٧ هكتار
كمية مياه الرى			
المستخدم من الخزان			
الجوفى+ المجارى	٤٤	٤٤	٤٤ مليون متر مكعب

وهكذا يلاحظ انه بينما تستخدم كل من البدائل الثلاث نفس كمية مياه الرى الا ان المساحة من البديل الثانى تزيد بمعدل ٦٨٪ من المساحة فى البديل الاول ومايترتب على ذلك من زيادة قيمة الانتاج المتوقع الحصول عليه من تطبيق البديل الاول بمعدل ٥٧ ٪ ، والتساؤل المطروح هنا هو أى البديلين يتم اختياره ، والاجابة تتوقف على دراسة تفصيلية للجدوى الاقتصادية لتعميم نظام الرى الحديث فى كافة المزارع بدولة قطر،وعموما فان الامر متروك لمتخذى القرار بدولة قطر للاختيار بين البديل الاول كخطة للانتاج الزراعى لاتتطلب استثمارات فى مجال ترشيد استخدامات المياه وبين البديل الثانى كخطة للانتاج الزراعى تحقق مساحة محصولية اكبر واكتفاء ذاتيا اكبر ودخلا اكبر فى مقابل تنفيذ مشروع تطوير نظم الرى القائمة حاليا وتحويلها الى نظم الرى الحديث .

اما المفاضلة بين البديل الثانى والثالث ،فهى ايضا متروكة لمتخذى القرار فى دولة قطر ورؤيتهم الاجتماعية والسياسية من اختيار البديل الثانى الذى يحقق مساحة محصولية اكبر ، واكتفاء ذاتى عالى من الخضر والتمور ودخلا اكبر مع الموافقة الى تقليص مساحة الفاكهة تدريجيا من الان بحيث تتلاشى عام ٢٠٠٠ م ، او اختياره للبديل الثالث الذى يحقق دخلا يزيد على البديل الاول وينقص عن البديل الثانى الا أن من بين ميزاته ترك مساحة الفاكهة على ماهى عليه .

٦-٣-٢ توقعات الانتاج الحيوانى :

تعتمد توقعات الانتاج الحيوانى خلال سنوات الخطة على تحسين السلالات المحلية واعادة بناء المراعى الطبيعية وتحسين المستوى الغذائى للقطعان المحلية بكيفية تؤدى فى النهاية الى زيادة انتاجية الوحدة الحيوانية ، كما تعتمد التوقعات المستقبلية على الانتاج المتوقع من الاستثمارات المتوقعة فى مجال تربية الابقار الحلوب وتربية الاغنام وتربية الدواجن سواء كانت هذه الاستثمارات من القطاع العام او القطاع الخاص - مع الاخذ فى الاعتبار تأثير الزيادات المتوقعة فى انتاج الاعلاف والاستفادة القصوى من بقايا المحاصيل .

ونتيجة لذلك يتوقع ان يرتفع انتاج اللحوم الحمراء من ٥١٧ طن فى عام ١٩٨٣ الى ١٣٠٠ طن فى عام ٢٠٠٠ وانتاج اللحوم البيضاء من ١٢٧٠ طن الى ١٨٨٠٠ طن وانتاج الالبان من ٦٦٠٠ طن الى ١٦٨٠٠ طن وانتاج البيض من ١٢ مليون بيضه الى ١١٣ مليون بيضه .

٦-٣-٣ توقعات الانتاج السمكى:

يبلغ انتاج الاسماك الصالحة للاستهلاك حاليا ٢١١٥ طن/ السنة ويغطى ٨٣ر٪ من جملة الاستهلاك المحلى - ويتوقع ان يرتفع الانتاج المحلى الى ٤٤٠٠ طن بحلول عام ٢٠٠٠ ، وسوف يعتمد تحقيق هذه الزيادة على تطوير وسائل الصيد الحالية وتكثيف عمليات شركة قطر الوطنية للاسماك بالاضافة الى تقديم الدعم اللازم للقطاع الخاص فى شكل تطوير موانى الصيد بانشاء ورش الصيانة والثلاجات وطلمبات المواد البترولية بالاضافة الى توفير القروض السمكية وتدعيم التسويق

جدول رقم (٣٨): توقعات الانتاج الحيوانى والسمكى بالطن

	١٩٨٣	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	نسبة الزيادة ١٩٨٣-٢٠٠٠
اللحوم الحمراء	٥١٧	٧٥٠	٩٥٠	١٣٠٠	١٥١٪
اللحوم البيضاء	١٢٧٠	٤٢٠٠	١٠٥٠٠	١٨٨٠٠	١٣٨ ٪
الالبان	٦٦٠٠	١٠٠٠٠	١٤٠٠٠	١٦٨٠٠	١٥٤ر٥ ٪
البيض(مليون)	١٢	٥٨	٧٨	١١٣	٨٤٢ ٪
الاسماك	٢١٠٠	٣٠٠٠	٣٩٠٠	٤٤٠٠	١٠٩ر٥ ٪

٤-٦ الفجوة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي:

يبين الجدول رقم (٣٩) مستوى الطلب فى عام ٢٠٠٠ وتوقعات انتاج الحبوب والخضر والتمور والفاكهة فى كل البدائل الثلاثة للخطة الانتاجية وتوقعات الانتاج للسلع الزراعية الاخرى - وكذلك درجة الاكتفاء الذاتى من هذه السلع ، ويتضح من دراسة الجدول المشار اليه انه ومع استمرار الفجوة الغذائية خلال الخمسة عشرة عاما القادمة فان درجة الاكتفاء الذاتى سوف تزداد نسبيا لاهم السلع الزراعية التى يمكن انتاجها محليا - وبالتالى سوف تقل الفجوة الغذائية ،- وبصورة عامة فسوف يعتمد مقدار الزيادة فى درجة الاكتفاء الذاتى الى حد كبير على مستوى الجهد الذى سوف يبذل لزيادة الانتاج خاصة فى مجال زيادة الانتاجية وتطوير الخدمات المساعدة وخاصة البحوث الزراعية والارشاد الزراعى والتسويق ودعم السياسات الخاصة بحوافز الانتاج .

وفى حين يظل انتاج اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والالبان والبيض والاسماك على نفس المستوى فى ظل البدائل الثلاثة فان مستوى انتاج الحبوب والخضر والتمور والفاكهة يختلف باختلاف الخطة الانتاجية المقترحة ،- ففى ظل البديل الاول يحقق انتاج الخضر ٣٣ر٤ ٪ من جملة الاحتياجات المحلية وانتاج التمور ٨٨ر٨ ٪ وانتاج الحبوب ٥٠ر٤ ٪ وفى ظل البديل الثانى يحقق انتاج الخضر والتمور ١٠٣ ٪ ، ١١١ ٪ على التوالى - مع غياب انتاج الفاكهة والحبوب - وفى ظل البديل الثالث يحقق انتاج الخضر ٧٠ ٪ من الاحتياجات المحلية والتمور ١٠٠ ٪ والفاكهة ٢٧ر٨ ٪ وذلك من هذه الاحتياجات .

وتجدر الاشارة الى ان هذه المعدلات قد حسبت استنادا الى معدلات الانتاج المتوقعة وفق كل بديل من البدائل الثلاث ، وكذلك معدلات الطلب الاستهلاكى المرتقبة والسابق مناقشتها .

جدول رقم (٢٩): الانتاج المحلى وجملة الطلب ودرجة الاكتفاء الذاتى ١٩٨٣ - ٢٠٠٠

السلع	١٩٨٣			البديل الاول			البديل الثانى			البديل الثالث		
	الطلب	الانتاج المحلى	نسبة الاكتفاء الذاتى	الطلب	الانتاج المحلى	نسبة الاكتفاء الذاتى	الطلب	الانتاج المحلى	نسبة الاكتفاء الذاتى	الطلب	الانتاج المحلى	نسبة الاكتفاء الذاتى
الحبوب	٥٣ر٩	٨ر٠	٥ر١	٩١ر٧	٠ر٠	٠ر٠	٩١ر٧	—	—	٩١ر٧	—	—
الخضروات	٢٧ر٢	١٣ر٢	٤٨ر٥	٤٧ر٣	١٥ر٨	٣٣ر٠	٤٧ر٣	٤٨ر٧	١٠٣ر٠	٤٧ر٣	٣٣ر١	٧٠ر٠
التمور	٨ر٠	٦ر٢	٧٧ر٥	١٧ر٠	١٥ر١	٨٨ر٨	١٧ر٠	١٨ر٩	١١١ر٢	١٧ر٠	١٧ر٠	١٠٠ر٠
الفاكهة	٢٠ر٠	٧ر٢	١٣ر٥	٤٢ر٤	—	—	٤٢ر٤	—	—	٤٢ر٤	١١ر٨	٢٧ر٨
اللحوم الحمراء	١٤ر٤	٥ر٠	٣ر٥	٢٧ر٢	١ر٣	٤ر٨	٢٧ر٢	١ر٣	٤ر٨	٢٧ر٢	١ر٣	٤ر٨
اللحوم البيضاء	١١ر٧	١ر٣	١١ر٥	٢٥ر٥	١٨ر٨	٧٣ر٧	٢٥ر٥	١٨ر٨	٧٣ر٧	٢٥ر٥	١٨ر٨	٧٣ر٧
الاسماك	٢ر٥	٢ر١	٨ر٤	٤ر٤	٤ر٤	١٠٠ر٠	٤ر٤	٤ر٤	١٠٠ر٠	٤ر٤	٤ر٤	١٠٠ر٠
الالبان	١٧ر٠	٦ر٦	٣٨ر٨	٣٤ر٢	١٦ر٨	٤٩ر١	٣٤ر٢	١٦ر٨	٤٩ر١	٣٤ر٢	١٦ر٨	٤٩ر١
البيض	٤ر٣	٧ر٠	١٦ر٣	٨ر٠	٦ر٧	٨٣ر٨	٨ر٠	٦ر٧	٨٣ر٨	٨ر٠	٦ر٧	٨٣ر٨

٦-٥ استراتيجية التنمية الزراعية والسياسات المساندة :

الهدف من هذ الجزء هو مناقشة السياسات والاجراءات التنفيذية الواجب اتخاذها في الفروع المختلفة للقطاع الزراعي لتمكينه من القيام بمهامه في تحقيق الاهداف العامة للخطة .

٦-٥-١ استراتيجية التنمية للموارد المائية :

تعتبر المياه الجوفية هي المصدر الاساسي لمياه الري في دولة قطر ، ونسبة لمحدوديتها وقلة مصادر التجدد لها - وهي الامطار اساسا فهي تعتبر العامل المحدد لمسار التوسع الزراعي في الدولة ،وعلى ذلك فسوف يتوقف تنمية وتطوير القطاع الزراعي خلال السنوات القادمة الى حد كبير على مدى النجاح الذي يمكن ان تحققه الدولة في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج ملائمة لتطوير ولحسن استخدام مصادر المياه الجوفية المتاحة حاليا بجانب مدى نجاحها في ايجاد مصادر مائية بديلة وبمستوى معقول من التكلفة .

لقد أدت السياسات التي يجري تطبيقها حاليا في مجال استغلال المياه الجوفية وكذلك أساليب الري وطرق الزراعة المتبعة حاليا الى زيادات كبيرة في كمية المياه المستخدمة في الأغراض الزراعية الامر الذي أدى الى انخفاض المخزون المائي الجوفي بالاضافة الى تدهور نوعيته وزيادة الملوحة فيه نتيجة لتسرب مياه البحر الى الطبقات الجوفية الحاملة للمياه والى ارتفاع المياه المالحة من الطبقات السفلية وقد نتج عن ذلك انخفاض في انتاجية المحاصيل وفي بعض الحالات الى هجرة الزراعة كلية .

وقد قدرت بعض المصادر متوسط السحب من المخزون للاغراض الزراعية بحوالي ٦٢ مليون متر مكعب يضاف الى ذلك المياه المستخدمة في الاغراض المدنية وتقدر بحوالي ٤ر٢ مليون متر مكعب والكميات المتسربة للبحر وكميات التبخر وتقدر بحوالي ١٥ مم^{3} باجمالي سحب من المخزون قدره ٨ر٢ مليون متر مكعب - بينما يبلغ حجم التغذية السنوية من الامطار حوالي ٤٢ر٥ مليون متر مكعب ومن مياه الري العائد للمخزون حوالي ١ر٢ باجمالي قدره ٥٣ر٧ مليون متر مكعب - اي ان العجز السنوي في المخزون الجوفي يصل الى ٢٧ر٥ مليون متر مكعب .

	الاستخدامات (مليون متر مكعب)	التغذيـــة (مليون متر مكعب)
الاغراض الزراعية	٠ر٦٢	٥ر٤٢ من مياه الامطار
الاغراض المدنيـــة	٢ر٤	٢ر١١ من مياه الرى
تسرب / تبخر	٠ر١٥	٠٠٠
	٢ر٨١	٥٣ر٧

وتبين هذه الارقام مدى خطورة استمرار السياسات والاساليب المتبعة حاليا فى استخدام المياه الجوفية ،حيث يمكن أن يؤدى استمرار المعدلات الحالية فى الاستهلاك الى زيادة استنزاف المخزون الجوفى ، مما سوف يهدد ليس فقط امكانيات التنمية والتوسع الزراعى فى المستقبل بل امكانيات توفير المياه للاستهلاك البشرى كذلك ، اذا أخذنا فى الاعتبار امكانية توقف او تعطل او حتى تناقص انتاج معامل ازالة الملوحة من مياه البحر وهى الاساس للمياه المستخدمة فى الاغراض المنزلية والتجارية والصناعية ، وعلى ذلك فان هناك حاجة ماسة وعاجلة لوضع وتنفيذ استراتيجية جديدة لاستخدام المصادر المائية فى الدولة بما يتفق وحجم الموارد المتاحة واهداف التنمية الاقتصادية فى المستقبل - ومن الممكن ان ترتكز هذه الاستراتيجية على العناصر التالية :-

أ) قصر استخدام المياه الجوفية على الاغراض الزراعية على الا تتجاوز معدلات السحب عن معدلات التغذية الطبيعية حاى الامطار - وقد قدرت ابحاث ودراسات مشروع تنمية مصادر المياه والزراعة والذى قامت به منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة حجم السحب الامن Safe Yield بحوالى ٣٣ مليون متر مكعب سنويا .

ب) العمل على تطبيق نظم الرى الحديث لترشيد استخدامات المياه وفقا للمقننات المائية المقررة للمحاصيل المختلفة .

ج) التوسع فى استخدام مياه المجارى المعاملة فى رى محاصيل الاعلاف واشجار النخيل والفاكهة بالاضافة الى اشجار الغابات والحدائق العامة . وتبلغ الكميات المتاحة من هذه المياه فى الوقت الحالى حوالى ٥٥ر٠٠٠ متر مكعب يوميا وهو مايعادل ار٢٠مليون متر مكعب سنويا ويمكن أن تصل الى حوالى ار٣٠ مليون متر مكعب فى عام ٢٠٠٠ ويمكن ان يستغل جزء منها فى الاغراض الزراعية الانتاجية .

د) التوسع فى عمليات ازالة الملوحة من مياه البحر واستخدامها - بجانب مقابلة الاحتياجات المنزلية والصناعية والتجارية - فى مقابلة التوسع الزراعى - وتبلغ الكميات التى يتم انتاجها حاليا من المعامل الموجودة فى رأس ابو عبود ورأس ابو فنطاس بحوالى ٤٤ مليون متر مكعب فى السنة ، ويمكن رفع طاقة المعملين الى ٨٨ مليون متر مكعب فى السنة بالاضافة الى الامكانيات المتوقعة بعد تنفيذ مشروع المعمل المقترح بالوسيل بطاقة قدرها ٤٠ مليون جالون يوميا أى حوالى ٦٦٫٤ مليون متر مكعب سنويا - ووفقا لمصادر ادارة المياه بوزارة الكهرباء والماء فانه يمكن رفع طاقة معمل الوسيل خلال المرحلة الثانية الى حوالى ١٠٠ مليون جالون يوميا وهو مايعادل ١٦٦ مليون متر مكعب فى السنة ويمكن تخصيص جزء من هذه المياه المحلاة للاستخدام فى الاغراض الزراعية - الا انه نظرا للتكلفة المرتفعة لهذه المياه فان استخدامها فى الاغراض الزراعية يجب ان يقتصر على المحاصيل عاليه القيمة وذات الانتاجية المرتفعة مع تطبيق نظم الرى الحديثة فى ريها .

هـ) اقامة مشروعات لزيادة تغذية المخزون الجوفى سواء تم ذلك عن طريق اقامة السدود الترابية لحجز مياه الامطار وزيادة امكانية تسربها الى باطن الارض او باقامة ابار تغذية بالطرق المباشرة .

و) الاستمرار فى الدراسات الحالية والخاصة بتحديد حجم المخزون المائى ومصادر التغذية له - للتمكن من رسم برامج الاستخدام فى المستقبل على اسس واضحة .

٦-٥-٢ <u>تنمية الانتاج النباتى :</u>

ان زيادة الانتاج النباتى سوف يعتمد الى حد كبير على السياسات التى سوف تتبع فى تنمية الموارد المائية وعلى التركيب المحصولى الذى سوف يؤخذ به ، وكلاهما سوف يؤثران على مساحة الرقعة الزراعية التى سوف يمكن التوسع فى اطارها ، كما سوف يعتمد تنمية الانتاج النباتى على زيادة الانتاجية للدونم الواحد والذى سوف يعتمد بدوره على مدى التوسع فى استخدام مدخلات الانتاج الحديثة ومستوى الكفاءة فى استخدامها وعلى النجاح فى تحسين الطرق والاساليب الزراعية .

وعموما فهناك عدد من الاجراءات لابد من اتخاذها لتطوير الانتاج النباتى يمكن تلخيصها فى الاتى :-

١- تحسين وتطوير العمليات الخاصة بتسوية واعداد الارض للزراعة بما يمكن من الاستخدام الامثل لمياه الرى وتمكين التربة من الحفاظ على درجة رطوبة مناسبة .

٢- استعمال البذور ذات الانتاجية العالية والمقاومة للجفاف والامراض والتوسع فى استخدام الاسمدة المناسبة بالمعدلات المقررة .

٣- التوسع فى استعمال الاسمدة العضوية لزيادة قدرة احتفاظ التربة بالرطوبة- ويمكن التعاون مع البلديات لتوفير احتياجات القطاع الزراعى من هذه الاسمدة .

٤- العناية بجودة ونوعية مدخلات الانتاج من بذور واسمدة ومبيدات حشرية وضرورة التأكد من ذلك قبل توزيعها على المزارعين بفحصها واختبار جودتها فى المختبر المركزى - مع ضرورة وضع الضوابط والنظم التى تضمن تقيد المستوردين بالقواعد والاجراءات العامة التى تقررها الوزارة فى هذا الصدد .

٥- ترشيد الخدمات الخاصة بدعم مدخلات الانتاج لضمان استخدامها فى اغراضها المحددة - وفى هذا الصدد يجدر دراسة امكانية ربط الدعم بالانتاج بدلا من الاسلوب الحالى الذى يدعو الى دعم مدخلات الانتاج.

٦- تركيز وتكثيف خدمات الارشاد الزراعى وخاصة فى مجال الاستخدام الامثل لمياه الرى ، وتحسين العمليات الزراعية الخاصة برعاية المحصول بدءا من الزراعة فى المواعيد المناسبة وطبقا للمسافات التى توصى بها الابحاث الزراعية والعمل على تقليل الفاقد من المحصول أثناء عمليات الحصاد والترحيل الى مناطق الاستهلاك، مع العناية بعمليات التدريج وفقا للحجم والنوعية .

٧- العناية بعمليات وقاية النباتات ، مع تقوية القسم الخاص بهذا النشاط وتحديد مهامه ليشمل كل جوانب الوقاية والمقاومة بما فى ذلك الحجر النباتى ومسح وتحديد الامراض والحشرات السائدة فى المناطق الزراعية المختلفة والعمل على تسجيل المبيدات واختيار الصالح منها وفقا للظروف البيئية والزراعية بالبلاد.

٦-٥-٣ <u>تنمية الانتاج الحيوانى:</u>

من الضرورى - ومن الممكن ايضا - ان يلعب القطاع الحيوانى دورا اكثر أهمية مما يلعبه حاليا فى تنشيط وتكثيف القطاع الزراعى ، ولابد من الاهتمام به كنشاط زراعى يمكن ان يقوم على الموارد الزراعية المتاحة

ويمكن أن يساهم فى زيادة دخل المزارعين وتوفير جزء من احتياجات البلاد من المنتجات الحيوانية - ويتطلب تطوير وتنمية القطاع الحيوانى وضع استراتيجية تأخذ فى اعتبارها قلة الموارد الطبيعية المتاحة وخاصة الموارد المائية والمراعى الطبيعية وقسوة الظروف المناخية، أى أن المطلوب هو التركيز على زيادة انتاجية الوحدة الحيوانية ، وعلى ذلك فان الاستراتيجية المقترحة تقوم اساسا على الزيادة النوعية فى اعداد الحيوانات والى حد ما على الزيادة الكمية وهذا معناه ان ترتكز السياسات والبرامج الخاصة بتنمية الثروة الحيوانية على تحسين التركيب النوعى والعمرى للقطيع الحالى وذلك بالتخلص من الحيوانات الكبيرة السن وذات الانتاجية المتدنية وزيادة اعداد الحيوانات ذات الانتاجية العالية مع العمل على إستجلاب سلالات محسنة لتطعيم القطيع المحلى .

ويتطلب تحقيق هذه الاستراتيجية تنفيذ البرامج التالية :-

أ) برنامج لتحسين وتطوير القطيع الحالى:

ويتطلب تنفيذ هذا البرنامج اتخاذ الاجراءات التالية :-

١- الاهتمام بتحسين المستوى الغذائى للقطيع عن طريق :

أ) التوسع فى انتاج الاعلاف الخضراء فى الحدود التى تسمح بها السياسات الخاصة باستخدام الموارد المائية .

ب) العناية بالمراعى الطبيعية والعمل على صيانتها وتحسينها بادخال شجيرات ونباتات مقاومة للجفاف وذات قيمة غذائية عالية .

جـ) توفير الاعلاف المركزة وبيعها بأسعار مدعمة للمنتجين - ويقتضى ذلك تشجيع صناعة الاعلاف المحلية التى يمكن ان تقوم على المنتجات الزراعية الثانوية وعلى المنتجات السمكية الغير صالحة للاستهلاك البشرى ، مع وضع قوانين لمراقبة الانتاج وضمان الجودة والنوعية .

د) عقد اتفاقيات مع الدول العربية لزراعة وانتاج الاعلاف.

٢- زيادة المسحوبات بالتخلص من الحيوانات المسنة وغير المنتجة - ويمكن توجيه المسحوبات لمزارع التسمين حتى يمكن تسمينها قبل عمليات البيع .

٣- وضع برنامج للتربية وتحسين الصفات الوراثية للقطيع المحلى بهدف زيادة الانتاجية ، ويمكن أن يتم ذلك بتنفيذ برامج التلقيح الصناعى وادخال سلالات محسنة - فى اطار برنامج عام لابحاث الثروة الحيوانية .

(ب) برنامج لزيادة اعداد الثروة الحيوانية :

مع الاخذ فى الاعتبار قلة المراعى الطبيعية فى البلاد (حوالى ٥ ألف هكتار) وضرورة حفظ التوازن بين اعداد الحيوانات والطاقة الحمولية للمراعى - وذلك تفاديا لعمليات الرعى الجائر وحفاظا على الغطاء النباتى للمنطقة ، فانه يمكن زيادة حجم الثروة الحيوانية الحالية عن طريق .

١- ادخال الحيوان فى الدورة الزراعية وبالتالى تكثيف الانتاج الزراعى لمقابلة الاحتياجات من الاعلاف الخضراء، ويمكن ان يتم ذلك بتشجيع اصحاب المزارع للاحتفاظ بقطيع حيوانى فى المزرعة يتناسب مع حجم المزرعة وامكانيات انتاج الاعلاف فيه والاستفادة من بقايا المحاصيل الزراعية ،- ويمكن ان يتم التشجيع فى صورة استجلاب سلالات محسنة من الحيوانات من الخارج وبيعها بأسعار رمزية لاصحاب المزارع أو المستأجرين مع توفير الاعلاف المركزة لهم - وتقديم الدعم اللازم لشراء هذه الاعلاف .

٢- تشجيع القطاع الخاص على اقامة مزارع للدواجن لانتاج اللحم والبيض ، ومزارع للتسمين ، ويمكن للدولة ان تقوم بدور رائد فى هذا المجال بالمشاركة فى رأسمال هذه الشركات وتقديم الدعم اللازم على أن تتحول هذه الشركات تدريجيا للقطاع الخاص .

(ج) برنامج لتركيز وتكثيف الخدمات البيطرية :

يقتضى الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية تطوير الخدمات البيطرية وتمكين ادارة صحة الحيوان من ايصال خدماتها الى مربى الحيوان فى مناطقهم المختلفة - الا ان ذلك يقتضى اولا القيام بمسح عام للامراض الحيوانية الشائعة فى المناطق المختلفة للدولة ، ووضع برنامج للوقاية من هذه الامراض كمرحلة اولى ثم القضاء عليها فى مرحلة ثانية ولتنفيذ هذا البرنامج لابد من دعم وتركيز الخدمات البيطرية والخدمات الخاصة بصحة الحيوان والقيام بحملات ارشادية لتوعية اصحاب الماشية، كذلك لابد من اقامة محجر بيطرى برى واخر بحرى لمنع تسرب الامراض عن طريق الحيوانات المستوردة .

(د) انشاء ادارة متخصصة للثروة الحيوانية :

ان متابعة احتياجات القطاع الحيوانى وتنفيذ البرامج الخاصة بتطويره وتنميته يتطلب دمج قسم صحة الحيوان ، وقسم الانتاج الحيوانى فى ادارة واحدة تحت اسم ادارة الثروة الحيوانية ليتولى مسؤلية الاشراف على كل الانشطة الخاصة بالخدمات البيطرية وصحة الحيوان والانتاج الحيوانى

والبحوث الخاصة بالقطاع الحيوانى ، - كما يتطلب الامر دعم الادارة المقترحة بالكوادر الفنية اللازمة ودعم المختبر البيطرى ومراكز الخدمات البيطرية .

٦-٥-٤ تنمية الانتاج السمكى :

تتميز دولة قطر بامتداد شواطئها الساحلية فى اتجاه الشمال داخل الخليج العربى بطول حوالى ٢٠٠ كيلومتر على الجانبين الشرقى والغربى كما تتميز بكثرة الخلجان على الجانبينوالتى تعتبر موطنا طبيعيا لتكاثر وتربية العديد من انواع الاسماك ، وتزخر مياه الخليج بكميات كبيرة من انواع متعددة من الاسماك اذ يقدر اجمالى مايمكن صيده سنويا بحوالى ٢٣٠ الف طن منها ١٤٠ الف طن من الاسماك ذات القيمة التجارية ولايزيد مايتم صيده فى الوقت الحالى عن ٥٠ الف طن فى السنة هذا بالاضافة الى مايمكن صيده من الاسماك السطحية الكبيرة والاسماك السطحية الصغيرة ومنها السردين، وتقدر الكميات ذات القيمة التجارية التى يمكن صيدها من المياه الاقليمية لدولة قطر بحوالى ١٠ الف طن سنويا- ببنما لايتجاوز كمية الصيد الحالية عن ٢٢٠٠ طن -وقد يصل فى احسن الحالات الى ٢٥٠٠ طن فى السنة ويرجع قلة حجم الصيد الى هجرة العديد من الصيادين لمهنة الصيد لتوفر مصادر اخرى للدخل بالاضافة الى اعتماد المتبقين منهم على وسائل وطرق بدائية وتقليدية للصيد ومن الاسباب التى ادت الى انخفاض الانتاج المحلى من الاسماك ايضا قلة المعونات التى تقدم للصيادين فى صورة قوارب وشباك وماكينات وادوات صيد بالاضافة الى ضعف الخدمات بالموانى وعدم وجود التسهيلات الضرورية .

ان الاستغلال الامثل للموارد السمكية الكبيرة التى تزخر بها مياه الخليج عموما يمكن ان يساهم فى مضاعفة الانتاج الحالى ، وتجاوز الاحتياجات المحلية ، وتصدير الفائض اما على شكل اسماك مجمدة او مصنعة مما يمكن معه اتاحة المجال للقطاع السمكى وبالتالى للقطاع الزراعى ان يلعب دورا اكبر فى تنويع مصادر الدخل القومىوتقليل الاعتماد على النفط - لذلك لابد من العمل على التغلب على الاختناقات والمشكلات التى تحد من تطور القطاع السمكى فى الوقت الحالى - ويستلزم ذلك تنفيذ عدد من البرامج واتخاذ عدد من الاجراءات والسياسات التنفيذية والتى يمكن تلخيصها فى الاتى :-

١- دعم وتطوير ادارة مصايد الاسماك وخاصة فى مجالى الاحصاء السمكى والبحوث السمكية لتتمكن الادارة من وضع وتنفيذ البرامج الخاصة بتنمية الثروة السمكية على أسس علمية راسخة .

٣- تشغيل برنامج للقروض السمكية يمكن من خلاله توفير احتياجات الصيادين من القوارب الحديثة وماكينات الدفع والشباك وأدوات الصيد المختلفة - ويمكن ان يتم تنفيذ البرنامج على أساس أن يدفع الصياد نصف قيمة القرض على اقساط وان تتحمل الدولة الجزء الباقى .

٣- توفير الخدمات الاساسية للصيادين وخاصة خدمات الموانى من ارصفة وورش للصيانة وقطع للغيار وثلاجات ومياه عذبة ومواد بترولية - ويمكن ان يتم توفير هذه التسهيلات عن طريق اقامة مجمع للخدمات السمكية فى الموانى الرئيسية التى يتجمع بها الصيادون - مع انشاء شبكة مواصلات سلكية تربط الموانى بسفن الصيد لمواجهة الظروف الطارئة .

٤- تشجيع صغار الصيادين لتكوين جمعيات تعاونية تتمكن - وبمساعدة الدولة من امتلاك السفن الحديثة والمعدات والاجهزة الملحقة بها ،ويمكن توجيه القروض السمكية بحيث تعطى الاولوية للجمعيات التعاونية وذلك كوسيلة لدفع الصيادين للتجمع فى مثل هذه الجمعيات .

٥- توفير فرص التدريب للصيادين وتكثيف نشاط الارشاد السمكى.

٦- دعم وتطوير شركة قطر للاسماك .

يتركز نشاط الشركة فى الوقت الحالى فى المجال الانتاجى حيث تقوم بانتاج حوالى ٨٠٠ طن من الاسماك سنويا بواسطة السفن الثلاث التى تمتلكها ،- ومن الضرورى العمل على توسيع نشاط الشركة الانتاجى خلال السنوات القادمة لمقابلة الاحتياجات المحلية وتوفير فائض للتصدير - كذلك يمكن ان تقوم الشركة بدور تنموى يمكن تحديده فى دعم ومساندة القطاع الخاص وذلك بالمساهمة فى تدريب الصيادين وزيادة وتنويع مهارتهم واعداد كوادر وطنية فى مجالات قيادة السفن والملاحة والاعمال الميكانيكية المرتبطة بالاجهزة المتطورة فى مجالات الصيد ، بالاضافة الى المساهمة فى تطوير الابحاث السمكية واعمال الكشف عن الاسماك وانواعها واماكن توالدها وغير ذلك من مجالات الابحاث .

ويقتضى كل ذلك دعم الشركة باضافة سفن جديدة تتوفر لها امكانيات الصيد فى اعالى البحار ومجهزة بالمعدات واجهزة الصيد وتسهيلات التخزين لفترات طويلة .

٧- العمل على تطوير المصنع القائم بميناء الشركة واستغلاله فى تصنيع الفائض من الاسماك .

٨- من الضرورى التنسيق المستمر بين الجهات المرتبطة بصيد الاسماك داخل الدولة وهى ادارة مصايد الاسماك وادارة البلديات وادارة الموانى تفاديا لتضارب السلطات الذى قد يضر بتطوير وتنمية القطاع السمكى .

٩- من الضرورى اصدار قانون صيد الاسماك لتنظيم مواسم الصيد للانواع المختلفة من الاحياء البحرية وتنظيم مهنة الصيد وعلاقات العمل بين صاحب القارب والعاملون فيه وكذلك لتنظيم الجوانب الصحية فى تداول الاسماك خاصة بالنسبة للاسماك المستوردة - وتوفير شروط الامان فى القوارب والسفن .

١٠- من الضرورى ان تتم برامج استغلال الثروة السمكية ورسم السياسات الخاصة بالاستثمار ى فى المجال السمكى فى اطار برامج التعاون بين دول الخليج وذلك حفاظا على الثروة السمكية والمخزون السمكى لصالح الجميع .

٦-٥-٥ المؤسسات المساندة :

تعتبر المؤسسات الخدمية كالارشاد الزراعى ومؤسسات التسويق والتسليف الزراعى والتعاونيات أدوات مساندة فى تنفيذ السياسات وتحقيق أهداف خطط التنمية الزراعية ،حيث يمكن عن طريقها تشجيع المزارعين وتوفير مقومات الانتاج لهم وتعتبر مسألة تأسيس هذه المؤسسات على أسس سليمة ووفقا لظروف وامكانيات الدولة وتوفير امكانيات العمل لها عاملا مهما فى نجاحها وتطورها .

٦-٥-٥-١ الارشاد الزراعى :

يعتبر الارشادالزراعى من اهم المحاور التىتقوم عليها السياسات الخاصة بتطوير وتنمية الانتاج الزراعى حيث يمكن أن يلعب دور مهما فى توجيه برامج البحوث الزراعية وربطها بالمشكلات التى تواجه المزارعين وبالتالى فى وضع الحلول العمليةوالعلمية لهذه المشكلات ، ومن هنا تأتى أهمية تكثيف وتطوير العمل الارشادى للتغلب على المشكلات العديدة التى تواجه القطاع الزراعى بفروعه المختلفة والتى يأتى فى مقدمتها عدم معرفة قطاع كبير من المزارعين بالاساليب الحديثة فى الانتاج خاصة مع شيوع استخدام العمالة الاسيوية التى لاتلم بقواعد العمل الزراعى ، وتفتقر وسيلة الاتصال اللغوية مع المرشد الزراعى .

ويتطلب تطوير العمل الارشادى وضمان نجاحه اتخاذ عدد من الاجراءات نلخصها فيما يلى :-

١- ضرورة توفير عدد كاف من المرشدين الزراعيين مع العمل على اعفائهم من المسؤوليات الادارية الخاصة بتوزيع مدخلات الانتاج او توجيه عمليات الميكنة الزراعية ليتمكنوا من التفرغ لرسم وتنفيذ برامج الارشاد الزراعى .

٢- تطوير البحوث الزراعية وتوجيهه برامجها لمعالجة المشكلات التى تواجه المزارعين وتأكيد ذلك بتقوية الصلات التنظيمية والعملية بين جهازى الارشاد الزراعى والبحوث الزراعية .

٣- دعم جهاز الارشاد الزراعى بتوفير امكانيات العمل خاصة فيما يتعلق باقامة الحقول الارشادية والنشرات والافلام التوضيحية - وتوفير وسائل الاتصال.

٤- تدعيم جهاز الاعلام الزراعى و العمل على استخدام كل الوسائل المتاحة (الراديو ، التلفزيون ، الصحف المحلية) فى توصيل المعلومات للمزارعين .

٥- ان نجاح برامج الارشاد الزراعى سوف يعتمد على وعى المزارعين وتفهمهم لقواعد العمل الزراعى، ولذلك لابد من توفير فرص التدريب لهم فى دورات قصيرة المدى (٣-٥ يوم) ومن الافضل أن تتم هذه الدورات فى اماكن تجمع المزارعين .

٦- لابد من وضع حلول عاجلة لمشكلة العمالة الاسيوية اذ انها تشكل عائقا امام تطوير وتنمية الانتاج الزراعى بحكم قصور خبرتها وعدم فهمها للغة المحلية وبالتالى عدم استجابتها لتوجيهات المرشدين الزراعيين .

٦-٥-٥-٢ التسليف الزراعى :

لاشك ان الاخذ بسياسة توفير مستلزمات الانتاج للمزارعين ودعمها بحيث تقدم لهم مجانا كما هو الحال حاليا - قد ساعد كثيرا فى تشجيع المزارعين لبذل مزيد من الجهد وعلى التوسع فى الانتاج ، ولقد ساعد كثيرا فى نجاح هذا البرنامج كونه قروضا نوعية - وليست نقدية - مما أمكن معه توجيه هذه القروض وجهة انتاجية ساعد على تطوير وتنمية الانتاج.

ومع المردود الايجابى العام لهذا البرنام الا ان هناك عدد من الملاحظات على الشكل الذى ينفذ به حاليا ، نلخصها فى الاتى :-

أ) يقتصر البرنامج فى الوقت الحالى على القطاع النباتى والى حد ما القطاع الحيوانى فى صورة دعم الاعلاف المركزة - كما يشمل القطاع السمكى بصورة غير شاملة والمؤمل أن يتم تقنين البرنامج للقطاع السمكى بحيث يكون جزءا من مسؤوليات وزارة الصناعة والزراعة لتوفير احتياجات الصيادين من مستلزمات الانتاج بما فى ذلك القوارب والماكينات والشباك وأدوات الصيد المختلفة وذلك بهدف تنشيط هذا القطاع الحيوى الهام وتشجيع القطاع الخاص لزيادة استثماراته فيه .

ب) يقوم البرنامج على تقديم مستلزمات الانتاج مجانا - وفى رأينا أن هذا الشكل من اشكال الدعم يتضمن عدة سلبيات من بينها الاسراف الذى قد يصاحب استخدام هذه المستلزمات بالاضافة الى عدم استخدامها بالطرق العلمية الصحيحة بما يضمن مردودا ايجابيا على الانتاج ، وعلى ذلك يقترح تعديل النظام الحالى الى نظام بديل تتحمل الدولة بموجبه نصف التكاليف ويتحمل المزارع النصف الاخر كوسيلة لترشيد الاستخدام .

ج) ان تنفيذ برنامج الدعم بالصورة التى تتم بها حاليا يضيف أعباء كبيرة على الوزارة وعلى كوادرها الفنية خاصة المرشدين الزراعيين مما يؤثر على مستوى أدائهم لمهامهم الرئيسية لذلك فلابد من الاسراع فى اقامة مؤسسة متخصصة للتسليف الزراعى تتولى مسؤلية تحديد احتياجات القطاع الزراعى من مستلزمات الانتاج المختلفة وتوفيرها وتوزيعها على العاملين فى القطاع الزراعى ، ولنجاح مثل هذه المؤسسة لابد أن يتوافر لها .

١- رأسمال كاف بما يمكنها من القيام بمهامها .

٢- عدد كاف من الكوادر المتخصصة .

٣- بنية اساسية كافية - مخازن وسائل ترحيل - لتتمكن من توسيع دائرة خدماتها بكفاءة عالية .

ويتطلب طبيعة عمل بنك التسليف الزراعى ايجاد اساس للعمل المشترك والتنسيق بينها وبين وزارة الصناعة والزراعة لضمان توجيه خدمات بنك التسليف فى اتجاه يتفق مع السياسات الزراعية التى تضعها الوزارة .

ملخص للمشروعات المقترحة لخطة التنمية الزراعية

(بالمليون ريال)

اسم المشروع	التكاليف الاستثمارية		تكاليف التشغيل السنوية
	اجمالي التكاليف	تكاليف المرحلة الاولى	
١- مشروع ادارة البحوث الزراعية والمائية :			
١-١ مشروع تطوير وتحسين وسائل الري الحديث	١٢٠	٤٠	٥٠
١-٢ مشروع استخدام المياه المالحة في الزراعة	١٠	٢	-
١-٣ مشروع التغذية الصناعية والطبيعية للحوض الجوفي	٥	٥	-
١-٤ مشروع المسح الطبوغرافي للمزارع والاراضي القابلة للزراعة	٣ر٦	٣ر٦	-
١-٥ مشروع تطوير محطات الارصاد الزراعية والمائية	٨	٢	-
	١٤٦ر٦	٥٢ر٦	
٢- مشروعات ادارة الشئون الزراعية :			
٢-١ مشروع دعم مراكز الخدمات الزراعية	٢٥	١٠	٣
٢-٢ مشروع دعم وتحديث التسويق الزراعي	١٥	٥	٢ر٥
٢-٣ مشروع المزارع المحمية	٣	١	١ر٥
٢-٤ مشروع المخزون الاستراتيجي المحلي	-	-	-
٢-٥ مشروع تطوير الخدمات البيطرية	١٠	٣	-

تابع ملخص المشروعات المقترحة لخطة التنمية الزراعية :

اسم المشروع	التكاليف الاستثمارية		تكاليف التشغيل السنوية
	اجمالي التكاليف	تكاليف المرحلة الاولى	
٢-٦ مشروع الحجر الصحى البيطرى	٩	٣	—
٢-٧ مشروع انتاج اللحوم والالبان	٢٨٠	٩٠	٢٣
٢-٨ مشروع انتاج اللحوم	٥	٥	٧
٢-٩ مشروع انتاج البيض	٩٠	٣٠	—
٢-١٠ مشروع انتاج اللحوم البيضاء	٣٤٠	١٠٠	—
	٧٧٧	٢٤٧	—
٣- مشروعات ادارة مصايد الاسماك :			
٣-١ مشروع العروض السمكية	٢٠	٦	—
٣-٢ مشروع تطوير موانئ الصيد	٦٠	٢٤	٢
٣-٣ مشروع تطوير صناعة الاسماك	٤٠	١٠	٨
٣-٤ مشروع تطوير الابحاث السمكية	٢٠	٥	—
	١٤٠	٤٥	
الجملة	١٠٦٢ر٦	٢٤٤ر٦	

الباب السابع
المشروعات المقترحة لخطة التنمية الزراعية

الباب السابع

المشروعات المقترحة لخطة التنمية الزراعية

يستعرض هذا الباب بعض المشروعات المقترح ادراجها فى خطة التنمية الزراعية ،وتشتمل على مشروعات للانتاج المباشر واخرى لتدعيم الخدمات المساندة كما يتضمن بعض المشروعات التى قامت وزارة الصناعة والزراعة بدراستها من قبل والتى اتخذت بصددها بعض الاجراءات وذلك مثل مشروع انتاج الالبان ومشروع تحسين وسائل الرى ومشروع المزارع البلاستيكية ،كما أن الدراسة قامت بتقديم بعض التوصيات لتوسيع وتركيز بعض المشروعات التى يتم تنفيذها جزئيا فى الوقت الحالى وذلك مثل المشروع الخاص بانتاج اللحوم بمزرعة ابو سمرة والمشروع الخاص بخدمات موانى الصيد بالدولة - وبالاضافة الى هذه المشروعات فقد تم اقتراح مشروعات اخرى على ضوء دراسة وتحليل الوضع الزراعى بالدولة تلبية لاحتياجات التنمية الزراعية خلال الفترة القادمة .

ومن جهة أخرى فان هناك بعض البرامج التى تقوم بتنفيذها حاليا بعض الادارات والاقسام بوزارة الصناعة والزراعة وهذه البرامج ذات طبيعة عامة وهى برامج مستمرة وتعتبر من ضمن المهام الروتينية لهذه الادارات والاقسام (مثال ذلك برنامج الاحصاء الزراعى السنوى ، وبرنامج حفظ وصيانة التربة وبرنامج بحوث المحاصيل الحقلية ...) وهذه البرامج لم يتم ادراجها ضمن المشروعات المقترحة فى الخطة نسبة لانها برامج ثابتة مرتبطة بنشاطات الادارات العامة والاقسام المختلفة فى الوزارة .

وعموما فان استعراضنا فى هذا الباب للمشروعات المقترحة لخطة التنمية الزراعية هو استعراض عام مداه الزمنى خمسة عشر عاما ، ومن الضرورى قبل الاقدام على تنفيذ اى من المشروعات المقترحة القيام بدراسة تفصيلية عن الجدوى الفنية والاقتصادية لها بما يضمن نجاحها وتنفيذها بالطريقة التى تحقق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة .

اسم المشروع : مشروع المزارع المعممة

أهداف المشروع : زراعة ٦ هكتار بالخضر - لمقابلة الاحتياجات المحلية خلال فصل الصيف .

وصف المشروع :(١) يرتكز المشروع على النتائج التى أمكن التوصل اليها من المزرعة المعممة بمحطة الطوربة والتى استهدفت معرفة انواع الخضر التى يمكن زراعتها تحت ظروف البيوت البلاستيكية بهدف اطالة فترات الانتاج والعمل على توافرها محليا فى غير مواسمها .

(٢) يتم توزيع المساحة المقترحة على عدد من البيوت البلاستيكية بمتوسط مساحة قدرها ٤٠٠م^{٢} للبيت البلاستيكى الواحد تزرع بالطماطم والخيار والفلفل والباذنجان والكوسة .

تكاليف المشروع: تقدر التكلفة الاستثمارية لمساحة ٦ هكتار بحوالى ٣مليون ريال يخص المرحلة الاولى منها مليون ريال بالاضافة الى تكاليف تشغيل سنوية تقدر بحوالى ٥را مليون ريال .

ومن أهم فوائد المشروع توفير جزء من الاحتياجات المحلية من الخضر التى يقل انتاجها تحت الظروف الطبيعية خلال فترة الصيف بسبب ارتفاع درجة الحرارة - مثل الطماطم والخيار والفلفل .

اسم المشروع : مشروع انتاج اللحوم والالبان

الموقع : منطقة الركية بجنوب البلاد

أهداف المشروع: يشمل المشروع عند اكتماله الى انتاج حوالى ٣٧٥٠طن من الحليب سنويا بالاضافة الى انتاج ٢٤٠طن من اللحوم الحمراء، ١٢٠٠ رأس من العجلات والابقار الصالحة للتربية - وانتاج جلود الماشية ومسحوق الدم المجفف .

وصف المشروع : (أ) يقوم المشروع على استغلال مياه المجارى المعالجة لزراعة ١٠٠٠هكتار من أعلاف البرسيم والشعير، وقد تم تحديد مسار خطوط المواسير لنقل المياه المعالجة من نهاية موقعه الحالى على بعد كيلومتر قبل تقاطع طريق سلوى - أم باب الى موقع المشروع فى منطقة الركية .

(ب) يتكون القطيع من أبقار الفريزيان الذى يصل حجمه عند اكتمال المشروع الى ١٥٠٠ رأس وتتم عمليات التغذية والتسمين على أعلاف مركزة مستوردة بجانب الاعلاف الخضراء التى يتم انتاجها فى المزرعة .

تكاليف المشروع: تقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع بحوالى ٢٨٠مليون ريال قطرى يخص المرحلة الاولى منها ٩٠ مليون ريال قطرى وتشمل تكاليف البنية الاساسية وحظائر الماشية والمعدات الزراعية وتكاليف شراء الابقار ومصنع الالبان - كما تقدر تكاليف التشغيل السنوية بحوالى ٢٣ مليون ريال قطرى .

فوائد المشروع: (١) تبلغ الكمية التراكمية المضافة من اللحوم خلال عمر المشروع (٢٥سنة) بحوالى ٤٢٣٠طن تقدر قيمتها بحوالى ١٠٦مليون ريال والكمية التراكمية المضافة من الالبان بحوالى ٦٧٣٠٠ طن تقدر قيمتها بحوالى ٨٠٨مليون ريال - أى أن جملة العائد من المشروع تقدر بحوالى ٩١٤مليون ريال - فى حين تبلغ جملة التكاليف الاستثمارية ومنصرفات التشغيل بحوالى ٦٢٥مليون ريال أى بربح قدره ٢٨٩مليون ريال .

(٢) تشمل الفوائد الاخرى للمشروع الجوانب التالية :

١- سد جزء من الاحتياجات المحلية من اللحوم والالبان .

٢- توزيع عجول للتربية ،وبالتالى العمل على تحسين السلالات المحلية وزيادة انتاجيتها .

٣- اقامة صناعات محلية على المنتجات الثانوية مثل صناعة الجلود وصناعة مسحوق العظام ومسحوق الدم المجفف

٤- توفير فرص العمالة لقطاع من المواطنين وتوفير فرص التدريب على ادارة المنشآت الزراعية الكبيرة والعمل على توفير كوادر محلية مقتدرة .

اسم المشروع : مشروع انتاج اللحوم

الموقع : منطقة أبوسمرة

خلفية المشروع: تم اقامة مزرعة الاغنام بأبوسمرة فى عام ١٩٧٦ حيث بدأ التشغيل فى عام ١٩٧٨ - ويبلغ حجم القطيع الحالى ٥٥٠٠رأس ويتم انتاج حوالى ١٠٠٠ رأس من الكباش المسمنة والمستبعدة سنويا بغرض البيع .

أهداف المشروع : انتاج لحوم حمراء لمواجهة جزء من احتياجات البلد بالاضافة الى انتاج جلود الاغنام ومسحوق الدم المجفف .

وصف المشروع : يعتمد المشروع على تطوير مزرعة الاغنام الحالية بمنطقة أبوسمرة وزيادة الطاقة الانتاجية لتصل الى ٦٠٠٠نعجةرائدا ٥٠٠٠ من الكباش والصغار- أى بمجموع ١١ ألف رأس وتتم عمليات التسمين على المزرعة الرعوية المروية حيث تتم زراعة البرسيم والشعير والذرة - بالاضافة الى المركزات الغذائية .

تكاليف المشروع: تقدر التكاليف الاستثمارية اللازمة لزيادة طاقة مزرعة أبوسمرة الحالية بحوالى ٥ مليون ريال وذلك لتغطية المظائر والمبانى الاضافية وكذلك لتغطية تكاليف التوسع فى المساحة الزراعية - وتقدر تكاليف التشغيل السنوية بحوالى ٧ مليون ريال .

فوائد المشروع : تقدر الكمية التراكمية المضافة من اللحوم المنتجة من المشروع بحوالى ٤٢٠٠ طن خلال عمر المشروع - تقدر قيمتها بحوالى ٨٤ مليون ريال بالاضافة الى قيمة المنتجات الثانوية من الجلود ومسحوق الدم المجفف ومسحوق العظام والتى تقدربحوالى ٥ مليون ريال باجمالى قدره ٨٩ مليون ريال هذا بينما تقدر المنصرفات الاجمالية للمشروع بحوالى ٤٠ مليون ريال خلال عمر المشروع - أى أن المشروع يحقق ربح قدره حوالى ٤٩ مليون ريال .

اسم المشروع : مشروع انتاج البيض .

أهداف المشروع: زيادة الانتاج المحلى من البيض لتغطية ٨٥٪ من جملة الاستهلاك .

وصف المشروع : (أ) يقدر الانتاج الحالى من البيض بحوالى اثناعشر (١٢) مليون بيضه فى السنة ويغطى حوالى ١٦٪ من جملة الاستهلاك - ويتوقع أن يصل الاستهلاك السنوى فى الدولة فى سنة ٢٠٠٠ الى ١٣٤ مليون بيضة - ومن المتوقع أن يغطى الانتاج المحلى فى عام ٢٠٠٠ ٨٥٪ من جملة الاحتياجات المحلية .

(ب) يعتمد المشروع على تطوير الطاقة الانتاجية للشركة العربية القطرية للدواجن لانتاج ٣٦ مليون بيضه ،وتشجيع اقامة عدد من الشركات الخاصة لانتاج ٧٧ مليون بيضة .

تكاليف المشروع: تقدر التكاليف الاستثمارية المطلوبة لزيادة الانتاج المحلى من ١٢ مليون بيضه حاليا الى ١١٣ مليون بيضة عام ٢٠٠٠ بحوالى ٩٠ مليون ريال ، يخص المرحلة الاولى ٣٠ مليون ريال قطرى وتقدر تكاليف التشغيل السنوية بحوالى٢ ألف ريال .

فوائد المشروع: ١- يقدر القيمة الاجمالية للكمية المنتجة من البيض بحوالى ٣٨٣٠ مليون ريال وذلك خلال عمر المشروع المقدر بخمسة وعشرون سنة - وتقدر التكاليف الثابتة ومنصرفات التشغيل خلال هذه الفترة بحوالى ٢٣١٠ مليون ريال - أى أن المشروع يحقق ربح صافى قدره ١٥٢٠مليون ريال.

٢- بالاضافة الى ذلك فان المشروع يحقق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى فى البيض تصل الى ٨٥٪ بحلول عام٢٠٠٠ فضلا عن زيادة الاستثمارات المحلية فى القطاع الزراعى بما يدفع بمساهمة هذا القطاع فى اجمالى الناتج القومى .

اسم المشروع : مشروع انتاج لحم الدجاج

اهداف المشروع: تنمية انتاج اللحوم البيضاء لمقابلة ٨٠٪ من جملة الاستهلاك المحلى .

وصف المشروع : يرتكز المشروع على تطوير انتاج الشركة العربية القطرية للدواجن لزيادة الانتاج من المستوى الحالى البالغ ١٢٠٠ طن من اللحوم البيضاء الى ٣٨٥٠ طن بحلول عام ٢٠٠٠ كما يرتكز على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى مجال تربية الدواجن بالاضافة الى تحسين الانتاج التقليدى ليصل اجمالى الانتاج المحلى من اللحوم البيضاء فى عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٤٠٠ طن يكفى لتغطية ٨٠٪ من جملة الاستهلاك المحلى .

التكاليف الاستثمارية : تقدر التكاليف الاستثمارية اللازمة لزيادة الطاقة الانتاجية للمشاريع القائمة واقامة مشاريع جديدة بحوالى ٣٤٠ مليون ريال تخص المرحلة الاولى ١٠٠ مليون ريال .

فوائد المشروع: يحقق المشروع زيادة اضافية فى اللحوم البيضاء قدره ١٨٩٠٠ طن سنويا عند اكتمال المشروع - وتقدر الكمية التراكمية خلال عمر المشروع بحوالى ٣٧٠ الف طن تقدر قيمته بحوالى ٢٥٩٠ مليون ريال بينما يقدر اجمالى مصروفات الاستثمارات الثابتة ومصروفات التشغيل خلال هذه الفترة بحوالى ٢٢٦٠ مليون ريال اى بربح قدره ٣٣٠ مليون ريال .

اسم المشروع : مشروع تطوير وتحسين وسائل الرى الحديث

الادارة التابع لها المشروع: قسم الرى والصرف - ادارة البحوث الزراعية والمائية

أهداف المشروع : يستهدف المشروع تقليل كميات المياه المستخدمة فى الرى وبالتالى الحد من استنزاف المخزون الجوفى وخلق توازن بين تغذية الخزان من مياه الامطار والكمية المسحوبة منه .

وصف المشروع: سوف يسبق تنفيذ المشروع دراسة طبوغرافية الارض وطبيعة التربة ونوعية المياه فى كل مزرعة قبل اختيار نظام الرى المناسب والذى سوف يختلف بين مجموعات المحاصيل المختلفة - حيث سوف يستخدم نظام الرى بالمواسير ذات البوابات للخضروات الغير جذرية ونظام الرى بالرشاشات للخضر الجذرية والاعلاف ونظام الرى بالنافورات للفاكهة واشجار النخيل .

التكاليف الاستثمارية : تقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع بحوالى ١٢٠ مليون ريال يخص المرحلة الاولى منها ٤٠ مليون ريال يضاف الى ذلك تكاليف التشغيل السنوية والمقدرة بحوالى ٥٠ مليون ريال .

فوائد المشروع: يؤدى تنفيذ نظم الرى الحديث الى تحقيق عدة فوائد نذكر منها

١- التوفير فى استخدام مياه الرى من المخزون الجوفى بما لايقل عن ٢٥ مليون متر مكعب سنويا - وبالتالى التغلب على العجز الحالى فى المخزون والاثار التى ترتبت عليه مثل ازدياد ملوحة مياه الرى.

٢- زيادة انتاجية المحاصيل الزراعية كنتيجة مباشرة لترشيد استخدامات مياه الرى - وذلك فى حدود ٣٠ - ٤٠٪ .

٣- زيادة الاستفادة من الارض الزراعية وسهولة اجراء عمليات الميكنة الزراعية كنتيجة لعدم الحوجة الى قنوات الرى التى كانت تشغل جزءا كبيرا من مساحة الزرعة .

٤- يمكن تطبيق نظام الرى الحديث من زيادة المساحة المحصولية من ٣٤٠٠ هـ فى سنة ١٩٨٣ الى ٤٨١٨ هكتار فى سنة ٢٠٠٠ مع زيادة اجمالى الدخل الزراعى السنوى من ١٢٠ مليون ريال فى الوقت الحالى الى ٣٦٢٫٥ مليون ريال عند اكتمال تنفيذ المشروع فى سنة ٢٠٠٠، وتبلغ القيمة التراكمية للانتاج النباتى الاضافى الناتج من تنفيذ المشروع بحوالى ٣٥٠٠ مليون ريال وذلك مقابل اجمالى التكلفة الاستثمارية والتشغيلية المقدرة بحوالى ٩٠٠ مليون ريال اى بربح صافى قدره ٢٦٠٠ مليون ريال .

اسم المشروع: دعم مراكز الخدمات الزراعية .

خلفية المشروع : توجد مراكز للخدمات الزراعية فى كل من المناطق الزراعية الثلاثة الشمالى والاوسط والجنوبى ،وتقوم هذه المراكز بتوفير خدمات الميكنة الزراعية ووقاية النباتات وتوفير مدخلات الانتاج بالاضافة الى خدمات الارشاد الزراعى - وقد اوضحت نتائج المسح الاحصائى ان هناك قصورا فى مستوى الخدمات الزراعية نذكر منها عدم كفاية خدمات الميكنة الزراعية لتغطية المساحات المقررة للزراعة بالاضافة الى تأخير اداء هذه الخدمات وعدم كفاية الشتلات التى يتم توزيعها او عدم صلاحية هذه الشتلات وعدم التوزيع فى الوقت المناسب ، ومنها ايضا عدم كفاية مدخلات الانتاج التى يتم توزيعها سواء كان ذلك بالنسبة للبذور او الاسمدة او المبيدات بالاضافة الى قصور خدمات الارشاد الزراعى .

أهداف المشروع: يستهدف المشروع معالجة جوانب القصور الحالية فى الخدمات الزراعية ودعم وتطوير هذه الخدمات لتنشيط الانتاج الزراعى .

وصف المشروع: يرتكز المشروع على حصر وتوفير احتياجات كل من المراكز الثلاثة وخاصة فى مجال :-

١- توفير الالبات والمعدات اللازمة لعمليات الميكنة الزراعية .
٢- زيادة مساحة المشاتل الحالية ودعمها بتوفير الادوات اللازمة .
٣- اقامة المبانى والمنشآت اللازمة لتغطية النقص فى الورش والمظلات والمخازن .
٤- توفير الكادر الفنى اللازم .

التكاليف الاستثمارية : تقدر التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروع المقترح بحوالى ٢٥ مليون ريال يخص المرحلة الاولى منها ١٠ مليون ريال يضاف الى ذلك منصرفات تشغيل بواقع ١٢٪ أى حوالى ٣ مليون ريال سنويا باجمالى قدره ٧٠ مليون ريال خلال الخمسة عشر سنة .

فوائد المشروع: يعتبر دعم وتكثيف الخدمات الزراعية مثل خدمات الميكنة الزراعية وخدمات الارشاد الزراعى ووقاية النباتات وادائها فى الوقت المناسب من العوامل المؤثرة فى تحسين اداء العمليات الزراعية ورفع كفاءة العمل الزراعى - وعلى ذلك فمن المتوقع ان يؤدى تنفيذ هذا المشروع الى زيادة انتاجية المحاصيل الزراعية وزيادة الانتاج الزراعى بصورة عامة .

اسم المشروع : مشروع دعم وتحديث التسويق الزراعى .

خلفية المشروع : تبين من تحليل نتائج المسح الاحصائى بروز بعض المشكلات التسويقية التى تحد من تطور الانتاج الزراعى ، ومن العائد الصافى للمنتج - من ذلك مثلا عدم توفر العبوات الجيدة التى يمكن استعمالها للمحافظة على سلامة نوعية السلعة الزراعية ومنها عدم اهتمام المزارع بعمليات التدريج والتعبئة وفقا للحجم وللنوع - بالاضافة الى اضطرار المزارع الى بيع منتجاته دون اعتبار للاسعار التى يحصل عليها لعدم توفر الثلاجات فى مواقع التسويق المركزى ،- وتعتبر هذه المشكلات ضمن اسباب عديدة لهبوط الدخل المزرعى وعدم اهتمام المزارعين بتكثيف الاستثمار فى الانتاج الزراعى .

أهداف المشروع: يستهدف المشروع الى تحسين وتحديث الجانب التسويقى من العمليات الانتاجية بتوفير الخدمات التسويقية الاساسية كخدمات التدريج والتعبئة والتخزين .

وصف المشروع: يرتكز المشروع على اقامة مراكز تسويقية صغيرة فى مناطق رئيسية يتم اختيارها وفقا لكثافة الانتاج الزراعى - ويتم اعداد كل مركز بالمعدات الخاصة التى تقوم بعمليات التدريج والتعبئة وفقا لنوعية المحاصيل المختلفة ، كما يتم توفير العبوات البلاستيكية للمزارعين - ويلحق بكل مركز ثلاجة للتخزين المؤقت .

التكاليف الاستثمارية : تقدر التكاليف الاستثمارية لتنفيذ المشروع بحوالى ١٠ مليون ريال . يخص المرحلة الاولى منها ٥ مليون ريال بالاضافة الى مصروفات تشغيل قدرها ٢٫٥ مليون ريال سنويا .

فوائد المشروع: تتركز اهمية المشروع فى حل الاختناقات التسويقية وتوسيع اوعية التسويق الزراعى وتلبية احتياجات المستويات المختلفة من المستهلكين ومن ثم زيادة الطلب وتنشيط الانتاج الزراعى - بالاضافة الى ضمان عائد مجز للمزارعين .

اسم المشروع: مشروع استخدام المياه المالحة فى الزراعة .

الادارة التى يتبع لها المشروع: قسم الرى ، ادارة البحوث الزراعية والمائية

اهداف المشروع : دراسة امكانية استخدام المياه المالحة وشبه المالحة - وخاصة مياه طبقة ام الرادوم فى زراعة الكثبان الرملية لانتاج الاعلاف وتربية الماشية - بالاضافة الى اعادة استغلال المزارع الشمالية المهجورة التى تأثرت بارتفاع ملوحة المياه وخاصة المزارع الساحلية .

وصف المشروع: (أ) يتم الان اجراء تجارب فنية بمحطة وادى العريش بالتعاون مع المركز العربى لدراسة المناطق الجافة والاراضى القاحلة (اكساد) لتحديد امكانية استغلال المياه المالحة .
(ب) يستهدف المشروع المقترح تدعيم التجارب الجارية حاليا وتطويره الى مراحل تنفيذية لتغطية مزارع انتاجية خلال سنوات الخطة .

التكاليف الاستثمارية : يقترح توفير ١٠ مليون ريال لتغطية منصرفات المشروع بعد انتهاء الاتفاقية الحالية مع اكساد فى ١٩٨٦ ولمقابلة المرحلة التنفيذية للمشروع خلال سنوات الخطة تخص المرحلة الاولى ٢ مليون ريال .

فوائد المشروع: تعتبر المياه من اهم العوامل التى تحد من امكانيات التوسع الزراعى فى دولة قطر ، ويتيح النجاح فى استخدام مياه ذات ملوحة عالية امكانيات كبيرة لاستغلال مساحات شاسعة من الاراضى الزراعية فى المناطق الجنوبية وكذلك اعادة تعمير واستغلال المزارع التى تأثرت بارتفاع نسبة الملوحة فى المياه الجوفية بالمناطق الشمالية .

اسم المشروع: مشروع التغذية الصناعية والطبيعية للحوض الجوفى .

الادارة التى يتبع لها المشروع: قسم المياه الجوفية ـ ادارة البحوث الزراعية والمائية .

اهداف المشروع: يستهدف المشروع زيادة المخزون الجوفى من المياه للتغلب على العجز العالى فى المخزون وما نتج عنه من زيادة ملوحة المياه الجوفية ، مع زيادة امكانيات التوسع الزراعى مستقبلا .

وصف المشروع : يشمل المشروع الجوانب التالية :ـ

أ) دراسة امكانية وقدرة الطبقات الحاملة للمياه على تغذيتها بمياه صالحة من مصادر مختلفة كالمياه المعالجة أو المياه المحلاة فى حالة التغذية الصناعية ومياه الامطار فى حالة التغذية الطبيعية ـ مع تحديد القدرة التخزينية لهذه الطبقات .

ب) القيام بمسوحات عامة فى انحاء الدولة لتحديد المناطق المناسبة لاجراء عمليات التغذية الصناعية والمواقع المناسبة لاقامة السدود الترابية ـ مع وضع تصميمات لهذه السدود .

جـ) فى حالة التغذية الصناعية يتم توصيل انابيب من المصدر الى الابار للتغذية المباشرة أو تتم التغذية بواسطة الضغط ـ وفقا لقدرة الطبقة الحاملة للمياه .

التكاليف الاستثمارية : تقدر التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروع بخمسة مليون ريال لمقابلة اجور الخبراء وتكاليف عمليات الحفر واختبار الطبقات ـ وقيمة معدات الضخ ..

فوائد المشروع : نتج عن التوسع الزراعى الذى تم خلال السنوات الاخيرة زيادة كبيرة فى عمليات السحب من المخزون الجوفى فاق حجم التغذية المسحوبة مما نتج عنه عجز فى المخزون وزيادة فى ملوحة المياه مما اثر على صلاحية التربة الزراعية وعلى انتاجية المحاصيل الزراعية ،ـ ويستهدف هذا المشروع زيادة معدل التغذية للمخزون الجوفى وسد العجز والتغلب على المشكلات التى نجمت عن زيادة السحب ـ وزيادة امكانيات التوسع الزراعى مستقبلا

اسم المشروع : مشروع المسح الطبوغرافى للمزارع والاراضى القابلة للزراعة .

الادارة التى يتبع لها المشروع: قسم التربة - ادارة البحوث الزراعية والمائية .

اهداف المشروع : ١- انشاء خرائط طبوغرافية بمقياس ١: ١٠٠٠ بفترة كنتورية ١٠سم للاراضى المنزرعة وانشاء خرائط طبوغرافية بمقياس ١:٢٠٠٠ بفترة كنتورية ٢٥ سم للاراضى القابلة للزراعة .

٢- تحديد الطبوغرافية الدقيقة للاراضى لتوفير الاسس التى تبنى عليها مخططات الاستزراع والرى والصرف وتحديد انسب مواقع الابار وخزانات المياه .

وصف المشروع : أ) يتم المشروع بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

ب) يتم اعداد الخرائط التفصيلية عن طريق استكشاف نقاط المثلثات والروبيرات وانشاء نقاط تراقرس للمزارع والاراضى القابلة للزراعة ، بواقع ١٥٠-٢٠٠ متر بين كل قطعة واخرى داخل الاراضى ثم عمل ميزانية لنقاط التراقرس وميزانية شبكية بواقع ١٠ متر بين كل نقط واخرى للحصول على الخرائط المطلوبة للمناطق المنزرعة وميزانية شبكية بواقع ٢٥ متر بين كل نقطة واخرى للاراضى القابلة للزراعة .

ج) يتم اعداد الخرائط المطلوبة وفقا للحسابات النهائية للتراقرسات والمثلثات والميزانيات..

التكاليف الاستثمارية : يتم تمويل المشروع بمشاركة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية - وقد تم تغطية تكاليف المشروع للمرحلة الاولى(نوفمبر ١٩٨٠/ نوفمبر ١٩٨٣) وكذلك جزء من تكاليف المرحلة الثانية (اكتوبر١٩٨٤/ اكتوبر ١٩٨٦).ويستلزم توفير الجزء الاخير من تكاليف المرحلة الثانية وقدره ار٢مليون ريال - واحتياطى فى حدود ٥را مليون ريال لمقابلة اية احتياجات مستقبلية - باجمالى قدره ٦ر٣ مليون ريال يلزم توفيره خلال المرحلة الاولى .

اسم المشروع: مشروع تطوير محطات الارصاد الزراعية والمائية .

الادارة التى يتبع لها المشروع : قسم الارصاد - ادارة البحوث الزراعية والمائية

اهداف المشروع: يستهدف المشروع تدعيم محطات الارصاد الزراعية الجوية القائمة حاليا ،وانشاء محطات اضافية لتوسيع شبكة الرصد الفيزيائية والبيولوجية ،وتوفير البيانات اللازمة بالعوامل المختلفة المؤثرة على الانتاج النباتى .

وصف المشروع : (أ) يشمل المشروع تحويل محطة روضة الفرس العالية الى مركز رئيسى للارصاد الجوية والزراعية .

(ب) يقوم المشروع على تزويد محطات الارصاد الزراعية والمائية القائمة حاليا بالاجهزة والمعدات اللازمة - واقامة محطات اضافية فى المناطق الغير مغطاة فى الوقت الحالى .

(ج) توفير خبير ارصاد جوية زراعية ومجموعة من الفنيين.

التكاليف الاستثمارية : يلزم توفير ٨ مليون ريال لمقابلة احتياجات المشروع تخص المرحلة الاولى ٢ مليون ريال قطرى .

اسم المشروع : مشروع تطوير الخدمات البيطرية .

الادارة التى يتبع لها المشروع : قسم صحة الحيوان . ادارة الشئون الزراعية .

اهداف المشروع: يستهدف المشروع استكمال المختبر البيطرى المركزى بالدوحة وتدعيم وانشاء مراكز بيطرية فى المناطق المختلفة لتوفير الخدمات البيطرية فى مجال تنفيذ برامج التلقيحات المختلفة للامراض ومقاومة الامراض السارية لتحسين صحة الحيوان وتقديم خدمات التلقيح الصناعى لتحسين نوعية السلالات المحلية وزيادة انتاجية الوحدة الحيوانية .

وصف المشروع : (١) يعتمد المشروع على المختبر البيطرى المركزى الذى تم انشاؤه بالدوحة والذى يمكن اعتباره مركز لتوفير كل احتياجات البلاد من المعدات والمواد واللقاحات لتوزيعها على المراكز البيطرية دوريا .

(٢) يتكون المشروع فى المناطق الاخرى من تدعيم المبانى والمراكز البيطرية القائمة او اضافة مبانى جديدة وتجهيزها بالمعدات واجهزة التبريد والادوية والامصال .

(٣) توفير كادر فنى من الاطباء والمساعدين البيطريين .

التكاليف الاستثمارية : تقدر التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروع بحوالى ١٠ مليون ريال تخص المرحلة الاولى ٣ مليون ريال .

فوائد المشروع : من اهم فوائد المشروع توسيع نطاق الخدمات البيطرية لتشمل كل انحاء الدولة بهدف حماية الثروة الحيوانية من الاوبئة والامراض وتحسين السلالات المحلية وتشجيع المواطنين على تربية قطعان الماشية وبالتالى تنشيط القطاع الحيوانى وزيادة مساهمته فى الناتج الاجمالى الزراعى .

اسم المشروع: مشروع الحجر الصحى البيطرى

موقع المشروع : فى مواقع مختلفة على حدودالبلاد البرية والبحرية وبالتحديد فى كل من ميناء ام سعيد ، منطقة ابو سمرة ، منطقة سودانتيل ،مطار الدوحة .

اهداف المشروع : (١) السيطرة على دخول وخروج الحيوانات من البلاد .

(٢) فحص الحيوانات واللحوم والمنتجات الحيوانية قبل دخولها البلاد .

(٣) حماية الثروة الحيوانية بالبلاد من الامراض الحيوانية الوافدة والسيطرة على امراض الحيوانات والدواجن وبالتالى تحسين صحة الحيوان .

وصف المشروع : يتكون المشروع من انشاء مراكز بيطرية للمراقبة على حدود البلاد ومعده بالاجهزة والمعدات اللازمة للفحص والاختبار وحظائر لحجز الحيوانات مع توفير الكادر البيطرى اللازم لادارة المراكز المقترحة .

التكاليف الاستثمارية : تقدر التكاليف الاستثمارية اللازمة لانشاء ٣ مراكز للحجر الصحى البيطرى بكل من ميناء ام سعيد ،ابو سمره ، سودانتيل بحوالى ٩ مليون ريال قطرى وتشمل تكاليف المبانى والاجهزة والمعدات والحظائر وثلاجات لحفظ الادوية والامصال بجانب ثلاجات لحفظ اللحوم المجمدة . يخص المرحلة الاولى ٣ مليون ريال .

اسم المشروع : مشروع القروض السمكية .

تبعية المشروع : ادارة مصايد الاسماك .

اهداف المشروع: (١) تنشيط وزيادة الانتاج السمكى فى الدولة عن طريق توفير احتياجات الصيادين من القوارب والماكينات والشباك ومعدات الصيد المختلفة .

(٢) تخفيض تكاليف الاستثمار فى مجال الانتاج السمكى لتحفيز الصيادين على البقاء فى مهنتهم والعمل على زيادة الانتاج .

وصف المشروع : يقوم المشروع على تقديم الدولة للقروض ميسرة للصيادين لشراء قوارب وماكينات وشباك ومعدات الصيد المختلفة - وتتحمل الدولة نصف قيمة هذه المعدات على ان تقوم بتقسيط الباقى على فترات زمنية تختلف حسب نوع المعدات وتكلفتها - وبدون فائدة على القروض .

التكاليف الاستثمارية : تقدر التكاليف الاستثمارية اللازمة لتنفيذ المشروع خلال الخمسة عشر سنة القادمة بحوالى عشرين مليون ريال يخص المرحلة الاولى ٦ مليون ريال .

فوائد المشروع: تشجيع وزيادة الاستثمارات فى القطاع السمكى للاستفادة من الثروات السمكية الكبيرة فى مياه الخليج وتوفير مصادر بروتينية اضافية وتنويع مصادر الدخل القومى .

اسم المشروع : مشروع تطوير موانى الصيد بالدولة .

الموقع : موانى الصيد الرئيسية بكل من الدوحة ، الخور ، الوكرة ، الرويس ، ام سعيد .

تبعية المشروع : ادارة مصايد الاسماك .

اهداف المشروع : يستهدف المشروع تنشيط وزيادة الانتاج السمكى عن طريق توفير الخدمات الاساسية التى يحتاج لها الصيادون فى مناطق تجمعاتهم .

وصف المشروع : يشمل المشروع خدمات كاملة فى كل من الموانى الرئيسية الخمسة بالدولة وتتكون هذه الخدمات فى كل ميناء من مجمع الخدمات يشمل الاتى :-

١- انشاء رصيف .

٢- انشاء مزلقان وورشة للصيانة ومخزن لقطع الغيار وتجهيز الورشة بالمعدات اللازمة .

٣- انشاء طلمبة للمواد البترولية .

٤- انشاء مجمع لتوفير الثلج .

٥- انشاء فنطاس كبير للمياه العذبة .

٦- توفير الكوادر اللازمة لتشغيل المجمع .

التكاليف الاستثمارية : تقدر التكاليف الاستثمارية للمجمع الواحد حوالى ١٢ مليون ريال وتكون جملة التكاليف الاستثمارية للمجمعات المطلوبة للخمس موانى حوالى ٦٠ مليون ريال يخص المرحلة الاولى ٤٢ مليون ريال يضاف الى ذلك مبلغ ٣ مليون لتغطية تكاليف التشغيل السنوية .

فوائد المشروع : (١) حل الاختناقات والمشكلات التى تواجه قطاع الصيادين والناجمة من عدم صلاحية موانى الصيد لعدم توفر الخدمات الاساسية اللازمة لمزاولة مهنة الصيد والعمل على تقليل المخاطر التى تواجه الصيادين، وتحفيزهم على زيادة استثماراتهم والعمل على زيادة الانتاج .

(٢) من المتوقع ان يؤدى تنفيذ المشروع الى زيادة سنوية فى الانتاج ويقدر الانتاج الاضافى التراكمى خلال الخمسة عشره سنه بحوالى ١٨٫٦ الف طن من الاسماك يقدر قيمتها بحوالى ٢١٢٫٠ مليون ريال - بينما يقدر اجمالى التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل بحوالى ٨٧ مليون أى بربح صافى قدره ١٢٥ مليون ريال .

اسم المشروع: مشروع تطوير صناعة الاسماك بالدولة .

الموقع : ميناء الدوحة .

تبعية المشروع : ادارة مصايد الاسماك بالدولة .

اهداف المشروع : يستهدف المشروع تطوير الامكانيات الحالية لشركة قطر الوطنية للاسماك وزيادة طاقتها الانتاجية والاستفادة من فائض الانتاج فى اقامة صناعة سمكية وصناعة مسحوق الاسماك وزيت الاسماك .

وصف المشروع : يشمل المشروع (أ) تحديث مراكب الجر الثلاثة التى تمتلكها الشركة وتوفير معدات واجهزة اضافية لزيادة طاقتها الانتاجية

(ب) اضافة سفينة صيد جديدة للاسطول الحالى .

(ج) تحديث المصنع القائم حاليا وتطويره ليتمكن من تصنيع الفائض من الاسماك واضافة وحدات جديدة لصناعة مسحوق الاسماك وزيت السمك.

(د) تدعيم وزيادة طاقة الثلاجات واماكن البيع التابعة للشركة .

(هـ) تدريب الكوادر الوطنية اللازمة لقيادة وتشغيل السفن.

الاستثمارات المطلوبة : تقدر الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشروع بحوالى ٤٠ مليون ريال لمقابلة قيمة مكونات المشروع بخلاف المرحلة الاولى منها ١٠ مليون ريال بالاضافة الى ٨ مليون ريال تكاليف تشغيل سنوية .

فوائد المشروع : يبلغ الانتاج التراكمى للمشروع خلال سنوات الخطة الخمسة عشر ١٦٥٠٠ طن قيمتها حوالى ١٨٧٫٩ مليون ريال - وتبلغ جملة التكاليف ١٦٠ مليون اى بربح صافى قدره ٢٧٫٩ مليون ريال قطرى.

اسم المشروع : مشروع تطوير الابحاث السمكية .

الادارة المشرفة على المشروع: ادارة مصايد الاسماك

اهداف المشروع : يستهدف المشروع تطوير الجهود المبذولة حاليا فى مجال الابحاث السمكية وتكثيفها بانشاء قسم للابحاث يتولى وضع وتنفيذ برامج الابحاث والدراسات المتعلقة بالبيئة البحرية وانواع الاسماك وكمياتها واماكن تجمعها وتوالدها وانماط التغذية ومواسم الهجرة وغير ذلك من مجالات الابحاث والدراسات بغية الوصول الى الاساليب المناسبة لرعاية وانتاج الاسماك واحدث أساليب الصيد بهدف زيادة انتاج الاسماك بما لايؤثر سلبيا على المخزون السمكى بمياه الخليج

وصف المشروع : يتكون المشروع من

أ) اقامة مبانى للابحاث السمكية باحد المواقع الساحلية فى الدولة ، يتم تجهيزه بالمعدات والاجهزة المعملية المناسبة لاجراء البحوث السمكية ، بجانب تدعيم سفينة الابحاث الخاصة بادارة مصايد الاسماك (الباحث) باجهزة ومعدات اضافية بما يتناسب مع تطور وازدياد برامج الابحاث .

ب) توفير احتياجات المشروع من الباحثين والفنيين .

الاستثمارات المطلوبة : يقدر اجمالى التكاليف الاستثمارية للمشروع بحوالى ٢٠ مليون ريال لتغطية تكاليف المبانى والمعامل والاجهزة والسيارات ومرتبات واجور الكادر الفنى يخص المرحلة الاولى ٥ مليون ريال .

فوائد المشروع : تتركز أهمية المشروع فى تطوير وتدعيم البحوث السمكية والتمكن من خلال ذلك من وضع برامج استغلال الثروة السمكية على اسس واضحة نابعة من دراسة البيئة البحرية وحجم الثروة السمكية بمياه الخليج والتغيرات التى تطرأ عليه - مع تحديد انسب وسائل الصيد وافضل فترات الصيد للانواع المختلفة من الاسماك .

اسم المشروع : مشروع المخزون الاستراتيجى المحلى .

خلفية المشروع : اقتضت مقتضيات الامن الغذائى لدول الخليج العربية أن تتعاون هذه الدول على توفير مخزون استراتيجى للسلع الزراعية التى قد يتعرض استيرادها من خارج الدولة لعقبات بسبب حالات الطوارى ، وتقوم الفكرة على اقامة ثلاثة مراكز للتخزين الاستراتيجى احدهما على ساحل البحر الاحمروالثانى على خليج عمان والثالث على الخليج العربى ، على ان يتم تخزين مايعادل احتياجات او استهلاك هذه الدول لفترة سنتين على الاقل ،ويتحمل مجلس التعاون التكاليف الاستثمارية ومنصرفات التشغيل اللازمة لاقامة المراكز الثلاثة . وفى اطار السياسة العامة للامن الغذائى فقد تم الاتفاق ايضا على ان تقوم كل دولة من دول المجلس باقامة مخزون خاص من السلع الاستراتيجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية لفترة سنة واحدة على ان تتحمل الدولة المعنية تكاليف اقامة المخزون الخاص بها .

وصف المشروع :(١) يعتمد المشروع على اقامة صوامع تابعة للدولة فى احد الموانى الرئيسية ،وتصل طاقتها لاستيعاب الكميات اللازمة للاستهلاك المحلى لفترة سنة واحدة .

(٢) يعتبر المخزون كمخزون دوار

يتم تجديده سنويا من المخزون الاستراتيجى فى المراكز الثلاثة التابعة للمجلس .

مشروع استكمال المرحلة الاخيرة من المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل للقطاع الزراعى بدولة قطـــــــر

الهدف الثانى من الدراسة : تطوير وحدة الحاسب العلمى (الكمبيوتر)

أ) مقدمـــة :

قامت وزارة الصناعة والزراعة خلال تنفيذها لمشروع الاستغلال الامثل للاراضى والمياه بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة خلال الفترة من ١٩٧١-١٩٨١ بجمع كميات كبيرة من البيانات المتعلقة بالارصاد الجوية والتربة والمياه والتى لايمكن تحليلها وتحويلها الى بيانات احصائية ذات مؤشرات مختلفة الا باستخدام جهاز حاسب آلى مما استدعى ادخال حاسب آلى من نوع HP9830 B بطاقة ذاكرة أساسية ١٦ ألف حرف ثم زيادتها للضعف مع قدرة تخزين خارجية تسع ٢ر٢ مليون حرف

ورغم زيادة حجم الذاكرة فلم يستطع الجهاز تنفيذ متطلبات البحـــوث الزراعية والمائية بالوزارة وخاصة بعد تعدد فترات التعطيل وارتفاع تكلفة الصيانة- كذلك قامت الوزارة بشراء جهاز APPLE II فى عام ١٩٨٢ خصص لادارة البحوث الزراعية والمائية عند انشائها فى ذلك العام .

وبعد انتهاء مشروع منظمة الاغذية والزراعة العالمية فى عام ١٩٨٢ وقيام ادارة البحوث الزراعية والمائية طلبت وزارة الصناعة والزراعة عام ١٩٨٣ من المنظمة العربية للتنمية الزراعية التعاون فى استكمال المرحلة الثانية من مشروع المسح الاحصائى والاقتصادى الشامل .

وخلال هذه المرحلة قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتركيب جهاز APPLE III لاتمام هذه المرحلة وكان هذا دعما للجهازين السابقين .

من جهة أخرى أقدمت ادارة مصايد الاسماك بالوزارة على شراء جهاز APPLE III آخر فى نهاية عام ١٩٨٣ نظرا لتزايد كمية المعلومات لديها وعدم امكانية الاستفادة من الاجهزة السابقة ولضغط العمل عليها وبعد المسافة بين الادارتين ،وقد شعرت الوزارة بأهمية أجهزة الحاسب الالى وقدرتها على خدمة أغراضها البحثية والادارية خاصة مع تزايد المعلومات المدخلة والنتائج المطلوبة - لذا طلبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية وخلال دراسة المرحلة الاخـــيرة من مشروع المسح الاحصائى الاقتصادى الشامل للقطاع الزراعى القيام بدراسة المسوحات الواردة والعمل على انشاء مركز موحد للمعلومات بدلا من وجود جهاز لكـــل وحدة .

ب) الوضع الحالى :-

يمكن تلخيص وضع اجهزة الحاسب الالى بوزارة الصناعة والزراعة بدولة قطر عند زيارة فريق المنظمة على النحو التالى :-

١- عدد الاجهزة الموجودة حاليا هو اربعة ، جهاز واحد من نوع APPLE III بادارة مصايد الاسماك .وثلاثة اجهزة اخرى من انواع متعددة HP9830 B وواحد من نوع APPLE II وآخر من نوع APPLE III بادارة البحوث الزراعية والمائية .

واضافة الى ماسبق يوجد جهاز تيرمنال بادارة الشئون الصناعية مرتبط بجهاز حاسب آلى مركزى بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

٢- بالنسبة للكوادر المؤهلة يوجد شخص واحد فى الوقت الحالى يتولى العمل فى هذه الاجهزة حيث يقوم بالبرمجة بينما يتم ادخال بيانات مختلف الاقسام بالادارتين بواسطة موظفين من الاقسام نفسها يوميا لاستخراج التقارير اليومية والموسمية ثم التقارير السنوية النهائية .

٣- بالنسبة للمشاكل الحالية فانه كما سبق ذكره فان جهاز (HP) هو أول جهاز ادخل للوزارة خلال فترة عمل مشروع منظمة الاغذية والزراعة العالمية ورغم زيادة ذاكرته للضعف فى فترة وجيزة الا انه لم يمكن الوزارة الا من حل جزئى لمشكلة تسجيل البيانات وتحليلها الامر الذى ادى الى شراء جهاز صغير آخر تبعه جهازين اخرين .

بالاضافة الى ذلك كانت هناك زيادة مستمرة فى تكلفة تصليح وصيانة جهاز الـ (HP (آخر تكلفة وصلت الى ثلاثون الف ريال فى السنة) هذا مع عدم وجود وكيل محلى مما نجم عنه الانتظار لفترة طويلة لوصول المهندس من الكويت .

وفضلا عما سبق فان عدم وجود سوى مبرمج واحد قد حال دون الاستفادة القصوى من الاجهزة الموجودة وكان للجوء الوزارة الى تقسيم وقت المبرمج الى أيام فى كل ادارة كعمل مؤقت لنقص المبرمجين اثره الظاهر فى ضياع الوقت بين ادارتى مصايد الاسماك .وادارة البحوث الزراعية والمائية مما أثر فى انتاجية المبرمج.

ج) متطلبات هذه الوحدة :

تضم الوزارة جهازين ضخمين هما الصناعة والزراعة لكل مجال انظمته المتشعبة وخاصة فى دولة طموحة وتبدى اهتماما كبيرا لهذين القطاعين .

ولاشك أن المسئولين بالوزارة فى حاجة ماسة لجهاز قادر على توفير المعلومات الدقيقة والتقارير المرحلية للتخطيط المرحلى والشامل للمساعدة فى اتخاذ القرار المناسب وتوفير الزمن والجهد.

وحيث أن الاجهزة الموجودة حاليا قد أدت فقط الى حل جزء من المشـــــاكل الموجودة ولادارتين فقط من بين الادارات المختلفة التى تضمها الوزارة فقد اتخذت الوزارة قرارها بانشاء مركز معلومات يقوم على جهاز يتناسب وحاجة الوزارة الحالية والمستقبلية وتوفير مثل هذا الجهاز يجب أن يلازمه الخطوات التالية :-

١- يجب أن يدير مركز المعلومات المقترح انشاؤه شخص متخصص فى هذا المجال - محلل نظم/ مبرمج - له خبرة كبيرة لاتقل عن خمسة سنوات فى ادارة مثـل هذه الاجهزة تكون ضمن مهامه الاساسية وضع الخطوات الاولى لخطة ادخـــال بيانات كل قسم بعد دراسة متأنية تستهدف الاستفادة القصوى من الامكانيات الكبيرة المتوفرة فى الاجهزة المقترح توفيرها للمركز .

٢- لوحظ أن هناك نقصا فى بعض المعلومات التى تسجل على الحاسبات الاليـــة الموجودة حاليا مثل المعلومات الخاصة بالمياه وغيرها نظرا لصغر الاجهزة الموجودة حاليا والتى لم تمكن من تسجيل كل المعلومات الخاصة بالانشطة الزراعية بالاضافة الى بيانات الشئون المالية والادارية بالوزارة والتى لـم يتم ايضا ادخالها .

٣- يحتاج مركز المعلومات المقترح بالاضافة الى مدير المركز أى محلل/مبرمج الى شخص آخر للعمل كمساعد للمدير ويمكن تدريب شخص من العاملين حاليا بقسم الاقتصاد والاحصاء الزراعى للعمل كفنى تشغيل كمبيوتر ليساعد المبرمجين فى توفير زمنهم للتفرغ لوضع الانظمة وكتابة البرامج ومساعدة الذيـــن يدخلون البيانات اليومية .

٤- يجب دعم هذا القسم بمكتبه كاملة مفروءة ومسجلة مثل الحزم والتى تســـاعد فى سهولة وسرعة استخراج البيانات وتصنيفها بواسطة أفراد لايشـــترط توفير المعرفة التامة بالكمبيوتر وهذا بالطبع توفيرا للوقت والمجهود. وعدم امكانية استعمال الحزم كان قصورا كبيرا فى الاجهزة الصغيرة الموجـودة حاليا بالوزارة .

٥- يجب الاشارة الى أهمية الاستفادة والتعاون مع مراكز الحاسب الالى فى الدولة وكمثال منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وجامعة قطر والجهاز المركـزى للاحصاء .

٦- يستحسن اولا البدء فى تحويل الانظمة الموجودة حاليا على اجهزة APPLE وذلك للاطمئنان على مدى صحة النتائج المستخرجة من البرامج الجديـــــدة للحاسب المركزى المقترح والتى سوف تساعد على استمرارية الانظمـــــة القديمة دون توقف .

٧- يقترح العمل على رفع زيادة التخزين على الاقراص الممغنطة مستقبلا حسب مايتطلبه حاجة العمل بالوزارة .

٨- من الضرورى وضع مخصصات فى الميزانية السنوية لمقابلة منصرفات الصيانة السنوية والورق والاشرطة الممغنطة (مواد تشغيل).

طريقة تحديد حجم الكمبيوتر واختياره :

تم اختيار جهاز الحاسب الالى على النحو التالى :-

١- خلال الاسبوع الاول من فترة الزيارة التقى خبير الكمبيوتر ضمن فريق المنظمة مع المبرمج بالوزارة للتعرف على النظم الموضوعة فى الاجهزة وبرامجها وعدد ساعات تشغيلها ونوعية التقارير سواء كانت يومية او مرحلية والتعرف على المشاكل الموجودة ثم معرفة عدد البرامج المطلوبة .

٢- خلال زيارات خبير الكمبيوتر بالفريق لمختلف الاقسام لوحظ ان هناك اقساما لديها معلومات كثيرة يمكن ادخالها فى جهاز حاسب آلى متى ماسمحت الامكانيات لذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر بيانات قسم التربة وقسم المياه وقسم الصحة الحيوانية وقسم الارشاد الزراعى والشئون المالية والادارية ـــالخ.

٣- كذلك تبين وجود بعض البيانات المشتركة بين ادارات واقسام مختلفة يمكن ربطها وتوحيدها بعد تنسيقها لتسهيل المهمة لجميع المعنيين عند انشاء بنك المعلومات المقترح ونذكر كمثال بيانات المزارع كنموذج والتى تعتبر بياناتها مشتركة بين قسم الاقتصاد والاحصاء الزراعى وقسم التربة وقسم الابار وادارة الشئون الزراعية مع مختلف اقسامها مع ملاحظة تباعد مواقع هذه الادارات والاقسام .

٤- لوحظ تغلب الطابع العلمى على الطابع الادارى فى الانظمة المطلوبة .

وفى ضوء ماسبق ذكره تم تحديد مواصفات الحاسب الجديد للوزارة كالاتى:-

١- تحديد حجم الجهاز المركزى بمليون حرف (واحد ميقابايت) كحد ادنى مع امكانية توسعها على نفس الجهاز الى اربعة مليون حرف (اربعه ميقابايت).

٢- عدد الشاشات المطلوبة حاليا هى " ثمانية " على أن تكون عربى/ انجليزى حسب رغبة المسئولين بالوزارة ،مع اعتبارات امكانية زيادة عددها.

٤- يفضل الجهاز الذى يمكن تشغيل البرامج الجاهزة (الملزم)عليه خاصة SPSS أو البديله لها .

٥- وضع اعتبار خاص لحجم الاقراص المضغوطة حيث تتيح الاحجام الكبيرة امكانيات أكثر فى استخدام الاجهزة .

تقدمت أربعة شركات هى شركة أ ب م وشركة الكمبيوتر العربية وشركة ان سى آر وشركة قطر لخدمات الكمبيوتر (تقدمت الاخيرة بعرضين)بعروض لتقديم الاجهزة المطلوبة .

وقد طلب سعادة وكيل الوزارة اشراك كل من الدكتور ابراهيم سعد المليجى مدير مركز المعلومات بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية والسيد محمد توفيق ابراهيم مدير مركز المعلومات بجامعة قطر والسيد محمد عبدالغفار الطاهر مدير مركز المعلومات بالجهاز المركزى للاحصاء فى دراسة العروض المقدمة من الشركات الاربعة بالاشتراك مع أعضاء فريق المنظمة .

قامت اللجنة بفحص العروض المقدمة من الشركات المعنية الاربعة مع المواصفات المطلوبة آخذين فى الاعتبار الشروط الفنية والاسعار وعلى ضوء دراستها للعروض المختلفة تم اختيار جهاز PRIME 2250 المقدم من شركة الكمبيوتر العربية .

فريق خبراء الدراسة

فريق خبراء الدراسة

الدكتور عبدالمنعم محمد الشيخ	رئيس الفريق
دكتور سلامة شعلان	عضوا
السيد محمد فهد الفيحانى	عضوا
دكتور بابكر ادريس	عضوا
السيد محمد حسن صادق	عضوا

موجز الدراسة باللغة الانجليزية

agricultural sector, and thus reducing the responsibility being undertaken by the technical personnel of the Ministry of Industry and Agriculture.

Finally, the study proposed some projects for the inclusion in the agricultural development plan. However, the projects identified require detailed investigation to confirm their technical and economic feasibility.

of the agricultural sector, the study recommended the following :-

Plant Production Aspects :

- Efficient utilization of available water and application of modern irrigation methods.
- Efficient application of agricultural inputs.
- Study of the possibility of subsidising production directly instead of subsidising agricultural inputs.
- Improvement of agricultural extension services and coordinating its activities with those of agricultural research.
- Intensification of the services related to agricultural mechanisation and crop protection.

Animal Production Aspects :

- Improvement of veterinary services and animal health.
- Improvement of local breeds.
- Enlargement of artificial insemination services.
- Establishment of an independent department for animal resources to cater for the formulation and execution of developmental programmes.

Fisheries Production Aspects :

- Improvement of Qatar national Fishing Company, and making use of existing investments with special reference to the factory established in Doha port.
- Improvement of fishing ports services.
- Strengthening the department of fisheries with technical manpower especially in the field of fisheries research.

Supporting Services :

- Improvement of marketing infrastructure.
- Establishment of a machinery especialized in agricultural finance (an agricultural credit bank)to provide credit required for the

d) Insufficient natural pastures,

e) Indifference of the Quatari nationals towards agricultural work and investment in agriculture,

f) shortage of trained national manpower and dependance on non-trained foreign manpower ; and

g) Weakness of the authorities concerned with agricultural research and supporting services.

In projecting local demand of agricultural commodities until the year 2000, the study estimated that vegetable consumption would reach 47,000 tons, i.e. an increase of 74% over the consumption level of 1983. While consumption of fruits and dates was estimated at 42,400 and 17,000 tons respectively, that of red meat, poultry meat, fish and milk would increase by the year 2000 to 27,200 tons, 25,000 tons, 4,400 tons, and 34,200 tons respectively. Similarly total consumption of table eggs would reach 134 million eggs compared to 73 million consumed during 1983.

Concerning future projections for supply, the study reviewed three alternatives for the agricultural crop production plan based on the results of analysing three models of planned programmes, which have been summerized as follows :-

	ALTERNATIVES		
	First	Second	Third
- Crop area (ha)	2864	4818	4357
- Total value of production in year 2000 (million Riyals)	231	362	323
- Quantity of Water utilized (million m^3)	44	44	44

Discussion of the principles on which the decision makers in the country would base their selection of either of the alternatives have been presented in the study.

By way of the policies and procedures required for the future improvement

the cost of agricultural inputs reached about Qatari Riyal 131.8 million,the value added to the agricultural sector therefore being Qatari Riyal 80.4 million. On the other hand, the output of agricultural investments as well as returns on capital invested in agriculture in Qatar were estimated at 9.7% and 8.3% respectively. The average productivity of the agricultural labourer was estimated at Riyal 24113.

Adhering to the principle of the need to exploit the local resources to produce the maximum towards the realization of food security, and in order to diversify sources of national income as well as reactivation non-oil producing sectors, the government has planned to encourage and strengthen the agricultural sector through programmes involving the following :-

- provision of main production inputs,
- assistance in digging of water wells and supply of irrigation pumps,
- provision of mechanization, extension , and crop protection services,
- establishment of wholesale and retail markets for vegetables and fruits.
- development of fishing ports and extension of assistance to fishermen; and
- improvement of veterinary services.

In addition to the above, the government has endorsed its involvement in production through its participation in productive projects in a way similar to the cases of Qatar National Fishing Company as well as the poultry company and sheep farm in Abu Samra. Such efforts contributed towards the satisfaction, at increasing rates, of local consumption e.g. 85% fish, 77.5% dates, 49% vegetables, 77.5% milk, 14% fruits, 11% table eggs, 11% poultry meat, and 3.5% red meat.

The study identified the following constraints which presently confront the agricultural sector and hinder its developments :-

a) Inadequacy of water supply suitable for irrigation,
b) Low soil fertility,
c) Unfavourable climatic conditions that limit the length of the growing seasons.

SUMMARY

Phase I of the present study, based on the analysis of the results of the comprehensive statistical and economic surveys undertaken during 1982 in Qatar, aims at the formulation of a general framework for an agricultural development plan. Such a plan, in the light of problems currently confronting the agricultural sector in Qatar, would take into consideration the natural and non-natural resources available in the country, as well as the country's general developmental objectives which include attainment of a high degree of self sufficiency in agricultural products, activation of the agricultural sector and increasing its contribution to the Gross Domestic Product, in addition to raising of the standard of living of those engaged in agriculture and better utilization of resources.

The study indicates that the area suitable for agriculture reaches 33,000 ha, distributed predominatly in farm holdings varying from 7 to 30 ha, and dependant on underground water for irrigation. The study also points out that exploitation of the stored underground water far exceeds the annual amounts of water intake estimated at 27 million m^3 and 24 million m^3 in the northern and southern regions respectively, rainfall being the main replenishment source.

Due to its excellent coastal location along the Arabian Gulf, fisheries in Qatar is considered as one of the country's main natural resources which, in recent years, satisfied 85% of total local consumption.

The animal resources, consisting mostly of sheep and goats with few camels and cattle, are centred in the traditional sector and depend on scanty natural pastures with thin vegetational cover due to poor rainfall. In the last few years a modern animal sector emerged where farms for dairy, production of red meat, and table eggs in addition to poultry meat have been established.

In the light of the analysis of the results of the 1982 comprehensive statistical and economic survey, the study revealed some important economic indicators pertaining to the agricultural sector in Qatar. Thus, while the total agricultural income was estimated at about Qatari Riyal 212.2 million,

طبـع بمطبعـة
المنـظمـة العـربيـة للتنميـة الـزراعيـة
السـودان * الخرطـوم

AOAD/85/CO/QA/020